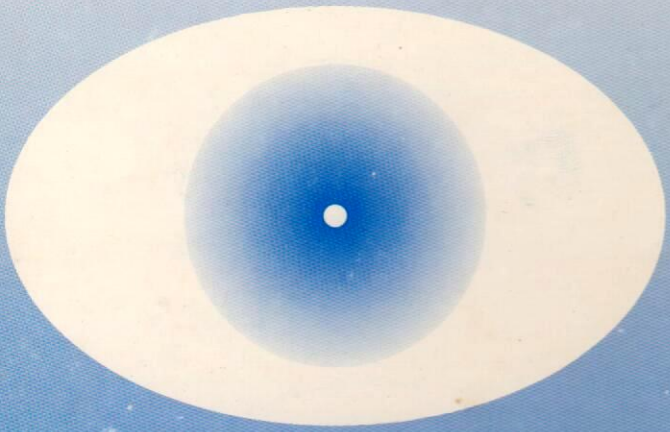

نظرات في هموم الوطن

ناهض منير الريس

نظرات في هموم الوطن

مقالات سياسية حول الكيان الفلسطيني
في ظل الإتفاق المرحلي مع إسرائيل

ناهض منير الريس

١٩٩٨م

حقوق الطبع والنشر محفوظة

طبع بمطبعة المقداد

غزة

فهرس

الموضوع **صفحة**

بدء الخطاب ٧

الفصل الأول

قضايا الصراع السياسي مع الخصم

لا ندق طبول الحرب ولكننا نبحث عن سلام لا نجده ٢١

من عجائب المرحلة : مقال صارت له قصة ٣١

الذئب وليس الماعز الأم يتكلم من وراء الباب ٥٩

عينة من البضاعة الاعلامية المتداولة ٦٧

عقوبة السماسرة بين طوقان وغينغرتش ٧٦

الفصل الثاني

مهمات العمل الوطني والاجتماعي

اتفاق أوسلو في الذكرى الرابعة ٨٧

الحوار الوطني : هل يكون شاملاً ٩١

ثلاث مسائل على هامش الحوار ٩٧

مطلوب يوم للانسان الفلسطيني ١٠٧

الى متى يبقى هؤلاء الابطال في السجون ١١٥

لمصلحة من تغيب الملايين ١٢٠
هذه هي مصر فلنتذكر في ٢٣ يوليو ١٢٣

الفصل الثالث

تحت قبة المجلس التشريعي

المجلس التشريعي .. كشف حساب ١٢٩
سقطة في المجلس التشريعي لا يجوز أن تتكرر ١٥٦
العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية ١٦٦
مؤتمر الحوار الوطني في نابلس ١٧٨
تقرير لجنة القدس ١٨٣
قانون تملك الاجانب للعقارات ١٨٦
اداء وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية ١٨٩
ظاهرة القتل الثأري ١٩٢
الوضع السياسي بعد الاجراءات الاسرائيلية الشاملة ١٩٣
ابعاد الشيخ أحمد ياسين الى الأردن ١٩٥
استقلال القضاء والنيابة ١٩٦
قضايا القتل والعنف ٢٠٤

الفصل الرابع

وفاء لذكرى بعض من عرفت

عام على غياب زهير الريس ٢١٧
الذكرى السابعة والعشرون لاستشهاد عبد القادر أبوالفحم .. ٢٢٠
في ذكرى الشهيد زياد الحسيني ٢٢٦
سنة على فقد فتحي البلعاوي ٢٣٤
الذكرى السابعة عشرة لاستشهاد رفيق السالمي ٢٣٨

الفصل الخامس

على هامش السياسات الاوروبية

مرحباً بشيراك .. مرحى لفرنسا ٢٤٩
قراءة نصف متأنية في خطاب شيراك ٢٥٧
شيء من ألف شيء في ألمانيا ٢٦٦
المانيا من التعويضات إلى أوركسترا الحرب الدينية ٢٧٤
الخاتمة ٢٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بدء الخطاب

أقرع أجراس الانذار عاليا .. !

هذه مقدمة أكتبها في اللحظة الأخيرة قبل إصدار هذا الكتاب ، مع أنني لم أكن أنوي ذلك مبدئيا ، لعدم حاجة هذا النوع من الكتب إلى مقدمة .

و لكن خطر لي جديد يجب أن أقوله . و هذا الجديد تبلور بعد اختمار مجموعة من العوامل التي لابد لصاحب الرؤية أن يستنتج الترابط القائم بينها ، وفق المقولة الشهيرة : " من لم ينفعه ظنه لم ينفعه يقينه " . و نضيف إليها من عندنا " من لم تنفعه تجربته لم ينفعه جهده " .

ربما كان الخيط الذي أوجد هذا الترابط بين عوامل أخرى معلومة سلفاً هو تخييف الإنحياز الأمريكي الأعمى حتى مع المواقف القصوى لنتنياهو و حكومته اليمينية المتطرفة و ظهور عجز الرئيس الأمريكي نهائياً أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس عرفات إلى واشنطن خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني يناير ١٩٩٨ عن ممارسة مسؤولية الولايات المتحدة في الزام اسرائيل بالإيفاء بالتعهدات المترتبة على اتفاقيات السلام . و مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية فعلياً عن القيام بالدور الذي يفرضه عليها كونها الراعية و الشاهدة على الاتفاقيات ، لم يعد هناك مجال لتكرار مضغ اللبان الذي أفسدته أربع سنوات من المضغ في الاجتماعات واللقاءات الثنائية والثلاثية ومتعددة الأطراف في ما دعي بالمسار الفلسطيني . لقد

ترفض الولايات المتحدة السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة حكومة اسرائيلية معارضة لمبدأ السلام واتفاقيات السلام ، منقلبة على أسس الحل الدبلوماسي ، مصممة على تنفيذ ما تريد بارادتها المنفردة .

ماذا سيكون بعد ذلك ؟

أخشى أن نوايا بنيامين نتنياهو و حكومته و أجهزته السرية تتجه إلى شئ من نوع ما تحدث عنه في كتابه " مكان بين الأمم ـ اسرائيل و العالم " ، و ذلك في الفصل الرابع الذي حمل فيه حملته الشعواء على السلطة الوطنية الفلسطينية و على مبدأ حصول الفلسطينيين على كيان مستقل ، و في ذلك السياق قال :

(إن تطبيق المبدأ الفلسطيني سيلحق الضرر بحقوق الاقليات في العالم كله . فإذا كانت كل أقلية تشكل خطراً فعلياً على سلامة و وجود الدولة التي تعيش فيها ، فلابد أن تبحث الأغلبية في هذه الدول عن طرق لقمع و ضغط مثل هذه الأقليات أو ربما لتصفيتها في النهاية مثلما يحدث في البوسنة و الهرسك ، حيث يمارس الصرب هناك حملة منهجية للتطهير العرقي ضد أقلية مسلمة تشكل أغلبية محلية . و إذا كان يحق لكل أقلية الانفصال عن الدولة التي تعيش فيها ، فليس من الغريب أن يتوصل البعض إلى استنتاج أن من الأفضل لهم طرد هذه الأقلية من داخل الحدود و التخلص من هذه المشكلة نهائياً) .

ولا وقت لدينا في سياقنا الجاري للتعليق على ما في هذا المنطق من مغالطات و وحشية ، و لا لتفنيده و الرد عليه ، لأن ما يهمنا في هذه اللحظة هو ـ كما قلنا ـ قرع أجراس انذار ، حيال كلام لا يمكننا أن نحمله إلا على محمل الجد والخطورة .

فكتاب نتنياهو ظل دليله في الحكم و السياسة منذ أصدره عام ١٩٩٥ بعد فوزه بزعامة حزب الليكود ، حتى اليوم الراهن ، و قد مارس مسؤولياته رئيسا لوزراء اسرائيل عامين متتاليين . و الأفكار التي عبر عنها حول شطب النقاط الرئيسية التي نصت عليها الاتفاقية المبرمة ، طبقت بحذافيرها ، سواء بالامتناع عن الانسحاب من المناطق المخصصة للسلطة الفلسطينية ، أو بالتنكر للكيان الفلسطيني في أبسط صورة وانكار الوحدة الاقليمية بين الضفة و القطاع ، أو بالزحوف الاستيطانية في كل منطقة بما فيها القدس الشرقية ، أو باحكام القبضة على مصادر المياه واحتكارها للأغراض الاسرائيلية .

و لسان حال نتنياهو و الذين انتخبوه يقول : " لماذا نعطي الفلسطينيين و العرب عامة أي شئ إذا كان ميزان القوة يميل لصالحنا ، و إذا كانوا عاجزين عن التأثير في الموقف على أي نحو ؟ " .

إن ملامح التسوية النهائية التي جهزها نتنياهو ، و التي يريد فرضها ، باتت معروفة من خلال خرائط الحل النهائي التي سرب الاسرائيليون خريطتين منها إلى أجهزة الاعلام .

و تترجم هاتان الخريطتان رغبة حكومة نتنياهو في الغاء أي كيان فلسطيني واحد ، حتى لو كان على مستوى حكم ذاتي ، و ذلك من خلال عمليتين أساسيتين : الأولى احاطة مجمل الضفة الغربية بحزام اسرائيلي يشكل طوقاً كاملاً من الجهات الأربع . و الثانية تكثيف الاستيطان اليهودي بين المدن و القرى و الشوارع و الطرق المأهولة بالعرب الفلسطينيين ، بحيث يبتلع معظم الأراضي ، فيصبح الفلسطينيون مجردين من امكانيات الاتصال كما من امكانيات الزراعة ، و لايعود لهم مستقبل يذكر ، اللهم الا يداً عاملة

رخيصة في خدمة مراكز الاقتصاد الاسرائيلي المحيطة بهم احاطة السوار بالمعصم .

و خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ ، و بينما مضت حكومة نتياهو قدماً في تنفيذ مخططاتها على الأرض و هي تسابق الزمن ، استمرت في لعبة التلهية الاعلامية القائمة على التلويح بتسوية تمنح الفلسطينيين نسبة من أراضي آبائهم و أجدادهم بدأت بـ ٨ ٪ و انتهت وفقاً لآخر التسريبات الصحفية بـ ١٣ ٪ .

و نقول و نحن ندق أجراس الإنذار إن نتنياهو نفسه ، الذي قدم هذه العروض لم يكن يجهل أبداً أنها مرفوضة و غير معقولة . و كان يعرف أن الطرف الفلسطيني لن يجد فيها ما يستحق البحث ، و لذلك فإن تقديمه إياها على الرغم من ذلك ، إنما يعني أنه يجهز في غرفة عملياته في الخفاء خطة كاملة سيشرع في تنفيذها لاحقا . فهل يخطر لعاقل أنه سيرجع إلى اتفاقيات السلام و التزاماتها ؟!

لا .. ليس في جعبة نتنياهو و حكومته و أجهزته إلا نوايا ارغام الفلسطينيين على سلام القمع و الضغط و الترانسفير و التصفية و التطهير العرقي المنهجي ، التي يرى نتنياهو أن فاعليها في البلاد الأخرى كان (لابد) لهم من البحث عنها ، و أنه (ليس من الغريب) أن يتوصلوا إلى استنتاجها ، على حد تعبيره !

غير أن مثل هذه المصائب لا يمكن أن تحل إلا بمجتمع متفكك ممزق ، و هناك أكثر من قرينة دالة على أن نهج نتنياهو و حكومته يرمي - أول ما يرمي - إلى تفكيك المجتمع العربي الفلسطيني ، و اثارة الشقاق و الاقتتال بين صفوفه ، تمهيداً لفرض سلام الخدم و العبيد عليه .

فلا الطائرات و لا الدبابات و لا الصواريخ قادرة على أن تفعل بالفلسطينيين في مناطقهم ما يمكن أن يفعله اقتتالهم فيما بينهم ، و دبيب الفوضى بين صفوفهم ، و انطلاق الطابور الخامس من مكامنه إلى أهدافه المرسومة .

إن أربع سنوات من الحصار و الضغط الاقتصادي و عمل أجهزة الإسرائيليين السرية داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، مع ما شاب أداء هذه السلطة الناشئة من عيوب جرى استغلالها دون هوادة ، لابد أنه فتح شهية نتياهو لاستخدام ذلك كله وفقاً لأمانيه المحمومة و حقده الهائل على العرب و الإسلام .

على الفلسطينيين في مناطقهم أن يتماسكوا و يتضامنوا ولا يسمحوا للفتن أن تطل برؤوسها القبيحة منذرة بالدمار .

و على العرب في كل مكان أن يعلموا أن انهيار القلعة الفلسطينية و هزيمتها في هذا الخندق المحاصر ، ستفتح باباً إلى الفوضى الشاملة في المنطقة ، و إلى مصائر مجهولة لا يعلمها إلا الله .

لقد كان للجيل الفلسطيني الذي انتمي إليه تجربة واسعة و اطلالة مهمة على الوضع العربي بحيث اتضحت لجيلنا العلاقة المؤكدة بين قضايا هذه المنطقة من العالم .

كنت في النصف الثاني من أربعينيات هذا القرن صبيا مدركا ، يختزن من أحداث الحرب العالمية الثانية صورا و أصواتا لجنود بريطانيا الذين كانت غزة تعج بهم ، و هم يعيثون فسادا في الأرض بسكرهم و زقهم . لقد كرهنا الاستعمار و جنوده منذ نعومة أظفارنا . و عرفنا أن

الانتداب البريطاني لم يأت إلى بلادنا ليؤهلها للإستقلال ، و إنما ليهيئها كي تصبح وطنا قوميا لليهود .

ثم شهدت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. و تركت هجرة اللاجئين إلى قطاع غزة آثارا لا تمحى في نفسي و نفوس أبناء جيلي . و لم يكن انخراطنا في الأنشطة الوطنية أيام الفتوة و الشباب إلا استجابة لما يعتمل في أعماقنا من إحساس بالقهر وتطلع إلى مستقبل مختلف .

لقد كرس بعضنا حياته للخدمة الوطنية . و تفاعل الكثيرون مع الأحداث والتيارات في بلدان المشرق العربي و المغرب العربي ، لأن الفلسطينيين - ربما أكثر من غيرهم - لمسوا تشابك المصائر و وحدة المعارك للأمة الواحدة ، وعرفوا أنهم سواء عن قصد أو عن غير قصد كانوا ينوبون عن أمتهم في التصدي و في تقديم التضحيات ، كما فهموا بالمحسوس و الملموس أن أمتهم هي عمقهم المحتوم ، و إن الوطني الفلسطيني لا يمكن إلا أن يكون وحدويا و منفتحا على العالم الإسلامي أيضاً لقد مارس الفلسطينيون هذه المعاني و تأكدوا من حقيقتها بالتجربة الملموسة .

إن الدائرة الوطنية ، و الدائرة القومية ، والدائرة الإسلامية ، ومن بعدها الدائرة الثالث - عالمية و من ثم الدائرة الإنسانية الواسعة ، ليست بالدوائر المقفلة في وعي الفلسطينيين . و ذلك ما عبر عنه المغفور له جمال عبد الناصر في كتابه " فلسفة الثورة " و جسّده في عصره النضالي وتجربته في الحكم بعد خبرته في حرب فلسطين .

و ما البديل عن ذلك إلا التشرذم و التقوقع ، و بالأحرى استمرار الضعف و العجز أمام القوى المعادية من ناحية و حيال متطلبات التقدم واللحاق بسباق العلم و الحضارة من ناحية أخرى .

يستطيع جيلنا أن يشهد أمام الأجيال الأصغر سنا ، أن قضية فلسطين ارتبطت ارتباطا عضويا بهذه الدوائر ، و ان وراء الفشل الذي دهانا جميعا ، أسبابا تتصل بتآمر القوى المعادية و سهرها على إدامة ضعفنا و تخلفنا . و من المؤكد أن هذه القوى تعرف - كما نعرف - أن قضية فلسطين هي اختصار قضايا المنطقة كلها . و لكي تستمر السيطرة الأجنبية على فلسطين كلها لابد من أضعاف المنطقة . و لكي تستمر السيطرة على المنطقة كلها لا بد من أضعاف الفلسطينيين . و لم ين من الممكن أن تصل الحالة في فلسطين إلى ما وصلت إليه لولا العجز العربي والإسلامي ، و لولا انهيار الحكومات الوطنية في دول العالم الثالث ، ولولا الفجوة الكبيرة في موازين القوى العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم . و في الوقت نفسه لم يكن ممكنا أن تصبح الحالة على ما هي عليه في المنطقة لو أن مسار الصراع في فلسطين مال لصالح الفلسطينيين .

يستطيع جيلنا أن يشهد أمام الأجيال الأصغر سنا شهادة أخرى . وهي أن الأسباب التي تتصل بتآمر القوى المعادية ، لم تكن وحدها في الميدان فهناك أسباب تخصنا و تعود إلى أدائنا الإجمالي . و في كل معركة و في كل تجربة خاضتها الأمة منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم ، سجل هذا الذي ندعوه بالأداء الإجمالي قصورا عما كان متوقعا منه ، و شهد كثير من المشاركين لدى نهاية كل معركة أو كل تجربة أنه كان في الإمكان أبدع

مما كان ، بل أن بعض ذوي البصيرة الثاقبة نبهوا إلى القصور في حينه وحذروا من مغبة السير على المنوال الذي كان جاريا .

و علينا أن نستدرك على الفور قائلين أن العلة لم تكن يوماً في قلة المتطوعين للمعارك ، أو في تهيب الذين خاضوا التجارب الصعبة ، أو في نقصان من نذروا أنفسهم للشهادة . لا ... و لا في انعدام الإرادة لدى الأمة . و علينا أيضاً أن لا نسارع كما يفعل البعض للتشكيك في إخلاص القادة السابقين ، و للحسبان أن التاريخ قد بدأ بالقادة اللاحقين ، فإن هذه التعليلات و التطاولات على التاريخ لم تحل لنا المشكلة التي ما زالت قائمة حتى الآن . بل على العكس : فإن مستوى انحدار الأمة و أوضاعها لم يبلغ يوماً ما بلغه الآن في مشرقها و مغربها . فخلال الأعوام العشرين الماضية فشل العرب في السيطرة على مواردهم الاقتصادية و استخدامها في صالحهم ، ثم انحدروا إلى حضيض أسفل حينما أصبحوا مدينين على الرغم من ثرواتهم و أرصدتهم ، و جرى استخدام تلك الثروات و الأرصدة ضدهم و لصالح أعدائهم . كذلك فشلوا في تحقيق هدف الوحدة العربية جزئياً وكلياً ، ثم انحدروا إلى حضيض أسفل حينما انغمسوا في حروب ثنائية لم تستثن أيا من البلدان الشقيقة المتجاورة ، و في حروب أهلية لم تستثن أياً من الطوائف و الفئات العرقية في كل بلد . و فشلوا في تحقيق الحريات العامة و صيانة حقوق الفرد و الجماعة ، ثم انحدروا إلى حضيض أسفل حينما اتخذوا من القوى المعادية و خبرائها مستشارين لشؤون الأمن و استوردوا خبرات القمع من المتربصين بنهضة الأمة ، العاملين لكي يذبح كل أخ أخاه على التوالي .

و لم يكن حال الدول الإسلامية أفضل كثيراً ولا قليلاً . فتركيا انقسمت إلى إسلاميين وعلمانيين و إلى طوارنيين وأكراد ، وتنكرت للشرق وتنكر لها الغرب ، و وثقت حلفها مع إسرائيل إلى المدى الأقصى. و إيران انزلقت في الحرب العراقية - الإيرانية ، واستنزفت ثرواتها و شهداءها على غير طائل . و الباكستان غاصت في أوحال الحرب في أفغانستان ، وانخرطت داخليا في صراعات الحكم و الحاكمين ، و بقيت علاقاتها بالهند متوترة بعد أكثر من خمسين سنة على فك الارتباط بينهما ، و ظلت مشكلة كشمير و السيادة عليها جرحاً مفتوحاً لا يريد أن يندمل . و أفغانستان حاربت الغزو السوفيتي ثم اتخذت الحرب حرفة بين فرقاء الوطن بعضهم و بعض ، دون أن يحرز أي من الفرقاء حسماً على الفريق الآخر ، مما يهدد بتقسيم البلد الواحد في نهاية المطاف . و بلدان جنوب شرق آسيا الإسلامية ، التي شملتها تسمية " النمور الاقتصادية الآسيوية " استفاقت مؤخراً على أزمات الأسواق المالية التي عصفت باستقرارها و بآمال ازدهارها المطرد ... و بدون الدخول في التفاصيل ، و بدون تقييم الأسباب و المبررات ، نقول إن أداء الأمة أكثر من سيئ ، و أنه بالنظر إلى حراجة الوقت إنما يبلغ مبلغ الجريمة .

و مع كون الفلسطينيين جزءًا لا يتجزأ من هذا النسيج ، و مع كون أدائهم الإجمالي مدموغاً بالقصور عينه ، فإن ضآلة حجمهم بالقياس إلى المجموع ، جعلهم متأثرين بقصور غيرهم بأكثر مما هم مؤثرون فيه . و هذه ليست تبرئة للذات و لا محاباة لها . فالفلسطينيون متواجدون في الموقع الذي يتعرض من يشغله لأكبر قدر من الضغط و أشد تركيز من قبل

القوى المعادية . و الفلسطينيون قدموا من الشهداء و الجرحى و المعاقين و المتضررين نسبة باهظه بالقياس إلى تعدادهم البشري .

و المعركة مستمرة ، على جبهة الفلسطينيين و على جبهة غيرهم . و هي معركة شاملة تستخدم فيها جميع الأسلحة المتصورة و غير المتصورة ، و تديرها من جانب القوى المعادية غرفة عمليات ذات دماغ مركزي واحد ، و فروع وأذرع ظاهرة وخفية ، بعضها أجنبي و بعضها محلي و إقليمي ، و هي تدير رحى المعركة فوق آبار النفط ، و في قاعات البورصات ، و بين مكاتب المتنفذين ، و في أوساط القوات المسلحة ، و ضمن مؤسسات التربية و التعليم و المناهج الدراسية ، و من خلال منظمات حقوق الإنسان ، و من خلال جماعات دينية ، و كتبة صحافة ، و وكالات أنباء ، و مشاريع اقتصادية . و ذلك بعد أن قامت غرفة العمليات ذات الدماغ المركزي الواحد بعملية مسح كبرى شاملة ، للبشر و الأماكن والموارد .

يشعر أهالي هذه المنطقة من العالم أن حقوقهم على اختلاف أنواعها مسلوبة . فقد نهبت ثرواتهم الطبيعية ـ لاسيما النفط ـ نهباً فاحشا . و يقع الدخل السنوي للفرد في أسفل سلم احصائيات الأمم المتحدة . وباستثناء بعض الشرائح في بعض البلدان ذات الثروة الطبيعية المعقولة والكثافة السكانية القليلة يعيش ملايين المواطنين الذين يشكلون الغالبية تحت مستوى الفقر . و قد دفعت دول الخليج فاتورة حرب الخليج كاملة ، أي أنها دفعت نفقات محافظة الغرب ـ و أمريكا خاصة ـ على مصالحه المتمثلة في احتكار الثروات الطبيعية الخليجية ، و كذلك في احتكار صفقات

إعادة بناء ما هدمته تلك الحرب المشؤومة . و ما تزال دول الخليج تدفع معظم نفقات

بقاء تلك القوات فوق آبار النفط . حتى فقدت ارصدتها البترودولارية في بنوك أمريكا و الغرب . و باتت آمال المفكرين الاقتصاديين العرب في الافادة من المال العربي لصالح تطوير الزراعة و الصناعة في المنطقة حلما تخطته الوقائع و الظروف المستجدة .

و مازالت نسبة الأمية في الأرياف في مختلف بلدان المنطقة تشكل غالبية السكان أيضاً . و مازالت تلك الأرياف عرضة للأوبئة و الجوائح والأمراض المستوطنة .

و بينما تقفز العلوم و التكنولوجيات المختلفة في دول العالم المتقدمة قفزات خيالية إلى الأمام ، تراوح هذه المنطقة من العالم في مكانها ، و لاتفعل شيئاً في مواجهة هجرة الأدمغة إلى الخارج . و يتسارع حجم الفجوة بين المستويات العلمية لدى الفريقين إلى نسبة أشبه بنسبة سرعة السيارة إلى سرعة الصاروخ الموجه إلى الفضاء الخارجي .

و على ضوء ذلك كله تتصرف الدول القوية بالمنطقة باستهانة بالغة ، تصرف المالك بملكه ، و تصرف السيد بعبيده . و إذا كانت اللياقة الإعلامية تستدعي من الأقوياء قناعاً يتسترون وراءه اسمه الديمقراطيه و حقوق الإنسان ، و الدفاع عن الاستقرار ، و مؤخراً محاربة الارهاب ، فإن حكام المنطقة أول من يعرف اللغة الحقيقية المقصودة : لغة " افعل و الا فاخل كرسيك لمن سيفعل " ، و العالم كله يعرف أن مصلحة الولايات المتحدة في احتكار النفط هي مفتاح السر وراء سياساتها الشرق أوسطيه .

إن التقدم الظاهر في وسائل الاعلام و في استخدام الصيغ الانشائية المموهة للتعبير عما يجري في الأمم المتحدة و مجلس الأمن ، لم ينجح في اخفاء شريعة الغاب التي هي الحكم الوحيد و الحقيقي للعلاقات بين الأقوياء و الضعفاء في العالم . بل إن الممارسات المجحفة الظالمة بحق شعوب العالم الثالث على وجه أخص ، لم تكن أعنف مما هي عليه اليوم . و كل ما في الأمر أن أساليب التغطية و ذرائع الوصول إلى المطامع هي التي تغيرت في حين بقي الجوهر على ما كان عليه منذ وجد الضعف في مقابل القوة في هذا العالم . و ان ما يجري في منطقتنا في أواخر القرن العشرين أكبر شاهد على هذه الحقيقة .

مرة أخرى أقرع أجراس الانذار عاليا . لا في فلسطين و حسب ، ولكن في عمق الأمة .. فهي أمة مستهدفة في موقعها وفي ثرواتها و في عقيدتها . و وحدتها هي كلمة السر الوحيدة التي يمكنها أن تقلب السحر على الساحرة ، و يمكنها بمدد من الله أن تبعثها من كهفها ، و تهيئ لها من أمرها رشداً .

ناهض منير الريس

شباط (فبراير) ١٩٩٨م

الفصل الأول

قضايا الصراع السياسي مع الخصم

لا ندق طبول الحرب ولكننا نبحث عن سلام لا نجده وإليكم الأسباب

بعد قرابة ثلاثة أعوام مرت على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ، التي هي تجسيد رمزي لأماني الاستقلال منذ بدايات هذا القرن ، تكشفت سياسات إسرائيل عن أفعال متتالية ملموسة ، تنكر على الفلسطينيين أدنى الحقوق ، و تحمل روح العداء و مقاصد الإضرار بهم عن سابق عمد و تصميم ، و تجعل كل ما قيل عن حقبة قادمة من التفاهم و التعايش و شراكة السلام أشبه بخديعة كبرى .

و لا يتوقف الأمر عند حد تنصل الإسرائيليين من المواعيد التي حددتها الاتفاقات المعقودة بين الجانبين ، ولا عند حد التجاوز عن الاتفاقات من حيث المبدأ ، ولا عند إعلان (المصلحة) على لسان المفاوضين الإسرائيليين مرجعية خاصة بهم كلما أثير موضوع تنفيذ الاتفاقات بنصوصها المكتوبة ، وإنما تعدى ذلك كله إلى ما تعنيه كلمتا العداء و إيقاع الضرر من مضامين ، وما تشير إليه من أهداف تناقض التعايش على طول الخط .

بعد قرابة ثلاثة أعوام ، ما زال كل من قطاع غزة والضفة الغربية يجد التواصل مع أبعد أصقاع الكرة الأرضية أسهل من التواصل مع الجانب الثاني ، خلافاً لجوهر الاتفاقات التي اعترفت بوحدتهما الإقليمية ، و هكذا أدرك الفلسطينيون أن السلطات الإسرائيلية إذ تقيم هذا السد و تراوغ هذه المراوغة في شأن الطريق الآمن الموصل بين المنطقتين ، فإنها تخرج

لسانها للحد الأدنى من الجدية المطلوبة في التعامل مع الطرف الآخر ، وتضع الفلسطينيين في كل شطر من ديارهم الباقية في قفص مغلق ، كأن الحجر الذي فرضته عليهم بعزلهم عن مصر و الأردن من خلال سيطرتها على معبر رفح و معبر الجسر لم يكن كافياً .

لقد أضر هذا التنكر بالشعب العربي الفلسطيني في أول خطوة من خطاه على طريق الكيان الخاص به ، أياً كان اسمه وتعريفه في العرف الإسرائيلي فلا معنى بتاتاً للاتفاق دون الوحدة الإقليمية للضفة و القطاع ، و ذلك هو الحد الأدنى ، بل وأدنى الأدنى ، لإمكان القول بوجود وضع جديد في المناطق ، ناجم عن الاتفاق ، وقد انتظر الفلسطينيون في الضفة والقطاع هذا التواصل على أساس أنه أول إيذان بولادة السلام نفسه . غير أن الذي حدث هو الإغلاق والفصل الكامل بحيث لم يسمح للطالب من قطاع غزة ، الدارس في جامعة بيرزيت أن ينتقل من حيث يكون إلى الناحية الأخرى . ناهيك عن حرمان العائلات الموزعة بين الجهتين من التزاور والتواصل أو لم الشمل ، كما حدث في حالة العديد من الأزواج الذين ضرب بينهم جدار الإغلاق ، وكان لا بد من صبر طويل ومعجزة إدارية لإعادة الزوجة إلى بيتها أو التحاق الزوج بزوجته . لقد اتبعت السلطات الإسرائيلية في زمن الاحتلال سياسة أهون من هذه السياسة حيال الفلسطينيين ولم تجعل الإغلاق إجراءً ثابتا كما فعلت بعد قيام السلطة الفلسطينية . فكأن الإسرائيليين لم يبالوا حين وجهوا للناس رسالة تقول : ها نحن نعاقبكم لأنكم تحبون كياناً خاصاً بكم ولا تحبون الاحتلال !

و كان الفلسطينيون في الشطرين يأملون أن تحدث حركة في اقتصادهم عندما ينشط انتقال البشر والبضائع من الضفة للقطاع وبالعكس ،

و ثمة فرصة لقسط بسيط من التكامل في بعض الفروع الاقتصادية نظراً لاختلاف الطبيعة و المنتجات بين السهل الساحلي و سلسلة جبال فلسطين الوسطى ، و لكن الإغلاق الإسرائيلي حرم الناس من هذه الفرصة ، وجعل الركود في قطاعات الإنتاج المحلي شاملاً .

و وجّه الفصل و الإغلاق ضربة أخرى ، ليست أقل إيلاماً ، لعملية تأسيس الهيكل الإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية ، بحيث تكرست ازدواجية الادارة بدلاً من اندماجيتها وتطورها الصحي . و لا يمكن بطبيعة الحال تخيل كيان اداري واحد ، مع الحظر القائم على انتقال الأشخاص .

فإذا سألنا أنفسنا : لماذا يصر الإسرائيليون على إيقاع هذا الضرر والإجحاف بالفلسطينيين ، لعثرنا على أكثر من جواب واحد . وأول هذه الأجوبة أنهم معنيون بإفشال تجربة السلطة الفلسطينية ووضع العراقيل في طريقها كي لا تتطور إلى دولة مستقلة . هذا على صعيد السياسة و الاستراتيجية ، أما على صعيد الاقتصاد ، فإن الأرباح التي تجنيها الحكومة الإسرائيلية و المنتجون و التجار و الوسطاء الإسرائيليون من العلاقة مع الضفة والقطاع ، لا سيما حال انفصالهما ، هي أرباح فاحشة ، فالإسرائيليون يحتكرون الأسواق الفلسطينية لسلعهم من الدرجة الثانية والثالثة و الرابعة ، و قد استطاع المفاوض الاقتصادي الإسرائيلي أن يملي على الفلسطيني شروطه التي ترغم المناطق الفلسطينية على الاستمرار في استيراد جميع السلع من السوق الإسرائيلية ، باستثناء بضع سلع مسموح باستيرادها من مصر أو من الأردن أو من الدول الأخرى . و هي السلع التي لا يخشى الإسرائيليون أمر المنافسة فيها (و هي تخضع مع ذلك للضرائب والرسوم عند مرورها بالمعابر) و يشتري الفلسطينيون جميع

لوازم معاشهم من الواردات الإسرائيلية بأسعار السوق الإسرائيلية ، محملة بالضرائب المختلفة التي تتناسب مع مستوى الدخل و الاجور هناك . و في الماضي حينما كان قطاع العمل في إسرائيل محتاجاً إلى اليد العاملة الفلسطينية ، و كان معظم العمال الفلسطينيين يكسبون اجورهم من العمل داخل الخط الأخضر ، فقد كان ما ينفقه العامل العربي لقاء حاجات معيشته يعادل ما يكسبه من أجر تقريباً . أما بعد إغلاق باب العمل في إسرائيل أمام غالبية العمال الفلسطينيين ، فلم يعد هناك دخل يتناسب مع الإنفاق . و بات الناس في ضائقة مريرة راقبها الإسرائيليون دون أن يبدوا أي قدر من المسؤولية ، كأنهم لم يكونوا السبب في تشكيل هيكل العمالة على قدر احتياجاتهم ، و كأنهم لم يكونوا سبب فصل فلسطيني القطاع عن مصر و فصل فلسطيني الضفة عن الأردن منذ عام ١٩٦٧ و كأنهم اخيراً لم يتسببوا في هذا البؤس باحتكارهم السوق الفلسطينية و بيعهم السلع للفلسطينيين بأسعار تفوق أسعار مثيلاتها في البلدان العربية المجاورة عشرات المرات . لقد واصلوا انفرادهم بالسوق الفلسطينية ، و ابتلعوا أولاً كل ما كان لدى الفلسطينيين من مدخرات سابقة ، ثم ازدردوا قيمة المبالغ النقدية التي يحولها الأبناء الفلسطينيون العاملون في الخارج إلى ذويهم في الداخل و الواقع انهم ابتلعوا ـ من ضمن ما ابتلعوا ـ مساعدات الدول المانحة التي تدعم ميزانية السلطة الوطنية و تصرف نسبة ٩٥٪ منها أجورا للموظفين والمستخدمين الحكوميين ، الذين ينفقونها عن آخرها ، ويستدينون فوقها ، لمجرد شراء حاجات المعيشة .

في الماضي كان الإسرائيليون عن طريق بضائعهم يأخذون بإحدى يديهم ما دفعوه باليد الأخرى أجورا للعمال الفلسطينيين ، أما اليوم

فالإسرائيليون يأخذون بكلتا يديهم كل ما يصل إلى جيوب الفلسطينيين أولاً بأول .

و لدى السلطة الوطنية ـ عدا ذلك ـ قائمة طويلة من الشكاوى التي تتصل باستيلاء السلطات الإسرائيلية على عائدات جمركية أو رسوم مكالمات هاتفية دولية ، و غير ذلك ، تقدر بالملايين ، في حين تعير السلطات الإسرائيلية أذناً صماء للمطالبات الملحّة بهذه الحقوق .

و تستمر هذه السياسات وسط بحبوحة يعيشها الجانب الإسرائيلي من ناحية ، و أزمة اقتصادية كبرى تمسك بخناق الإنسان الفلسطيني و سلطته الوطنية ، و ليس من المبالغة في شيء أن نقول أنها أصعب أزمة يمر بها الفلسطينيون منذ هاجروا من مدنهم وقراهم التي استولى عليها الإسرائيليون عام ١٩٤٨ ، فلم يعرف الفلسطينيون ـ حتى في أيام الانتفاضة ضيقاً معاشياً كالضيق الذي يعانونه اليوم والذي يشير في نظرهم إلى عقم مشروع السلام كله .

و لربما كان من الممكن أن ينجح الفلسطينيون في تخفيف آثار هذه الضائقة لو اتسعت ساحة الإنتاج الفلسطيني و السوق الفلسطينية لتشمل الضفة و القطاع معاً ، بما يوفره ذلك من إمكانيات الاعتماد ـ ولو المحدود ـ على الذات .

إلا أن إجراءات الإسرائيليين تزداد شدة وخنقاً في هذا الميدان ، كما في جميع الميادين الأخرى . و تقف المعابر حارسة على عملية الإفقار المنظمة الشاملة . و هي تحول عمليا دون تصدير المنتجات الفلسطينية (الزراعية في مجملها كالحمضيات و الزيت و الزيتون و غيرها) ، فإذا لم تمنع مرورها بحكم اللوائح ، منعتها بحكم الإجراءات و القيود التي تعطل

المرور أو تستلفذ لباقة السلعة للتصدير . ويعرف الجميع عبر سنوات طويلة حقيقة الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال ضد الزراعة العربية بحجة أنها تنافس المنتجات الإسرائيلية أو تتطلب كميات من الماء التي يريدها الإسرائيليون لأغراض اخرى .

و من الأمثلة الصارخة على الدور الكيدي الذي تقوم به المعابر بقصد إيقاع الضرر ، قصة الذبائح التي تبرعت بها السعودية للمواطنين الفلسطينيين في أراضي السلطة الوطنية عام ١٩٩٦ ، فبعد أن وصلت هذه الذبائح إلى مدينة العريش ، راح الإسرائيليون يماطلون في السماح لهذه الذبائح بالدخول إلى قطاع غزة الجائع ، يوماً بعد يوم ، و أسبوعاً بعد أسبوع ، حتى أصيبت بالتلف داخل ثلاجاتها و دفنت في الرمال .

بعد هذا كله ، كان في جعبة الإسرائيليين مزيد و مزيد . فقد برز الاستيطان و التوسع و مصادرة الأراضي بمثابة استباق واستبدال لعملية السلام كلها ، عن طريق تنفيذ أمر واقع في كل مكان ، يعطي الإسرائيليين زبدة الأرض الفلسطينية المخصصة كمناطق للسلطة الفلسطينية بحيث اكتملت ملامح كانتونات فلسطينية محاطة من كل اتجاه بمستوطنات إسرائيلية و طرق إسرائيلية و حصار إسرائيلي ، و محرومة من امتدادها الطبيعي الحيوي فإذا بمبدأ الحجر على الفلسطينيين يتفشى في تطبيقاته التعسفية كالطاعون ، من مجرد بؤرتين كبيرتين في رفح و جسر اللنبي تفصلان أراضي السلطة عن الدولتين العربيتين المجاورتين وعن العالم الخارجي كله ، و من مجرد مجموعة بؤر على تخوم قطاع غزة و تخوم الضفة ، تفصل الضفة عن القطاع ، إلى مئات من البؤر السوداء تحيط بكل مدينة و كل قرية فلسطينية ، فتصبح المعابر و الحواجز و الحدود ماثلة

على باب كل مدينة و كل قرية ، في انتظار يوم يصبح فيه الانتقال من مدينة في الضفة - مثلاً - إلى مدينة اخرى رهناً بالحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية .

لقد ترك الإسرائيليون خلفهم المساحات الشاسعة غير المأهولة داخل الخط الأخضر ، و هجموا على ما تبقى من أراضي الضفة الغربية ، فما يفيق الفلسطينيون و العالم صباح كل يوم إلا على أنباء مصادرة المزيد من الأراضي و اقتحام الجرافات ، و سطو الكتل الإسكانية على الأراضي ، بهيئة اللص الذي يسطو على الوقت أيضاً .

بذلك جعلوا مفاوضات الوضع الدائم غير ذات موضوع ، ما دام موضوعه المفترض هو الجلاء عن الأرض المنهوبة . لقد جرفوا مع ما جرفوا ذلك النص الأساسي في الاتفاق و في رسائل الضمانات ، الذي يفرض التزاما على الطرفين ، بأن لا يقوم أي منهما بأي تغيير لاحق على الأرض ، في انتظار مفاوضات الوضع النهائي . إن العين الإسرائيلية ضاقت عن أن ترى حقاً للفلسطينيين أهل البلاد في أية مساحة من أرض بلادهم ، واتسعت لترى الحق كل الحق لكل وافد يهودي ، حاضر أو منتظر، في أرض الفلسطينيين ، بحيث لا يعيش معهم و لكن يحل محلهم ويخلفهم في ملك آبائهم وأجدادهم .

و يؤكد معنى الأضرار الأليم أن هذه المساحات التي تصادر بلا حساب ، و أن تلك المباني التي تقام على قدم و ساق تكاد تكون خالية ، إلا من قلة من المستوطنين أو جماعة من الجنود ، فالأرض إذاً لا يجري نهبها لصالح بشر موجود ، وإنما لصالح قادمين بظهر الغيب من أربعة أركان العالم ، قد لا يجيئون إطلاقاً ، والمعنى المتبقي إذاً هو أن الإسرائيليين

يضعون أيديهم على أكبر مساحة من الأراضي لكي لا يحتفظ بها الفلسطينيون .

لقد غلظ مصران الإسرائيليين كثيرا بعد عام ١٩٦٧، و تركزت هذه الغلاظة خاصة في الجماعات الاستيطانية الدينية التي كان حزب العمل بمثابة القابلة المولدة لها ، ثم تولي الليكود تغذيتها و تسمينها ، و صارت اليوم تتحكم في تشكيل الحكومات في إسرائيل و تؤثرعلى الجمهور العريض و ترجح كفة الحزب الكبير ذي اللهجة الأكثر تطرفاً ضد العرب ، وتضع الحزب الكبير الآخر في موقع الدفاع والتبرير ومحاولة اللحاق بركب التطرف قولا وعملا لتكون له فرصة في كسب انتخابات قادمة .

واقع الأمر أن إسرائيل كلها ، شعباً و حكومة ، تزداد ميلاً إلى عدائية أشد . وتلك ظاهرة برزت منذ سنين عديدة وتحدث عنها أكاديميون إسرائيليون .

لقد رشق مستوطن في الخليل يائيل دايان على وجهها بكوب الشاي الساخن ، دون أن تثنيه عن ذلك أنثويتها و لا مركزها في الهيئة الاجتماعية و لا ماضي والدها في خدمة الصهيونية . و كان هذا الفعل مزحة صغيرة بالقياس إلى مصرع يتسحاك رابين على يد واحد من الفئة التي أشرنا إليها . أنهم يفرضون وطأتهم على حياة مجتمعهم ، و يصنعون أسبقيات تلقى بآثارها على العاملين في ميدان السياسة .

و لا شك أن بين الإسرائيليين من يرى أن الجماعات الدينية الاستيطانية قد تجاوزت الحدود في تصرفاتها ، و لكن موقف هؤلاء يظل موقفاً دفاعياً يسهل اكفاؤه ، بينما السلاح بيد المستوطنين . والحكومات

المتعاقبة تعتمد عليهم و تعدهم (طلائعيين) جنداً ، و تصرف لهم الرواتب من صندوقها .

لقد ركزت الحكومة الإسرائيلية، اعتمادا على هذه الجماعات ، حملتها الشعواء على القدس القديمة ، و معظم سكانها اليهود من ذوي القبعات السوداء العالية والضفائر المتدلية على الصدغين ، و على الرغم من أن القدس القديمة لم تعد إلا نقطة في بحر الكتل الخرسانية الإسرائيلية التي تطوقها من كل جانب كالقلاع ، و على الرغم من أن أهل القدس لم يعودوا إلا أقلية ضئيلة وسط بحر السكان اليهودي من كل صنف و لون ، فإن المطاردة الرسمية ضد كل ناحية من نواحي وجودهم : بدءاً بالهوية التي تنزع من العربي لأوهى الأسباب ، و حظر البناء العربي فوق الأرض العربية ، إلى غير ذلك ، انتهاء بمحاولات أولمرت استبدال الأسماء العربية للشوارع بأسماء عبرية .. هي مطاردة مستمرة ساخنة جعلت كل عربي مقدسي قلقاً على مدينته و على نفسه و على أولاده ، مثقلاً بالضرائب الباهظة ، مهدداً بالعنف والنار في ساحة مسجده الأقصى .

و ثمة جماعات دينية قامت على أساس واحد : هو هدم المسجد الأقصى و بناء هيكل سليمان في مكانه ، و لم يفت في عضدها أن حفريات الحكومة الإسرائيلية جارية منذ عام ١٩٦٧ تحت المسجد ، دون أن تعثر على أي أثر ، كائناً ما كان ، يسند الأسطورة التي تقول أن المسجد أقيم فوق أنقاض الهيكل ، و مع ذلك فإن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت أحكامها بإباحة المسجد الأقصى للجماعات اليهودية .

إن المساس بالمقدسات حصراً ، هو الصاعق الذي قد يفجر هذا الوضع المشحون بالتوتر ، وقد يمتد الإنفجار إلى جميع البلدان العربية والإسلامية التي تعد الأقصى صرحاً مقدساً .

و هذه (العينات) من السياسات المقصودة قد أعيت بدلالاتها الواضحة أخر المتمسكين بمشروع السلام و المراهنين على إمكانه و على جدواه فمن ناحية هؤلاء ، اتضح لهم أن الغبن المقصود لا يبقى ولا يذر وأنه أكثر من المغالاة التي يفرضها طرف أقوى على طرف ضعيف . وأن المسألة عبارة عن حرب إزاحة و اقتلاع للجانب العربي تماماً ، فعندما يقف نتنياهو ليقول أن البناء في جبل أبوغنيم لن يتوقف ، وأنه سيكون هناك بناء في كل مكان وعندما يقف ليفي في القاهرة ليقول أن مسألة جبل أبوغنيم مسألة بسيطة لا تحتمل هذا الاهتمام كله ، فإن السلام المأمول هو الذي يتلقى على رأسه هذه الضربات وهو الذي يبحث المرء عنه على ضوء القنديل فلا يجده ... .

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦م

من عجائب المرحلة :

مقال صارت له قصة !

لم يكن يخطر ببالي حين نشرت المقال التالي بتاريخ ٩٧/١٠/١٦ أن الدعاية الحكومية الإسرائيلية سوف تجعل من عبارتين وردتا فيه ، مادة من مواد الادعاء ضد السلطة الوطنية الفلسطينية ، و اتهامها بممارسة اللاسامية !

و لكنني عدت فقلت لنفسي : إذا كان نتنياهو قد انقلب علي اتفاق دولي كامل ، واذا كان يمضي قدماً في نهب أرض الشعب الفلسطيني و في إهالة التراب علي مشروع سلام الشرق الأوسط كله أمام سمع و بصر العالم ، و إذا كان لا يتورع عن كيل الاتهامات ذات اليمين و ذات الشمال - حتى لخصومة السياسيين الإسرائيليين - ، فما وجه العجب في أن يقلب الحقيقة الواضحة في مقال نائب من نواب الشعب الفلسطيني

لقد قلت - و أقول - أن الكتاب الذي ألفه نتنياهو وهو زعيم لحزب الليكود ، ثم خاض به معركة الانتخابات النيابية في إسرائيل قبل حوالي عام و جعل عنوانه " مكان بين الأمم - إسرائيل والعالم " * يذكر القارئ بكتاب كفاحي لهتلر . أوضحت أن كلام نتنياهو عن العرب لم يوفر شتيمةً من شتائم القاموس السياسي إلا أستخدمها ، تماماً كما فعل كتاب هتلر في ذكره لليهود . وأنه اتهم خصومه السياسيين - أي اليسار الإسرائيلي -

* أصدرت الأهليه للنشر و التوزيع بعمان (الأردن) ترجمة عربيه للكتاب عام ١٩٩٧

باتهامات مماثلة لتلك التي وجهها هتلر ضد اليسار الألماني في أعقاب الحرب العالمية الأولي .

و في غمار اشتغال مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي بصناعة الأكاذيب ، تغافل عن كل ما أورده نتنياهو في كتابه الذي صدرت ترجمته العربية بإذن خاص من المؤلف ، و الذي قذف العرب بكل ما ينضح من إناء الحقد و الكيد الإعلامي ، لتشويه صورتهم في العالم ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حمل المسؤولون الإسرائيليون مؤخراً إلي وزيرة خارجيتها أولبرايت مجموعة من الأقوال المنسوبة إلي شخصيات أو صحف فلسطينية ، ليضعوا هذه الأقوال في مقابل انقلاب نتنياهو علي الالتزامات التي فرضتها الاتفاقات الدولية علي الجانب الإسرائيلي ، و في مقابل الحصار و الإغلاق ، و في مقابل المصادره و الإستيطان ، و في مقابل هدم البيوت وتجريف الأراضي وفي مقابل النهب الاقتصادي و حظر التنقل ،وفي مقابل سرقه المياه وترك زهرة شباب فلسطين وراء القضبان !

لم تترك الإتفاقات الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير للفلسطينيين إلا حق النضال السياسي والاحتجاجي . وها هي الديمقراطية الإسرائيلية التي تسمح لتوتيانا سوسكين * أن تقول عن القضاء الإسرائيلي أنه قضاء نازي لمجرد أنه حكم عليها بالحبس عامين اثنين ، تري في تشبيه كتاب نتنياهو بكتاب هتلر ممارسة لاسامية علي حد قول مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي .

---

* المجرمة الخنزيرية التي وزعت في الخليل منشوراتها المقذعه ضد نبينا عليه الصلاة و السلام .

و قد قيل لي إن المجتمع الإسرائيلي لايتحمل ذكر النازية حصراً ، و لا توجيه الاتهام لأحد اليهود بأنه نازي .. غير أن العالم كله شاهد يهوداً يمينيين بالأمس القريب ، يحملون صوراً لرئيس وزراء إسرائيل السابق المغدور يتسحاك رابين ، تصوره علي هيئة هتلر وتضع علي رأسه الصليب المعقوف . و قيل لي إن ذلك إذا صدر عن يهود فهو تعبير ديمقراطي ، أما غير اليهود فلا يجوز لهم ما يجوز لليهود!

هذه عجائب الزمان الذي نعيش فيه ، و حدود الديمقراطية الإسرائيلية التي يتحدثون عنها ...

إنني أعيد إلي قارئنا :

- نص مقالتي التي نشرتها سابقاً
- و نص التصريح الذي أصدرته في أعقاب تقرير مكتب الصحافة الإسرائيلي الحكومي ، مع الملحق الذي اقتطفت فيه مقاطع من كتاب نتنياهو المذكور .

و أشير بالمناسبة إلى أن مقالتي نشرت في جريدة الحياة الجديدة وإن مكتب الصحافة الإسرائيلي أشار خطأ إلى أن المقالة نشرت في جريدة القدس ولكن القدس بادرت على صدر صفحتها الأولى يوم ١٧ / ١٢ / ٩٧ إلي التوضيح بأنها لم تنشر مثل هذا المقال ، فشكراً لتوضيحها ...

و قد قمت بتوزيع ردي بالإنجليزية علي وكالات الأنباء الأجنبية التي واجهته بالصمت المطبق !!

نص المقالة التي تحولت إلى دليل اتهام :
العبرة التي لم يستخلصها نتنياهو ولهذا انتخبوه ..
الفرق بين نتنياهو وبين فايتسمان وبيريس ورابين

اعتاد الناطق الإسرئيلي - بعد كل حدث موجع لإسرائيل - أن يختم ما قد يصدر عنه من تعقيب ، بعبارة صارت مألوفة للآذان حين يقول : " إن جيش الدفاع الإسرائيلي (أو المراجع ذات الإختصاص) ستقوم باستخلاص العبر من الحدث " .

و سواء أكان من يستخلص العبر قيادة محلية في منطقة حدودية ، أو لجنة مشكلة على مستوى الحكومة ، كلجنة إجرانات التي حققت فيما سمي التقصير (ها محدال بالعبرية) ، فإن البحث كان ينصب على الثغرات التي جعلت وقوع الخسارة ممكنا ، و على التدابير التفصيلية التي يتعين استحداثها كي لا تتكرر الواقعة في المكان الذي وقعت فيه المرة الأولى ، ولا في غيره من الأماكن .

و طوال سنوات الصراع الممتدة من أواخر الأربعينيات إلى أواخر التسعينيات ، أي طوال نصف قرن كامل من الزمان ، ظلت الأحداث الموجعة تحدث لإسرائيل ، و ظل الإسرائيليون يستخلصون العبر . والحق أنهم اجتهدوا في استخلاص العبر ، حتى أقاموا أنظمة متطورة للإنذار والحراسة و الحماية . واقتنوا أجهزة معقدة ، وأنفقوا الملايين لتجنيد العملاء ، بل أنهم صنعوا القنبلة الذرية نفسها ، و ما زالوا يحرصون على إدخال أحدث الأسلحة و المعدات إلى ترسانتهم الحربية ، مفتونين بكل جديد

متجسسين حتى على الصناعات الحربية الأمريكية كي لا تفوتهم أية أسرار أو أجهزة .

و مع ذلك ، ظلت الأحداث الموجعة تحدث لإسرائيل !

و بطبيعة الحال ، أدى ذلك ببعض رجال السياسة الإسرائيليين إلى أن يستخلصوا العبرة التي خاطب بها عيزر فايتسمان جمهرة من التلاميذ الاميركيين اليهود في مدرستهم بإحدى الولايات بأميركا حين قال لهم " خففوا من غلوائكم (ضد العرب) .. لا تكونوا صقوراً إلى هذا الحد ، فلا بد لنا من أن نصنع السلام مع العرب " .

لم يكن عيزر وايزمان حمامة من الحمائم قط . لقد بدأ طياراً في سلاح الطيران الإسرائيلي ، و قصف أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قرى فلسطينية في الجليل . و تدرج في السلك العسكري حتى صار قائداً لسلاح الجو . و حين دخل حومة السياسة دخل من باب الليكود بزعامة مناحيم بيغن ، و كان وزيراً للحرب .

و لم يكن شمعون بيريس بدوره محسوبا من الحمائم في إسرائيل فقد بدأ سجله الصهيوني في صفوف الهاجاناة ، و كان من المقربين لدافيد بن غوريون ، و تدرج في وزارة الحرب حتى صار مديرا عاما لها ، و قام بأدوار أساسية في تزويد إسرائيل بترسانتها الحربية الأولى من الأسلحة والطائرات من ألمانيا و فرنسا ثم الولايات المتحدة و تقلب في أكثر من منصب وزاري ، و ظل دائماً قريبا من المؤسسة العسكرية و رجالاتها .

كذلك كان اسحق رابين شخصية عسكرية من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين . و بدأ ضابطاً في قوة البالماخ بعصابة الهاجاناة و أصبح

في عام ١٩٦٧ رئيساً لأركان الجيش ، فسفيرا في أمريكا ، فرئيساً للوزراء و وزيراً للدفاع ، إلى أن إغتاله المتدينون اليهود وسط تل أبيب .

هذه النماذج من رجال السياسة القياديين في إسرائيل لم يكونوا يوماً من الأيام إلا صهاينة ، و صهاينة متعصبين أيضاً . و كل ما في الأمر أنهم استخلصوا العبر من الدرس الطويل الذي لم يعد هناك سبيل لتجاهله أو لإغماض العيون عنه و هو أن الخطط العسكرية وترتيبات الأمن وإجراءات القمع ضد العرب ، مهما تعددت و تطورت و تدعمت بالتجهيزات الحديثة وأسلحة الدمار الشامل فلن تحقق لإسرائيل استسلاما عربياً مطلقاً ودائماً .

و إذا كانوا قد تقبلوا فكرة التسوية في حد ذاتها ، فلأنهم قرروا أن التسوية القائمة على التراضي هي أكثر ضماناً لراحة إسرائيل من القمع المحض ، أولاً ـ لأن من شأن التسوية أن تضعف النزعة القتالية لدى أصحاب الحق ، و ثانياً ـ لأن التفوق العسكري الإسرائيلي لن يمنع القدرات العربية من القتال بأسلحة أقل قيمة و فعالية ، وهي مؤذية مع ذلك . و ثالثاً ـ لأن التدابير المحكمة والخطط المدروسة والتجهيزات المتفوقة ، لا تعطي نتائج مضمونة في جميع الحالات . و هناك مجال للمفاجآت التي لم تكن في الحسبان ، و لبروز عناصر على الأرض لم يكن بوسع أجهزة الكمبيوتر أن تلقمها للعقل الإلكتروني ، ولا أن تتنبأ بها ولا أن تحول دونها . (أبسط الأمثلة على ذلك اصطدام المروحيتين بما عليهما و من عليهما في الجليل في رمضان الماضي و وقوع قوة بحرية مختارة في كمين حزب الله في جنوب لبنان ، و فشل عملية الاغتيال بالغاز السام في عمان) .

إن الخبرة الطويلة لأمثال عيزر فايتسمان و شمعون بيريس واسحق رابين ، قد وصلت بهم إلى النتيجة المحتومة ، وهي أن العرب

موجودون و سيظلون موجودين ، و أن محاولة كل مسؤول إسرائيلي أن يقهر الإرادة العربية ، عن طريق سلاح جديد أو تدبير عسكري جديد أو غير ذلك من العناصر التي خيل لكل مسؤول إسرائيلي ذات حين أنه إذا فكر فيها و سعى لها وافتتن بها ، و ظن أنه قد أتى في ميدانها بما لم تأت به الأوائل فقد كسب الصراع نهائياً ، إلاّ أنه لم يكن من شأن ذلك كله ، في نهاية المطاف إلاّ استنهاض قوى جديدة في الأمة العربية ، وانبثاق أشكال جديدة من التحدي و المواجهة .

ألم تندلع انتفاضة عام ١٩٨٧ بعد عشرين سنة من التحكم الإسرائيلي المطلق في الضفة و القطاع و حراثة أجهزة القمع الإسرائيلية صباحاً و مساء كل حارة وزقاق ، وتصنيف الناس في برامج الكمبيوتر إلى فئات معلومة الميول و النوايا والاتجاهات و فتح ملفات كمبيوترية للعائلات والأفراد وللمدن والأرياف ، وهدم المنازل ، و اعتقال الآلاف ، و قتل المئات ؟

هل بقي في طاقة العقل البشري ، أو الشيطاني الجهنمي ، وسيلة للقمع و الترويع ، و للسيطرة و التدجين ، لم يستخدمها ضباط الاحتلال وأجهزة الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين ؟

اندلعت الإنتفاضة فجأة . ولم يخطط لها أحد . ولا توقعها أحد . وكان أبعد الناس عن توقع حدوثها هو الإحتلال ، وضباط الاحتلال ، وكمبيوترات الاحتلال ، بعد أن ظنوا أنهم بلغوا في تدابيرهم غاية الكمال .

آنذاك اعتقد اسحق رابين أن اللجوء إلى تكسير عظام الشبان الفلسطينيين سوف ينجح حيث أخفق السجن والقتل والإجراء البوليسي .

فلما استمرت الإنتفاضة على الرغم من قساوة الترويع و فداحة الثمن ، صرح أنه يتمنى أن يستيقظ ذات صباح فيجد أن البحرقد ابتلع غزة !

ولكن البحر لم يبتلع غزة . واضطر اسحق رابين إلى الاقتناع بأن العرب موجودون وسيظلون موجودين ، وان إسرائيل قد تستطيع عن طريق السلام أن تكسب لنفسها الأمن . وتلك هي العبرة المستخلصة .

وإذا قلنا أن أمثال فايتسمان وبيرس ورابين اقتنعوا بخيار التسوية وخططوا سياسة التسوية ، فلا يغيب عن البال أن أسلوبهم في التفكير والمفاوضة ظل عدائياً ينطوي على نوايا الغبن والاستغفال ومسخ الكيان الفلسطيني الوليد والحجر على نموه ، فضلاً عن ربط التسوية على الساحة الفلسطينية بفرض سيطرة اقتصادية على المنطقة العربية .. من المحيط إلى الخليج ..

لكن اقتناعهم بأن التسوية القائمة على الاعتراف بالوجود العربي الفلسطيني هي السياسة الصالحة لمستقبل إسرائيل و لعلاقتها بالمنطقة مستقبلياً ، سمح للعملية السياسية أن تستمر و أن تملك بعض الآليات ، على الرغم من أن انطواء نوايا أولئك المسؤولين الإسرائيليين على الغبن والتبخيس وجنوحهم إلى المساومات بدم بارد وبأعصاب هادئة ، أحدث جموداً ملحوظاً في الآليات ومماطلة في تنفيذ الاتفاقات حتى التنكر لأبسط البنود المتعلقة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الإحتلال .

حتى جاء نتنياهو . و هو يحسب أنه فريد صهيونيته .

و عادت عجلة التسوية إلى الوراء بحركة هي أشبه بعودة النابض (الزنبرك) الذي وقع عليه ضغط يدوي بطيء ثم انفلت مرة واحدة ، متطايرا في الجو .

جاء نتنياهو إلى الحكم على أساس برنامج موضح في كتابه " مكان بين الأمم " المنشور عام ١٩٩٥ ، بعد أن أصبح نتنياهو زعيماً لحزب الليكود ، وتهيأ لانتخابات رئاسة الوزراء .

وفي هذا الكتاب يوضح المؤلف بجلاء أن التسوية التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية السابقة لم تكن في نظره إلا سقوطاً لسياسيين عديمي الإرادة ضعاف الإيمان في شراك مؤامرة عربية اشتركت فيها الأنظمة العربية كلها ، وباركتها أوروبا ، وتورطت فيها الولايات المتحدة الاميركية ذاتها !!

يقول نتنياهو : " منظمة التحرير الفلسطينية هي حصان طروادة العربي .. أنه الهدية التي يحاول العرب إقناع الغرب بقبولها منذ ما يزيد على عشرين عاماً لكي يرغم إسرائيل على إدخال هذه الهدية داخل أبوابها". ويقول في موضع آخر " إن شعار : إسرائيل للإسرائيليين ، الأردن للأردنيين ، فلسطين للفلسطينيين .. واستعداد الحكومة الإسرائيلية لقبولها عندما وافقت في أوسلو على التمكين من إقامة دولة فلسطينية فعلياً في مناطق الحكم الذاتي ... قلصت ـ إن لم تكن ألغت نهائياً ـ احتمال تنازل العرب عن شيء ما على المدى القريب " ويقول في موضع ثالث " قدمت الحركة الصهيونية تنازلات كبيرة (منها تسليم إسرائيل طابا للمصريين) .. غير أن الأسوأ من هذا كله كانت موافقة حكومة اليسار الإسرائيلية في عام ١٩٩٤ على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع غزة ورأس الجسر في أريحا ، ممهدة بذلك لتوسع سلطة المنظمة إلى بقية الضفة الغربية " ويقول في موضع آخر " الأنظمة العربية التي تملك مساحات كبيرة من الأرض تبلغ ٥٠٠ ضعف مساحة

إسرائيل ، يتوجب عليهم الآن تقديم تنازل ضئيل .. ويطلب منهم التنازل عن ٤.... جزء من المناطق الواسعة التي يسيطرون عليها .. وهذا التنازل يجب أن يكون عن منطقة الضفة الغربية " .

ويقول أيضاً : " الحكم الذاتي لا يعني دولة . إنه نوع من نظام حكم داخلي ، يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر " . ويقول : " يمكن تطبيق الحكم الذاتي على السكان العرب في مناطق التجمع السكاني العربي ، وعدم تطبيقه على المناطق قليلة السكان ، بحيث تضم هذه المناطق إلى مناطق الأمن الإسرائيلية (!) "

هذه عيّنة من التوجهات التي توصل إليها نتنياهو زعيم حزب الليكود قبل أن يصبح رئيساً لوزراء إسرائيل . وكتابه عبارة عن سرد تاريخي ـ عقائدي لتاريخ الحركة الصهيونية ، ومحاولة لجعل مملكة داود وسليمان التي لم تدم أكثر من تسعين عاما ، هي التاريخ كله ، بينما تجاهل الوجود العربي الفلسطيني منذ العرب الكنعانيين والفلسطينيين الأوائل الذين عمروا الساحل وظلوا يعمرون فلسطين منذ عام ٣٥٠٠ ق.م حتى اليوم .

ولما كان كتاب نتنياهو موجها في الأصل إلى القارئ الأمريكي الذي يجهل تاريخ المنطقة بطبيعة الحال ، فإن مجموعة الاستدلالات التاريخية التي ساقها في كتابه قائمة على الأكاذيب والتلفيقات التي لا تنطلي على أصحاب الإلمام البسيط بتاريخ العالم القديم ، وهي لا تهمنا في هذا السياق .

لكن ما يهمنا حقا من الإشارة إلى الكتاب أصلاً ، و إلى نوع المحتويات التي يتضمنها ، هو اكتشافنا أن نتنياهو كان مصمماً على اغتيال العملية السياسية عن سابق قصد و تصميم و تربّص ، و أنه ماض نحو

النتيجة الطبيعية التي تحدث عادة عندما تتوقف السياسة عن العمل : أعني الحرب ..

وكما كان كتاب كفاحي لهتلر نذيراً بنهجه السياسي القادم ، الذي شكل كارثة لألمانيا وللعالم ، فإن كتاب " مكان بين الأمم " لنتنياهو ، يفسر تماما نهج المؤلف في الحكم ، بكل ما بدر منه منذ إستلم مقاليد السلطة في إسرائيل .

لم يتوقف نتنياهو ، طوال صفحاته التي زادت على أربعمائة صفحة من القطع الكبير عن تحقير العرب . وعن تعظيم اليهود في المقابل فهو تارة يستشهد بأقوال حاخامين حاقدين ، وأخرى بأقوال متهوسين مأجورين بريطانيين ، و ثالثة بالأوصاف التي نضحت عن إنائه الخاص ، ليقذف العرب بكل نقيصة فهم : مقاتلون حقيرون ، نازيون ، إرهابيون ، دكتاتوريون ، استبداديون ، قتلة ، لئام ماكرون ، مزيفون وحشيون ، متقلبون ، ناكرون للجميل ، طغاة ، قساة ، تجار عبيد ، مبتزون ، جبناء ، متآمرون على العالم ، معادون للمسيحيين ، قادة للإرهاب الدولي ، أعداء للشعوب ، اعتى اللاساميين في العالم (وقد وردت هذه الأوصاف حرفياً بين دفتي الكتاب) .

وهذه الشتائم المقذعه تتناول جميع الزعماء والحكام العرب دون استثناء وتتناول الأفراد العرب والشعوب العربية .

وفي المقابل يسبغ نتنياهو على اليهود جميع الفضائل المتصورة فهم : نجم على جبين المجتمعات القديمة ، ذو حيوية وشجاعة ، مكافحون عنيدون ، أوفياء للعهود ، يمكن الاعتماد عليهم ، مضطهدون بلاسبب إلاّ

غيرة الشعوب الاخرى منهم ، نبلاء ، عباقرة ، ديمقراطيون ، مدهشون في تجددهم وانبعاثهم .

إن كيل الشتائم العنصرية للخصم ، والمدائح الأسطورية للذات وجه بارز من وجوه الشبه بين كتاب هتلر وكتاب نتنياهو . أما الوجه الآخر البارز فهو الحملة على اليساريين واتهامهم بممالأة الخصم وبالعمالة له . فكما أن اليساريين الألمان كانوا في نظر هتلر سببا في مصائب ألمانيا وعنصرا معاونا للمؤامرة التي حاكها اليهود ضد البلاد ، كذلك يقول نتنياهو بصراحة أن اليساريين في إسرائيل ـ وعلى رأسهم منافسوه السياسيون حزب العمل ـ إنما يقومون بتسويق مؤامرة طبخها العرب ! وهذه المؤامرة هي (اختراع) شيء اسمه الشعب الفلسطيني ! .

وكما تعود لازمة الأغنية في أعقاب كل مقطع منها ، فإن نغمة الإضطهاد الذي يحيق باليهود في العالم ، لغير ذنب الا تفوق اليهود ، هي نغمة تشيع في الكتاب ، وتتهم جميع الناس بدءاً من الفرقاء البريطانيين الذين كانوا في أعقاب الحرب العالمية الأولى يطالبون حكومتهم بعدم الإنجرار وراء مطالب الحركة الصهونية مروراً بموظفي وزارة الخارجية الأمريكية الذين يطالبون حكومتهم بسياسة أكثر توازناً، ولو على الصعيد الشكلي ، تجاه العرب . إنتهاء بالغرب الأوروبي كله ، و بالأمم المتحدة ، وبأفريقيا و دول نامية كثيرة . و غني عن القول أن أي رأي لاينحاز إلى المشروع الصهيوني إنحيازا كاملاً ، متهم عند نتنياهو باللاسامية حتى أنه يطلق هذا الوصف على العرب مباشرة ، كأن العرب ليسوا هم غالبية الجنس السامي .

يخلص نتنياهو في الفصول الأخيرة من كتابه إلى برنامج العمل الذي سيلتزمه إذا وصل إلى السلطة : إن السلام في فلسفة نتنياهو نوعان :- واحد يعقد بين كيانات ديمقراطية متماثلة ، وآخر بين كيان ديمقراطي وآخر ديكتاتوري . والأول هو السلام بمعناه الإيجابي ، أما الثاني فلا بد من أن يكون سلاماً قائماً قيام الجانب الديمقراطي بردع الجانب الديكتاتوري ، والاحتفاظ بقوة الردع لالزام ذلك الجانب حد الأدب كلما خرج عنه . إن العرب ديكتاتوريون .. بمن فيهم الملوك والرؤساء جميعاً . وسلام الردع الذي يصلح لهم هو الآتي :

١. لا دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية ، إن دولتهم قائمة فعلاً في الضفة الشرقية (وهو يطلق على الضفتين تسمية أرض إسرائيل الإنتدابيه)
٢. لا مياه للفلسطينيين إلاّ ما قد سلف .
٣. لا حرية للفلسطينيين في العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية .
٤. لا إلتزام لإسرائيل تجاه اللاجئين الفلسطينيين .
٥. لا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧.
٦. لا مهادنة مع ايران .
٧. يجب أن يبدي اليهود روحاً قتالية في المعركة السياسية لا تقل عن تلك المطلوبة في المعركة العسكرية .
٨. يجب أن تغزو الدعاية الإسرائيلية العالم لا سيما أمريكا .
٩. هدف المفاوضات التوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية بما فيها تحديد رسمي للحدود وتسويات سلمية .
١٠. يتلو ذلك تقديم مساعدات دولية من قبل بقية دول العالم .
١١. ثم (بالترتيب) عقد اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل و الفلسطينيين

يتحدد فيها كيف يمكن أن يعيش العرب واليهود معاً ويتم الإتفاق على مسائل الحكم الذاتي والأمن .

و كل واحد من هذه العناصر الثلاثة السابقة (على حد قول نتنياهو) ، يتطلب بلورة صيغة دقيقة ومفصلة ، تأتي نتيجة لمفاوضات معمقة . (والرب وحده يعلم كم ستستغرق من الوقت) .

هكذا تكلم نتنياهو بصراحة ، وثمة إشارات مبطنة في الكتاب تنبئ عن نوع السياسات التي سيمارسها نتنياهو ، التي سكت عنها عمداً ، لأن الإفصاح سيكون تنبيهاً للطرف العربي المستهدف بها . من ذلك مثلاً ملاحظته على التفوق الديمغرافي ونسبة التكاثر الطبيعي العربي في فلسطين ومحاولته أن يهدئ مخاوف اليهود الذين يبدون قلقهم من التكاثر السكاني العربي . إنه يقول في هذا المعرض : (إن الطرف العربي في المعادلة الديمغرافية ، كما يعرض في وسائل الإعلام تغفل الإشارة حوله عنصرين : الانخفاض السريع في نسبة الولادة في الوسط العربي ، وهجرة العرب الواسعة إلى خارج مناطق الضفة و غزة) و لا يتحدث نتنياهو عن الكيفية التي سيتبعها من ناحيته لتحقيق غايات الانخفاض السريع في نسبة الولادات العربية ، ولا في دفع مزيد من العرب للهجرة الواسعة ، ولكننا نفهم أن هذه الغايات تشغل باله ، و إنه يخفي أساليبه لتحقيقها ، ضماناً لنجاح هذه الأساليب عندما توضع موضع التنفيذ . و مع ذلك فقد أشار إشارة ذات دلالة إلى أكبر بيئة تشغل باله من هذه الناحية حين قال : " إذا كانت الإحصاءات السكانية تشير إلى وجود (خطر) سكاني حقيقي ، فإن هذا الخطر ليس مصدره عرب الضفة الغربية وغزة بل عرب إسرائيل بالذات .

وهنا يتذكر المرء ما سبق أن قرأه عن الأفكار التي كان هتلر يعبر عنها ، حول مسألة تعقيم العناصر السكانية غير المرغوب في تكاثرها في مجتمع النقاء العرقي الذي كان يهجس به .

إن هذه الأفكار على وجه الإجمال تعني أن الرجل الممسك بمقاليد الأمور في إسرائيل ، يعيش في واد آخر غير العالم الذي يحياه الناس .

فلا حدود للكراهية التي تعشش في قلبه تجاه العرب ، ولا حدود للإنكار الذي يبديه تجاه أدنى حقوقهم ، ولا حدود للمخاوف التي يقيم عليها نظرته إلى المستقبل . وإذا كان يتظاهر بالرغبة في الانفتاح على العالم العربي ، فإن من الواضح أنه يريد أن ينفتح .. وقد أحاط نفسه بقلعة حديدية ذات نظام إلكتروني محكم ، يسمح له أن يأخذ من العرب كل ما يريد وما يطمع فيه ، ولا يسمح للعرب أن يلمسوه مجرد لمس .

إنه يدأب على ما سبق لأسلافه من المسؤولين الإسرائيليين أن بدأوا به : تدابير تفصيلية محكمة للإنذار .. تدابير تفصيلية محكمة للمراسة .. تدابير تفصيلية محكمة للقمع .. تدابير تفصيلية محكمة للاغتيال ، تدابير تفصيلية محكمة للتجسس وأسلحة وأعتدة وأجهزة لذلك كله ، على أحدث طراز . و هو يحلم أن يبعث روح المعسكر الحربي في بلد يتمتع بمستوى رفاه قياسي ، ويتطلع جمهور المستوطنين فيه إلى مزيد من دخل الفرد ، لا إلى مزيد من حروب العدوان .

ترى .. هل الأغلبية التي أعطت أصواتها لنتنياهو في الإنتخابات مستعدة فعلاً للذهاب إلى ساحات المعارك ؟ أم أنها في حقيقة أمرها مدفوعة بحب الكسب وبشهوة الطمع ، و تتخيل أن أعجوبة اسمها نتنياهو

قادرة على الاحتفاظ لها بالأرض ، دون أن تضطرها إلى خوض المعارك الطاحنة ؟

وهل ظل نتنياهو - في قرارة نفسه - مقتنعا بأن أسلوبه في المعالجة قادر على تحقيق الأمن والسلام معاً ؟ حتى بعد أن ارتد سيفه إلى نحره في كل ماظن أنه سيأتي بما لم يأت به الأوائل ؟

و كيف ينظر إليه الأمريكيون .. أينظرون إليه نظرتهم إلى من صعد فوق شجرة عالية ، و يحتاج إلى سلم للنزول ؟ أم أن صانعي القرار هناك لم يعد بوسعهم إلا أن يتكيفوا مع رغبات اللوبي اليهودي الأمريكي في كل ما يتعلق بسياسات أمريكا في الشرق الأوسط ؟

أسئلة .. سيجيب عنها المستقبل القريب .

والإجابة موجودة سلفا - بالتأكيد - عند مادلين اولبرايت دون غيرها..

نشر في جريدة الحياة الجديدة يوم ١٦/١٠/١٩٩٧م

ترجمة لنشرة مكتب الصحافة الإسرائيلي (بالإنجليزية)
نشرة صحفية
القدس في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧
تقرير خاص

حصيلة الكراهية

معاداة السامية علي لسان السلطة الفلسطينية منذ اتفاق الخليل

(المكتب الصحفي الحكومي لإسرائيل)

أصدر المكتب الصحفي الحكومي لإسرائيل اليوم تقريراً خاصاً يشتمل علي توثيق اكثر من خمسين تصريحاً منشوراً في أجهزة الإعلام الفلسطينية و علي ألسنة مسؤولين في السلطة الفلسطينية . وصدر هذا التقرير بالإنجليزية و العبرية تحت عنوان " معاداة السامية علي لسان السلطة الفلسطينية منذ اتفاق الخليل - حصيلة الكراهية - "

و يشير التقرير إلي أن اتفاقات أوسلو و بروتوكول الخليل أوجبت علي السلطة الفلسطينية أن تمتنع عن التحريض ضد إسرائيل و أن تتخذ الإجراءات لمنع الآخرين من القيام بذلك . غير أن مسؤولين في السلطة الفلسطينية يجعلون من معاداة السامية جزءا لا يتجزأ من بيانهم ، ويشجعون على ممارستها في أجهزة الإعلام الفلسطينية ، وذلك خرقا للاتفاقات .

و يقول التقرير أن هناك ستة موضوعات متواترة بهذا الصدد :

١. استخدام تهجمات نمطية تقليدية ضد السامية .
٢. مقارنة إسرائيل بالنازية والفاشية .
٣. إنكار وقوع الهولوكوست .

٤. الاتهامات التشهيرية .
٥. الطعن في شرعية إسرائيل و الشعب اليهودي .
٦. مساواة الصهيونية بالعنصرية .

وقد وردت على لسان فلسطينيين إشارات متكررة الي بروتوكولات حكماء صهيون . ونشرت جرائد السلطة الفلسطينية روايات عن "مؤامرات " يهودية و " أنياب " يهودية . وكثيراً ما يوصف اليهود بأنهم متعطشون للقوة شر هون للمال مع الإشارة بين الحين و الحين إلي شخصية شيلوك في رواية تاجر البندقية لشكسبير ، كأمثلة على الطمع اليهودي .

و جرياً على أسلوب التشهير الدموي في العصور الوسطى أقدم مسؤولون فلسطينيون على اتهام إسرائيل بحقن الفلسطينيين بفيروس الإيدز و بإجراء تجارب طبية على سجناء فلسطينيين و بيع الطعام الفاسد إلي الفلسطينيين .

و شاركت أجهزة الإعلام الفلسطينية و المسؤولون الفلسطينيون في إنكار الهولوكوست * واتهام اليهود بتضخيم عدد الضحايا بقصد تحقيق ربح مادي . ومن المفارقات التي تدعو للسخرية ، أن الفلسطينيين و هم ينكرون الهولوكوست ، فإنهم يقومون بصورة متواصلة بمساواة إسرائيل بالنازيين و مساواة الصهيونية بالنازية .

و فيما يلي فقرات مختارة وردت في التقرير :-

(و هنا أورد التقرير خليطاً من فقرات مختلفه كانت بينها عبارات من المقاله السابقة) .

---

* الهولوكست : عمليات الإبادة المنسوبة إلى ادولف هتلر ونظامه بإبادة ستة ملايين يهودي أثناء الحرب العالمية الثانية

بيان صحفي يوم ١٩٩٧/١٢/٢٠م

صادر عن مكتب عضو المجلس التشريعي ناهض منير الريس

في يوم الثلاثاء ٩٧/١٢/١٦م أعلن مكتب إسرائيل الصحافي الحكومي تقريراً خاصاً تحت عنوان (معاداة السامية على لسان السلطة الفلسطينية - حصيلة كراهية) .

و اشتمل التقرير على قذف السلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة استخدام تهجمات نمطية تقليدية ضد السامية ، و مقارنة إسرائيل بالنازيين و الفاشست ، و بإنكار الهولوكوست ، و بالاتهامات التشهيرية . و بعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل و الشعب اليهودي ، و بمساواة الصهيونية بالعنصرية . و استشهد التقرير بمجموعة من الفقرات التي قال انها مقتطفة من وسائل الاعلام الفلسطينية .

وعلمنا أن المكتب الصحفي الإسرائيلي قام ببث طائفة موسعة من المقتطفات المشار إليها عبر شبكة الانترنت ، كما علمنا أن بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل تقدم بهذه القائمة إلى مادلين اولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة لدى لقائه الأخير بها في يوم ٩٧/١٢/١٨م في باريس .

وقد فوجئ النائب ناهض منير الريس شخصياً بإدراج فقرة من مقال كان قد نشره في جريدة الحياة الجديدة يوم ٩٧/١٠/١٦ ضمن المقتطفات المختارة للاستدلال على ادعاءات التقرير الإسرائيلي . وهي فقرة تقول : " وكما كان كتاب كفاحي لهتلر نذيراً بنهجه السياسي القادم الذي

شكل كارثة لألمانيا وللعالم ، فإن كتاب مكان بين الأمم لنتنياهو يفسر تماما نهج المؤلف في الحكم منذ استلم مقاليد السلطة في إسرائيل " وفقرة أخرى تقول : " أن كيل الشتائم العنصرية للخصم والمدائح الاسطورية للذات ، وجه بارز من وجوه الشبه بين كتاب هتلر وكتاب نتنياهو "

ورداً على ذلك قال النائب ناهض الريس :

" إنني استغرب أولاً كيف يمكن أن توجه إلى الفلسطينيين أو العرب تهمة معاداة السامية إذا كان العرب هم الذين يشكلون غالبية تعداد الجنس السامي في العالم !

و استطرد يقول :

" أما عن مقالتي التي أشار التقرير الإسرائيلي إليها فأنوه إلى أنني لم أنشر أية مقالات في جريدة القدس ، و لكنني نشرت تلك المقالة في جريدة الحياة الجديدة بتاريخ ٩٧/١٠/١٦م و إنني أنفي نفياً قاطعاً أن تكون تلك المقالة قد اشتملت على أي مضمون عنصري ضد اليهود ، و لا حتى ضد بنيامين نتنياهو . و الصحيح أن مقالتي تحدثت عن كتاب نتنياهو و عن عنصرية محتوياته ضد العرب ، و لذلك فإن استدلال مكتب الصحافة الإسرائيلي ليس موضوعياً بتاتاً ، و قد قلب الحقيقة رأساً على عقب ، و تجاهل - عن قصد بالتأكيد - ما نقلته من كتاب نتنياهو حرفياً في وصف العرب ، و جمعته من صفحات الكتاب الذي بلغ عدد صفحات ترجمته العربية أربعمائة و عشرين صفحة و سوف أعيد ذكر تلك الأوصاف حرفياً ، " مقاتلون حقيرون ، نازيون ، ارهابيون ، ديكتاتوريون ، استبداديون ، قتلة ، لئام ماكرون ، مزيفون ، وحشيون ، متقلبون ، ناكرون للجميل ، طغاة ، قساة ، تجار عبيد ، مبتزون ، جبناء ، متآمرون على العالم ، معادون

للمسيحيين ، قادة للإرهاب الدولي ، أعداء للشعوب ، أعتى اللاساميين في العالم " ! .

إن هذه الشتائم قد طالت القومية العربية ، والعرب جماعات و أفراداً ودولا ومنظمات ، ولم ينج منها حتى الملوك والرؤساء الموصوفون بالاعتدال ، و نالت منظمة التحرير الفلسطينية - شريك السلام - نصيب الأسد منها . وسوف ألحق بهذا التصريح أمثلة - مجرد أمثلة - على محتويات الكتاب .

أما المدائح الأسطورية للذات فقد تجلت في إسباغ الفضائل لليهود النقيضة لرذائل العرب ، فاليهود : نجم على جبين المجتمعات القديمة ، ذوو حيوية وشجاعة ، مكافحون عنيدون ، أوفياء للعهود ، جديرون بالاعتماد عليهم ، مضطهدون بلا سبب إلا غيرة الشعوب الأخرى منهم ، عباقرة ، ديمقراطيون ، مدهشون في تجددهم وانبعاثهم .... الخ " .

لقد عددت في مقالتي وجوه الشبه بين كتاب هتلر وكتاب نتنياهو ، و قلت إنهما مشتركان في : كيل الشتائم العنصرية للخصم و المدائح الاسطورية للذات ، وكذلك الحملة على اليساريين واتهامهم بممالأة الخصم وبالعمالة له . وسوف ألحق بهذا التصريح أمثلة على الاتهامات التي أوردها نتنياهو في كتابه ضد اليسار الإسرائيلي ، حيث اتهمه بتسويق مؤامرة طبخها العرب ، وبفتح الأبواب أمام حصان طروادة اسمه منظمة التحرير .

و بناءً على ذلك كله فإنني أطالب لجنة مكافحة العنصرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن تنتدب ثلاثة من الكتاب المحايدين ليقرؤوا كتاب نتنياهو و يقرؤوا مقالتي و يقرروا هل الوصف الذي وصفت به كتاب

رئيس وزراء إسرائيل مطابق للحقيقة أم لا ؟ و هل تشتمل مقالتي على أية تفوهات ضد السامية أم لا ؟

و أود أن تطلع السيدة مادلين اولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة على النتيجة ، إذا لم يكن لديها شخصياً الوقت لتقوم بقراءة المادتين المذكورتين .

إن عضويتي في المجلس التشريعي الفلسطيني من ناحية ، والتزامنا نحن الفلسطينيين بالسلام استراتيجية و مسلكا من ناحية أخرى ، و الحرص على الحقيقة من ناحية ثالثة هي الدوافع التي دفعتنا إلى بيان الحقيقة للجميع .

ملحق - فقرات من كتاب نتنياهو ((مكان بين الأمم))

أ. في الحملة العنصرية على العرب :

- في الفصل الثاني من الكتاب على الصفحة ٧٢ من الطبعة العربية يستشهد المؤلف بعبارة ينسبها إلى صهيوني بريطاني يدعى مانير تسهاجن يقول فيها حرفيا :

" اليهود أثبتوا قدرتهم على الحرب منذ أن احتل الرومان القدس أما العربي فهو مقاتل حقير ، رغم أنه قومي جداً في مجالات السلب والتخريب والقتل " .

- و في الفصل نفسه على الصفحة ١٠٠ يقول المؤلف " حقق العرب هدفهم (التشهير بإسرائيل في الأمم المتحدة) عن طريق التخويف السياسي و الإقتصادي في تلك الأيام كان الابتزاز النفطي في ذروته " .
- وفي الفصل نفسه على الصفحة ١٠١ يقول المؤلف " العالم العربي هذا العالم الذي لازال حتى اليوم يحتفظ بالعبيد السود (في دول الخليج) و الذي كان لعدة أجيال الرائد في مجال تجارة العبيد على طول سواحل افريقيا و الذي يتحمل وزر أعمال القتل الفظيعة لمئات الآلاف من السود في جنوب السودان على أيدي الأغلبية العربية " .
- و في الفصل الثالث من الكتاب على الصفحة ١١٢ يقول المؤلف " أنظمة الحكم العربية خبيرة أيضاً في ممارسة العنف ضد مواطنيها وتعتمد بشكل دائم على القوة للمحافظة على بقائها ، لذا فليس من الغريب أن تكون هذه الأنظمة أنظمة ديكتاتورية عسكرية بكل معنى الكلمة " .

- و في الصفحة ١١٣ يضيف المؤلف " في ضوء هذه الصورة يصعب علينا معرفة من يقمع أكثر - الحكام الحاليون لهؤلاء المواطنين أم أولئك الذين يطالبون بتحريرهم " .
- و في الصفحة ١١٤ " أن ميول الحكام العرب لاستخدام العنف هو
- السبب الرئيسي لنشوب الحرب المستمرة ضد العرب و غير العرب خارج حدودهم " .
- و في الصفحة ١١٧ يقول " يعتبر الإرهاب الدولي سلعة تصدير شرق أوسطية ، والأساليب التي يتبعها في أنحاء العالم هي أساليب أنظمة الحكم والمنظمات العربية التي توجهها " .
- و في الصفحة ١٤١ يقول " معظم أنظمة الحكم العربية هي ديكتاتورية متعطشة للدماء . و لا أهمية للتصريحات الموجهة إلى الغرب من جانب الحكومات المعتدلة لأن هذه الحكومات تخضع في نهاية المطاف لمواقف المتطرفين " .
- و في الصفحة ١٧٢ يقول " يجب أن لا نستغرب إذا رأينا أن العرب يطبقون أجزاء مهمة جداً من استراتيجية الدعاية النازية " .
- و في الصفحة ١٧٩ يقول " لم ينشر الكثير عن طابع الإنتفاضة المعادي للمسيحية : معركة من العنف وإشعال النيران والابتزاز كانت موجهة ضد المسيحيين في الضفة الغربية بقصد إرغامهم على بيع ممتلكاتهم للمسلمين " .
- وفي الصفحة ١٩٩ يقول " بتمويل من النازيين والفاشيين والإيطاليين عذب المفتي وقتل زعماء عرباً معتدلين ، وأصحاب أراض كانوا على استعداد لبيعها لليهود " .

- و في الصفحة نفسها يقول " عندما تسلم هتلر السلطة عام ١٩٣٣ توجه المفتي لأول مرة إلى القنصل الألماني في القدس . وسرعان ما اكتشف التشابه الكبير بين نظريتي القومية النازية و العربية " .
- و في الصفحة ٣٥٦ يقول " إن العرب لا زالوا غير مستعدين للديمقراطية وان الديمقراطية لا تنسجم مع الإسلام . وان أشكال الحكم التقليدية السائدة في العالم العربي مناسبة لهم " .
- و في الصفحة ١٦٥ يقول " إن تطبيق المبدأ الفلسطيني (يقصد
- حق الفلسطينيين في دولة على أرض بلادهم) سيلحق الضرر بحقوق الاقليات في العالم كله . فإذا كانت كل أقلية تشكل خطراً فعليا على سلامة ووجود الدولة التي تعيش فيها ، فلابد أن تبحث الأغلبية في هذه الدول عن طريق لقمع و ضغط مثل هذه الاقليات ، أو ربما لتصفيتها في النهاية مثلما يحدث في البوسنة و الهرسك " .
- و يستطرد في الصفحة نفسها " غير أن الخطر لا ينبع من " المبدأ الفلسطيني " نفسه فقط ، إنما من الأساليب التي اتبعها منظمة التحرير الفلسطينية لتطبيقه : إرهاب ، ابتزاز سياسي ، و عنف لا يعرف القيود في جميع أنحاء العالم".
- و في الصفحة ١٦٧ يقول " ان الانتفاضة ليست مقصورة على حالة النزاع العربي الإسرائيلي بالذات انها أسلوب عالمي من العنف ضد كل حكومة ليست مسلمة من جانب أقلية مسلمة تريد الانفصال عن هذه الدولة " .

- و في الصفحة ١٦٨ يقول " العرب أوجدوا هوية فلسطينية جديدة ، و خلقوا بالأكاذيب شعباً جديداً مختلفا هو " الفلسطينيون في الضفة الغربية و قطاع غزة " .
- و في الصفحة ٢١١ يقول أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مجرد واحدة من منظمات الإرهاب العالمية إنما كانت المنظمة التي جعلت الإرهاب مصطلحاً عالمياً في العهد الجديد " .
- و في الصفحة ٢١٦ يقول " آمنت دائما أن المفتاح للقضاء على الإرهاب الدولي يكمن في تجنيد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب" .
- و يقول في الصفحة ٢٣٧ : " علمت المنظمة أبناء اللاجئين أن الطريق الوحيد للخروج هو العودة إلى حيفا ويافا و هكذا ضمنت المنظمة لنفسها جيلاً جديداً من المجندين لصفوف منظمات القتلة " .
- و في الصفحة ٢٧٠ " أن تناقص عدد الدول العربية المستعدة لمحاربة إسرائيل باستمرار ، يجسد حقيقة أساسية في الواقع الشرق أوسطي هي : أن السلام بين إسرائيل و جاراتها هو سلام ردع ، وان احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل في الردع " .
- و يقول في الصفحة ٣١٨ " إذا كانت الإحصائيات تشير إلى وجود خطر سكاني حقيقي فإن هذا الخطر ليس مصدره عرب الضفة الغربية و غزة بل عرب إسرائيل بالذات " .

ب. في مهاجمة اليسار الإسرائيلي :

- يقول المؤلف في الفصل الرابع على صفحة ١٩١ :

" ساد في العالم الرأي القائل أن من يطالب بهذه المناطق (الضفة و القطاع) هم جماعة هامشية متطرفة فقط في الجمهور الإسرائيلي، وتعزز هذا الرأي المزيف بصورة أكثر مع ظهور حركة يسارية غوغائية ظلت تدعي باستمرار أن على إسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة " .

- و يقول المؤلف في صفحة ٢٥٣ :

" كيف استطاع الطامحون لإبادة دولة اليهود الاستعانة بحكومة إسرائيل ذاتها لتنفيذ مآربهم " .

- و يقول في صفحة ٢٥٤ :

" الفشل الأكثر فداحة هو فشل إسرائيل ذاتها ليس لأنها لم تمنع نمو مكانة حصان طروادة هذا و حسب ، و إنما لأن أوساطا واسعة داخل إسرائيل مستعدة لقبول الأكاذيب و الاستسلام للخدعة التي تهدد بالخطر وجود الشعب اليهودي و دولته كلها " .

- و يقول في صفحة ٣٠٠ " بعد أن عود اليساريون الإسرائيليون العرب على فكرة حصولهم على الضفة الغربية ، أصبح من الصعب إجراء مفاوضات معهم " .
- و يقول في صفحة ٣٦٣ " إن موافقة الحكومة اليسارية في إسرائيل على إقامة دولة ثالثة بين الأردن و إسرائيل لن تساهم في إحلال السلام بين اليهود والعرب إنما ستزيد حماس العرب المتطرفين لزيادة جهودهم الرامية إلى القضاء على إسرائيل " .
- و يقول في صفحة ٣٦٧ :

" غير أن الأخطر من هذا كله كانت موافقة حكومة اليسار الإسرائيلية في عام ١٩٩٤ على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع

غزة و رأس الجسر في أريحا ، ممهدة بذلك لتوسيع سلطة المنظمة إلى بقية الضفة الغربية " .

و يقول في الصفحة ٣٧١ " تنازلت حكومة رابين عن أية إمكانية للسيطرة الأمنية في هذه المناطق بعدما سلمت هذه المسؤولية لجيش المخربين التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية " .

الذئب وليس الماعز الأم يتكلم من وراء الباب

اعتادت غرف العمليات الحربية الإسرائيلية دائما أن توجه إلى الجمهور العربي الفلسطيني منشورات مكتوبة بالعربية ، غرضها هو التمهيد للزحف العسكرى ، أو تثبيت الاحتلال فى مراحله الأولى و التالية. و سواء كانت تلك البلاغات تمهيدا للعدوان أو تثبيتاً له ، وسواء قرئت بالإذاعة أو بمكبرات الصوت أو ألقيت من الطائرات ، فقد كانت تصاغ بمعرفة اختصاصيين فيما يطلق عليه " الحرب النفسية " فتبدأ بإظهار الإشفاق على مصير المدنيين و الرغبة فى تجنيبهم بطش الجيش الذى لا يقهر ، و تأمرهم بوضع الأسلحة على أبواب البيوت ورفع الأعلام البيضاء فوق سطوح المبانى ، مع الاستجابة الفورية لأوامر التوقف فى الطرقات ، و ضرورة التمرد على حاميتهم الوطنية أو قواتهم العربية . و بطبيعة الحال تذكر بالمهابة كلها قدرات جيش الاحتلال و أن مصير المعركة مقرر سلفا : فمن أطاع فقد نجا و من خالف فلا يلومن إلا نفسه !

تذكرت هذه البلاغات و لهجتها و محرريها خبراء الحرب النفسية و أنا اقرأ مؤخرا مقالة مترجمة إلى العربية كتبها جدعون عزرا في صحيفة " الجيروساليم بوست " الإسرائيلية يوم ٩/ ١٩٩٧/٦ والكاتب عضو كنيست ليكودي حاليا ، و هو نائب سابق لرئيس جهاز الشاباك و معروف في الضفة الغربية بصورة خاصة . و لا أدري أهي لهجة المقالة فعلا أم هى شخصية الكاتب أم هما الأمران معا قد أثارا عندي تساؤلاً تلقائيا : ترى هل كان لكاتب المقالة التي قرأتها في " الجيروساليم بوست " يد في كتابة

البلاغات الموجهة إلى (السكان العرب) في حرب عام ١٩٤٨ و حرب عام ١٩٥٦ و حرب عام ١٩٦٧ و حرب عام ١٩٨٢ - في لبنان - ؟

أتذكر بلاغا ألقى على مدينة غزة من الطائرات عام ١٩٤٨، وكان يدعو الناس إلى طرد (المصريين الغرباء) و إلى الإذعان للزحف القادم من تل أبيب ، وإلى انتظار الخلاص (حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا) . و آنذاك كنا أطفالا صغارا ، و أحسسنا بغرابه و قلة عقل كتبة البلاغ ، الذى أسقط علينا من الطائرات ، لتصويرهم المصريين على أنهم غرباء وتصويرهم أنفسهم على أنهم طرف يجوز له مخاطبتنا و إظهار الاهتمام بنا، فضلا عن أن يكون في مقدوره انتحال أية صفة أخرى غير صفة العدو المحتل . لقد كان فى ذلك عبثية فاقعة لا يتقبلها حتى الأطفال الذين لا قدرة لهم على إجراء محاكمة عقلية ناضجة . و أذكر أنه كان واضحا لدينا أنها مكيدة تشبه مكيدة الذئب الذى رقد في فراش جدة ليلى في القصة المعروفة

أما عضو الكنيست الليكودي ، فقد وضع في صوته الرقة اللازمة وهو يفتتح مقالته في " الجيروساليم بوست بقوله : سأناشد هذه المرة الشعب الفلسطيني ، و ليس القيادة الفلسطينية ، لأنني أدرك أن الشعب يتوق مثلنا إلى إنهاء الأزمة و التوصل إلى اتفاقية والعيش بسلام ".

يا سلام !

إن رقة الحديث عن (التوق الى السلام) لم تفلح أبدا فى إقناع العنزات الصغار بأن أمهم الحنون - وليس الذئب - هو من يتكلم من وراء الباب .

فأن يجعل الكاتب نفسه و الشعب الفلسطينيى فى جانب واحد أمر غير مهضوم أصلا ، و لكن إن يجعل نفسه و من وراءه - هو يتكلم بصيغة

الجمع نيابة عن الإسرائيليين جميعاً أو نيابة عن ناخبيه على الأقل - و يجعل الشعب الفلسطينى في جانب ، ثم يجعل القياده الفلسطينية في الجانب الآخر ، فذلك ما جعل عواء الذئب يطغى بصورة فاحشة على لهجة الأم الوديعة ، و على نبره السلام التى اجتهدت لتمأمىء بها.

تسهر دولة الاحتلال على التحريض على القيادة الفلسطينية التى تمسك بزمام السلطة الوطنية . و تضع دولة الاحتلال الشعب الفلسطينى في أحوال الضائقة الشاملة و تضع السلطة الفلسطينية في موقف الحرج إزاء هذه الضائقة التي يمسك الإسرائيليون بمفاتيحها . و يقتنع الليكوديون الشاباكيون أن الأمور أصبحت ناضجة لجرجرة السلطة الفلسطينية إلى طاولة مفاوضات جديدة ، على الأسس التى يحددها عزرا في مقالته بعبارات صريحة :

- لا قدس للعرب .
- لا حق في عودة اللاجئين و النازحين .
- لا تخلى عن الاستيطان (في أي مكان من أرض إسرائيل) .
- لا دولة و لا جيش للفلسطينيين .

فما الذي لدى الكاتب إذن حتى جاء بهذه المناشدة للفلسطينيين ؟

لم تزد مقالته على أن وعدت الفلسطينيين بالتالي " بالنص " :

- سنسمح لكم بحرية الدخول إلى أماكن العبادة و حرية ممارسة طقوسكم الدينية .
- تعملون في مصانعنا ومزارعنا وأعمال البناء والقطاعات العامة والخاصة .

- بمجرد حصولنا على الأمن ، بإمكانكم أن تأخذوا حيزاً محترماً في اقتصادنا .

- سنمكن كل فلسطيني من العيش بكرامة على أرضه ، ومن كسب قوت عياله ، و من تعليم عائلته .

يخاطب نائب رئيس الشاباك السابق الفلسطينيين عامة في شأن عزيز حرمهم إياه الإحتلال بعد دخول السلطة الوطنية ، و هو الصلاة في المسجد الأقصى المبارك . فيعدهم بأنه مستعد لمنحهم هذه (المكرمة) . أما باقي المسائل التي عرضها بغير قليل من إبداء الأريحية ، فهي موجهة إلى بضعة الآف عامل من عمالنا الذين ألجأهم الإحتلال الطويل إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلية .

ذلك هو جوهر الظاهر فى مقالة الكاتب . أما جوهر الأهداف التي كتب المقالة من أجل تحقيقها ، فهي الإستمرار دون كلل في محاولة تقسيم الجبهة الفلسطينية إلى قسمين : الشعب ، والسلطة .

فمن حيث لم يستثن الكاتب (القيادة الإسرائيلية) كما استثنى القيادة الفلسطينية من التوق إلى السلام و الرغبة في إنهاء الأزمة ـ كما دعاها ـ فإنه ثابر على التحريض على هذه القيادة الفلسطينية فوصفها بالعجز عن إدراك أن (للعملة وجهين : الربح و الخسارة) . و زعم أن " القيادة الفلسطينية " مستعدة لتجميد المحادثات لمدة عشرين سنة أخرى فيما ستعانون أنتم " . و انتهى إلى أن خاطب الفلسطنيين قائلا : " لا تدعوا قيادتكم تقرر لكم " .

أما بيت القصيد في مقالة الكاتب ، فهو في عباراته الأخيرة " تعالوا واجلسوا معنا ، تحدثوا إلينا و اعملوا معنا " .

و من هم يا ترى الذين يوجه إليهم الكاتب الدعوة ؟

و كيف و أين و متى سيلاقيهم ؟ و هل سيكون نتنياهو حاضرا أم تقتصر الجلسة حينذاك على ضباط شاباك سابقين و لاحقين ؟ و ما جدول الأعمال المقترح ؟ و هل سيوقع الفلسطينى الذي يلبي دعوة الكاتب في الختام على أوسلو ـ ٣ أم على طلب التحاق بالشاباك ؟ وهل هذه (حركة) ليكودية ـ شاباكية لتجنيد عملاء و جواسيس سياسيين ، أم وسيلة للضغط على القياده الفلسطينية ؟!

أيا ما كانت الإجابات على هذه الاسئلة ، فقد ذكرتنا مقالة جدعون عزرا بالبلاغات الحربية التى كانت توزع على السكان بمناسبة عمليات عسكرية قادمة أو حالية أو سابقة . فهي كتلك البلاغات تجعل من الإرادة الإسرائيلية و نفاذها قدراً مقدوراً لا مناص منه ، و هي كتلك البلاغات تتجاهل عقل الشعب الفلسطيني و تتوهم أنها تستطيع مخاطبة غريزة الخوف الكائنة لدى الضعيف ، وهي كتلك البلاغات التي تجعل المحتل أقرب إلى الناس من الحامية الوطنية ، وهي كتلك البلاغات تطلب الاستسلام الكامل مقابل سلامة مشكوك فيها وهي كتلك البلاغات مليئة بصيغ الأمر " عليكم أن تقللوا من توقعاتكم " . " عليكم أن تدركوا أن لدينا شروطنا " ، "عليكم أن تتبنوا طريقة أخرى فى التفكير " ، " لاتدعوا قيادتكم تقرر لكم " ، " تعالوا واجلسوا معنا " ، وهي كتلك البلاغات مكتوبة بعبارات قصيرة تنطوى على أكاذيب كبيرة ! لاشك أن الكاتب يعرف ذلك كله . و الدليل على ذلك أنه لم يشر من قريب أو بعيد ، إلى الاتفاقات السابقة المعقودة بين القيادة الفلسطينية وبين الحكومة الإسرائيلية السابقة . إنه يتكلم عن ضرورة الجلوس و التفاهم ، كأنما لم يحدث جلوس وتفاهم من قبل ، ويتكلم

عن التوصل إلى اتفاقية كأنما لم يتوصل الطرفان من قبل إلى إعلان المبادىء وإلى اتفاق أوسلو ، ثم اتفاق طابا . والسبب فى إغفال الكاتب مثل هذه الإشارات مفهوم : لأنه فى الحقيقة لا يريد و لا يملك أن يتفاهم أويصل إلى اتفاق ، و ما همه الوحيد إلا أن يضع الجانب الفلسطيني في حالة تشرذم و تآكل وصراع داخلى ، وأن يقضى على مساعي السلام قضاءً مبرما . .

و الكاتب يعرف جيدا دون شك ، أن ياسر عرفات هو القائد الفلسطيني الوحيد الذي كان بوسعه إقناع شعبه ، أو على الأقل الكتلة الكبيرة من شعبه ، بالقبول بالاتفاقات السابقة و تجرعها على مضض . وهنا لابد من القول إن إطلاق وصف التطرف أو التصلب على ياسر عرفات بعدما فعل كل مافعله على طريق السلام ، و بعدما تعرض لكل ما تعرض له من صعوبات داخلية و خارجية ، هو تعبير سمج بقدر ما هو خال من الصدق الموضوعى .

فمن هو القائد الفلسطينى ، خلاف ياسر عرفات ، الذى كان قادراً على التوقيع على هذه الاتفاقات ؟

أم إن جدعون عزرا ، يريد أن يأتيه فلسطينيون فرادى تحت جنح الليل ، مثلما حدث معه و هو يمارس مهامه فى الشاباك ؟

إن على عزرا أن يفهم ــ إذا لم يكن فاهماً مسبقاً ــ إن عشرين عاما متواصلة من هيمنة أجهزة الحكومة الإسرائيلية كافة ، بما فيها الشاباك و رجاله ، لم تمنع تفجر الانتفاضة . و آنذاك ثبت أن كل مانسجه الإسرائيليون طوال احتلالهم كان أوهى من نسيج العنكبوت . وعلى الفور صار عملاء الشاباك العرب أثناء الانتفاضة صراصير فزعة تجرى هنا

وهناك حتى لا تداس بالأقدام . " و سوف تتكرر هذه الواقعة فى كل تجربة حاسمة " .

أم لعل الليكوديين الشاباكيين يتوهمون أن الشعب الفلسطينى بمجموعه قد صار تحت تأثير عملية غسيل دماغ شاملة ، مبعثها الضائقة التى مر بها و السلبيات التى يندد بها ، مع الشعور بقوة الاحتلال وسطوة الاحتلال و ادعاء الاحتلال أنه هو الذى يرزق و يقطع الرزق ؟ فهم يعيشون تحت وهم دخول الفلسطينيين كلهم فى استسلام جماعي ؟

لا .. لا .. فذلك لن يفرض سلام الأمر الواقع ، سلام " تعملون في مصانعنا و مزارعنا " : " وعليكم أن تقللوا من توقعاتكم " .

فالسلام مسألة تعنى المستقبل إلى عشرات السنين ، وتعنى المنطقة كلها من شواطئ الأطلسى إلى المحيط الهندى . وإذا كان جنون القوه اللحظية لدى الإسرائيليين يخيل إليهم أن فى الوسع إقامة سلام الأمر الواقع-الذى يعادل الاستسلام - وفرضه على الفلسطينيين ، فعليهم أن يتشككوا كثيراً فى إمكان فرضه وحراسته فى المنطقة كلها ، لأن جميع الكمبيوترات الاستراتيجية لن يكون فى وسعها أن تتنبأ جيداً بما سيكون علية حال آسيا وأوروبا خلال عقد واحد قادم من السنين .

والفلسطينيون فى المنطقة وفى العالم لا يمكن الحجر عليهم طويلا وما لم يكن السلام قائما على احترام حقوق الناس ، وعلى عدم التنكر لعقائدهم ومكوناتهم العقائدية والتاريخية ، فهو هباء .

وإذا كان الإسرائيليون يحسبون أن الفلسطينى مقتنع حقاً بأنه يعمل فى مصانعهم ومزارعهم ، فإن للفلسطينيين الحق فى المقابل أن يعتقدوا أن

المصانع والمزارع مقامة على أرض الآباء والأجداد ، وأن القدس تخصهم بقدر أكبر مما يظن أى إسرائيلي أنها تخصه .

فالسلام ليس انتصار أيديولوجية الصهيونية ، ولكنه تسوية ووقف لصراع الأيديولوجيات ، بواسطة التراضى والرضاء لا بواسطة عجرفة القوه والتهديد المبطن أو الصريح باستخدامها كل حين .

نشر في جريدة الحياة الجديدة بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٨م

عينة من البضاعة الإعلامية المتداولة

لكل زمان صحافة وإعلام وعبارات دارجة على لسان الصحافة والإعلام ، واشتقاقات لغوية ذات دلالات سياسية. وثمة أناس بارعون فى إطلاق هذه الاشتقاقات التي سرعان ما تصبح جزءاً من الذهن العام، وربما كانت هذه الظاهرة طبيعية نظرا للحاجة إلى الإيجاز . ولكنني ارتاب فى الوقت نفسه أن تكون بعض الجهات التي امتهنت صناعة الرأي العام ، فى هذا العصر شديد التعقيد ، قد استغلت الظاهرة الطبيعية لكى تنشر على الألسن وترسخ فى الأذهان مفاهيم ورموزا لها فيها مصلحة معينة .

لنأخذ مثلا تعبير " عملية السلام " .. ترى متى قيلت هذه العبارة أول مرة ؟ ومن الذي أطلق هذا التعبير ؟ .

لا أدري .. . ولكنني أعتقد مع ذلك أنه من أكثر التعابير ترداداً فى منطقتنا ، وفى النشرات وبرقيات وكالات الأنباء العالمية التي تتحدث عن منطقتنا . وأكاد أجزم أن هذا التعبير لم يكن معروفا ولا مخترعا فى أي مكان قبل أن يبدأ الرسميون العرب في التحدث علناً إلى الرسميين الإسرائيليين منذ حوالي عشرين سنة .

ما المقصود بهذا التعبير ؟ إننا لم نسمع كلمة " عملية " قبل ذلك التاريخ إلا مقترنة بإحدى كلمتين اثنتين هما " الجراحة " و " الحرب " فيقال " عملية جراحية " و " عملية حربية " . أما (عملية السلام) فهى بدعة ابتدعت واستخدمت عن قصد ، وما زالت تدور وتدور وتدور ، دون أن تبدو لها نهاية .

كيف يمكننا أن نفهم هذا التعبير ؟ هل عن طريق ربطه بالعملية الجراحية مثلاً ؟ إن ثمة وجوهاً للشبه بين العملية الجراحية وعملية السلام ففي العملية الجراحية يجرى استخدام المشرط لفتح اللحم الحي و تقطيع أجزاء منه . وفى عملية السلام جرى استخدام المشرط الأمريكي بيد الجراح الإسرائيلي لفتح القضية الفلسطينية وتقطيعها إلى أجزاء : اللاجئين ، المياه الحدود ، الأمن ، التجارة ، المستوطنات ، الوضع الانتقالي ، الوضع الدائم التطبيع ، النازحين ، السيادة ، الحكم الذاتي ٠٠ إلخ ٠٠ إلخ .

بل أكثر من هذا جرى تقطيع القطعة الواحدة إلى نتف أصغر : فالقطعة التي أطلق عليها " إعادة الانتشار " جعلت الأرض أقساماً يقال عنها : منطقة أ ، ومنطقة ب ، ومنطقة ج . وإعادة الانتشار فى الخليل صارت وحدها قطعة منفصلة ثم قسّمت إلى نتف : المطاردة الساخنة ، و أمن المستوطنين ، وشارع الشهداء ، والدوريات المشتركة ، و أسلحة الشرطة الفلسطينية ، ورخص البناء ٠٠ إلخ ٠٠ إلخ .

ومن أوجه الشبه بين العملية الجراحية وعملية السلام استخدام التخدير ، وإسالة الدم ثم تجفيفه بسرعة، ومنها طمأنة أهل المريض بين الحين والحين . إن المريض بخير ، والعملية مأمونة ، وصحة المريض العامة حسنة ، وسوف ترونه قريبا فى أحسن حال ! ويبقى مع ذلك فارق مهم بين العملية الجراحية وعملية السلام . فالأولى تنتهي في زمن معلوم أما الثانية فيبدو بعد عشرين عاماً إنها مرشحة للاستمرار عشرين عاماً أخرى ، وبذلك يصبح القرن الحادي والعشرون من شهود هذه العملية الغريبة بعدما تعب القرن العشرون من انتظار نهاية لها .

فلنحاول أن نتفهم ما يطلق عليه " عملية السلام " عن طريق ربطه بالعملية العسكرية . وهنا تتوفر أوجه أكثر للشبه ومقارنات منطقية بين عملية السلام والعملية الحربية ، لاسيما في معرض سرد الأسلوب الذي تتعامل به الحكومات الإسرائيلية مع السلام . ويحضرني بالضرورة ذلك العنوان الذي اختاره الرئيس الإسرائيلي الحالي لكتاب اصدره قبل حوالي خمس عشرة سنة ليتحدث فيه عن ذكريات حضوره مؤتمر قمة كامب ديفيد و هو يشغل منصب وزير الدفاع في وزارة مناحيم بيغن : كان عنوان الكتاب " الحرب من أجل السلام " أما موشي دايان الذي كان وزيراً للخارجية فاختار عنوان " الاختراق " لكتابه عن الفترة ذاتها . ان هذه الملاحظة عن عنواني الكتابين هي ملاحظة عابرة على كل حال ، ولها مع ذلك دلالاتها . و لكن الدلالات الأهم والأوضح تبرز في الاستراتيجية والتكتيك ، كما هو الشأن في الحرب دائماً.

لقد اختارت القيادة الفلسطينية السلام استراتيجية حقيقية لها ولشعبها . ولقي هذا الاختيار التأييد الشعبي، وفقاً لنتائج الانتخابات العامة الفلسطينية التي أجريت بإشراف دولي في مطلع هذا العام ، وعبر الشعب العربي الفلسطيني عن تمسكه بقيادة الرئيس ياسر عرفات ، الذي كان قد وافق من قبل على اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن ، ووافق على اتفاقي (اوسلو ـ ١) و (طابا) . و قد تجلت هذه الاستراتيجية في اتجاهات السلطة الوطنية الفلسطينية نحو البناء والأعمار والالتزام ببنود الاتفاقات كافة ، كما تجلت في رغبتها الأكيدة بأجراء مفاوضات الوضع النهائي ، والالتفات إلى قضايا تأسيس الكيان وتنظيم المرافق وتنمية الاقتصاد . وتحملت السلطة الوطنية الفلسطينية أعباء التزامات ثقيلة تنفيذاً لهذه

الاستراتيجية ، ومن أثقل هذه الالتزامات الخلاف العنيف مع رفاق السلاح بالأمس ، مما أدى إلى احتقانات مؤذية فى الجبهة الداخلية الفلسطينية .

فماذا عن الاستراتيجية الإسرائيلية ؟ إن من الواضح إن السيطرة وليس السلام هى الكلمة الأكثر تعبيراً عن تلك الإستراتيجية . فلقد وضعت مناطق السلطة الفلسطينية وفقا للاتفاق تحت سيطرة محكمة تامة للإسرائيليين شملت كل شئ تقريبا . بدءا بالأراضي والمياه والسفر والاستيراد والتصدير وانتهاء بالقوت اليومي ورغيف الخبز . واذا أضفنا إلى ذلك الاستيطان الذي جعلته حكومة نتنياهو أولوية على رأس جميع أولوياتها ، والذي هو فى معناه الصريح مد للسيطرة المطلقة على أراض جديدة تخص الفلسطينيين ، لما وجدنا فى ما استنتجناه ادنى مبالغة . بل إن السيطرة مصحوبة بمقصد واضح ، يرى فى السلام مناخا ملائما لتمرير إجراءات ومشاريع سيطرة لم يكن من السهل تمريرها فى أيام الصدام .

وتعمد الحكومات الإسرائيلية إلى إتباع تكتيكات عديدة لتحقيق غاياتها العليا .ومن ذلك الحصار الشامل ، والمشاغلة والتمويه والاستدراج وتقطيع الأوصال ، والحرب النفسية ، والتجسس و تفتيت الجبهة الداخلية .

و لا تبدو الحكومات الإسرائيلية مبالية البتة بما ينجم بالبداهة من أثار مدمره جراء هذه الاستراتيجية و التكتيكات ، لا على حياه الفلسطينيين و ضائقتهم العسيرة ، و لا على التعبئة و الشحن اللذين يخالفان ما تزعمه الحكومات الإسرائيلية من رغبه في التطبيع وبناء العلاقات المتكافئة مع (الجيران العرب) ، و لا على مستقبل السلام .

من ذلك كله يستنتج المرء إن السلام هو نمط من العمليات الحربية ويكاد يطلق عليه " عملية السلام الحربية " . و لكن عنصر الزمن أساسي

فى كل عملية حربية . و عملية السلام خالية من كل تحديد للزمن و كل توقيت ، و في هذا تختلف مع جميع العمليات الحربية ، فضلا عن إن الاشتباك بالأسلحة ليس هو طابع عملية السلام الجارية ، و ان إسرائيل لاتقوم بقصفنا بطائراتها و مدافعها ، و انما تكتفى باختراق حاجز الصوت فوق غزة بمعدل أربع مرات فى الشهر على الأقل ، و بحشد الدبابات حول المدن ، و قد صوبت فوهات المدافع نحوها ، و بإطلاق النيران عرضا ، حيناً بعد حين على تلاميذ المدارس الفلسطينيين كلما تظاهروا احتجاجاً على ما يجري .

لقد استنفدت عملية السلام كل زمن متصور و كل مهلة متوقعة ، دون أن تحقق السلام ، و يواصل الأميركيون دعوتهم إلى الصبر و إلى إجراءات بناء الثقة ، بينما تقوم الجرافات الإسرائيلية في كل مكان بابتلاع الأرض ، أو ما تبقى من الأرض في حقيقة الأمر ، و بذلك تصادر سلفاً مادة البحث والتفاوض في عملية السلام ، وتقدم لعملية السلام اسماً جديداً مجرداً من الصياغة الدبلوماسية ، و هو " إدخال الضعفاء العرب بالقوة في حظيرة الأقوياء الإسرائيليين " .

إن استخدام الزمن الذي تتردد فيه عبارة " عملية السلام " لإكساب الطرف الإسرائيلي ميزة تنفيذ الأمر الواقع الذي يريده على الأرض سوف يؤدي إلى انقراض هذه العبارة الرثة واختفائها تماماً ، وقد أخلت مكانها في الساحة للمجهول ، وسيكون من الصعب اختراع عبارة جديدة مقبولة في التداول على نسقها .

واذا انقرضت عبارة " عملية السلام " فسوف تنقرض معها منظومة أخرى من العبارات التي ولدت معها أو في أثرها مثل عبارة

"الشرق الأوسط " و " التطبيع " ناهيك عن "وثيقة إعلان المبادئ " و " اتفاق أوسلو " .

و تبدو عبارة " الشرق الأوسط " خاصة ، بين أكثر العبارات تردادا في وسائل الإعلام ، فما مدلول هذه العبارة ؟ ومتى قيلت لأول مرة ؟ و من قائلها ؟

إنها عبارة تستدعي إلى أذهان المتقدمين في العمر الذين ما زالت لهم ذاكرة مسعفة ، تعبيراً هو : " الشرق الأدنى " وهو الذي كان البريطانيون يستخدمونه للدلالة على البلدان الناطقة بالعربية " و كانوا يوجهون لها " محطة الشرق الأدنى للإذاعة العربية " . و ذلك في زمن إمبراطوريتهم الغابرة ، وقد عاشت تلك المحطة في فلسطين أولاً ، ثم نقلوها إلى قبرص لاحقاً ثم انقرضت وانقرض اسمها .

كان الشرق اذن يبدأ لدى البريطانيين بهذه البلدان ، ولعل الشرق الأوسط فى المفهوم البريطانى كان يعنى بلدانا كإيران وأفغانستان والهند والباكستان ، بينما يطلق الشرق الأقصى على اليابان والصين ، وهو تقسيم يبدو مناسبا من جهة موقع الجزر البريطانية فى الغرب الأقصى للقارة الاوربية ، ويمكن الاستنتاج بداهة إن القارة الاوربية كانت فى المفهوم الإمبراطوري البريطانى تنتمي إلى عالم الغرب وهو ما وقر في أذهان الذين شهدوا ذلك الزمن .

من الواضح بالتالي أن بلادنا اكتسبت وصف " الشرق الأوسط " من الولايات المتحدة ، تبعا لموقعها المتوغل في الغرب . و ربما أصبحت القارة الأوربية بأسرها - بما فيها بريطانيا - شرقاً أدنى بالقياس إلى موقع

الولايات المتحدة . وذلك أمر يعد مجلبة للعزاء ما دامت التسميات تتزحلق على هذا النحو من زمن إلى زمن ، تبعاً لقيام الإمبراطوريات وانحسارها .

وإذا كان شرح درس الجغرافيا في المدارس يستخدم الاتجاهات في الخرائط للتعريف بأسماء البلدان وبأحوال الرياح والأمطار ، فان الاتجاهات في غرف الخرائط لدى وزارات الخارجية و الدفاع في البلدان الحاكمة ، يستخدم لوضع السياسات ومشاريع الحرب والسلام . وثمة نظرة شمولية إلى المناطق الجغرافية ، تتناسب مع المصالح والأدوار التي تعني تلك البلدان .

ويختلف هذا الأمر اختلافاً بيناً مع التسميات التي قد يطلقها أهل تلك المناطق على أنفسهم . فنحن العرب نسمي منطقتنا باسم البلدان العربية ، وأحياناً باسم العالم العربي . ويطلق المؤمنون بالرابطة القومية على المنطقة اسم " الوطن العربي " وكان المسلمون في أيام الدولة الإسلامية يطلقون على المنطقة الواسعة التي تشمل شمال أفريقيا و وسط وغرب آسيا وأجزاء من أوروبا عبارة " دار الإسلام " .

اختفت هذه التسميات التي أطلقها أصحاب المنطقة على منطقتهم ، لتحل بدلاً منها عبارة " الشرق الأوسط " و تستخدم هذا الاستخدام المتواتر في أجهزة الإعلام .

قد يكون هذا الإلحاح على الشرق اوسطية مقصوداً لكى تتلاشى تسميات أهل المنطقة لمنطقتهم ، و هي التسميات التي عرفوا بها أنفسهم وارتكز عليها وعيهم ، وتحددت تبعاً لها علاقتهم بالآخرين . أي إنها كانت مرآة انتمائهم و بوصلة مشروعهم الخاص المستند إلى روابطهم وتاريخهم. أما الشرق اوسطية فهي موقع جغرافي لا غير . وهي موقع

جغرافي منسوب إلى موقع جغرافي آخر ، هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتسب إليها بقية المواقع ! إن هذه التسمية فيها ما فيها من فرض للتبعية تقوم به الآلة الإعلامية الأمريكية ، وتدخله في روع إنسان المنطقة من خلال التكرار والتكرار ، حتى يغدو مسألة غير قابلة للمناقشة .

وكما توافقت الاستراتيجية الأمريكية مع الاستراتيجية الإسرائيلية في كثير من الأمور ، فقد توافقت بالمثل في أمر التسمية الشرق اوسطية . فإسرائيل وفقاً لهذه التسمية لا تختلف عن سوريا ومصر والجزائر والسعودية .. إلخ . فكلنا شرق أوسطيون ، نسبة إلى موقع أميركا على الخريطة ، وتبعاً لملفات وزارتي الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة .

ومن خلال الحلف الإستراتيجي القائم بين الدولتين ، بدأت إسرائيل تتعاطى الشرق أوسطية ، و تتحدث عنها في مجالات " التبادل التجاري " و " التنمية " و " التطبيع " و " العلاقات الثقافية " ، واقترن ذلك دائماً بالحديث عن " عملية السلام " التي هي أكثر العبارات اقتراناً بعبارة الشرق الأوسط . فيقال طوال عقود السبعينات و الثمانينيات و التسعينيات " أزمة الشرق الأوسط " . و لا أحد يعلم إذا ما كانت الهلوسة لدى بعض الصحفيين هي السبب في خلط تعبير ساد في الخمسينيات و الستينيات بآخر ساد في العقود اللاحقة ، لأننا نقرأهم يقولون أزمة " عملية السلام في الشرق الأوسط " .

ونتساءل في نهاية الأمر : هل يصعب على العرب أن يطلقوا تسمياتهم الخاصة على الأشياء ؟ أن ذلك يبدو هاماً ، ما دام الإعلام هو الذي يشكل العقول في هذا الزمان وما دام هو النشاط اليومي الدائب الأكبر أثراً في الأزمنة التي يختفي خلالها صوت المدافع والرصاص والصواريخ .

هل أصبح العقل العربي عقيماً ؟ هل أصبح النطق بالعربية عيباً ؟
أم أن الإنتاج الوطني ممنوع في هذا المجال أيضاً ، وعلينا أن لا نتداول إلا البضاعة المستوردة ؟!

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤م

عقوبة السماسرة ... بين طوقان وغينغرتش

لم يحتقر الشعب العربي الفلسطيني فئة من الناس مقدار ما احتقر وأبغض سماسرة الأراضي وبائعيها للخصم الألد . إن تاريخ هذه الظاهرة قديم قدم القضية الفلسطينية . ومعلوم أن الأراضي التي سلمتها الحكومة البريطانية - بوصفها دول منتدبة ذات ولاية على فلسطين - إلى الوكالة اليهودية ، منذ عام ١٩١٩- ١٩٤٨ ، شكلت النسبة الكبرى من مجموع الأراضي التي تملكتها الوكالة أيام الحكم البريطاني . يتلو ذلك في المساحة و الأهمية تلك البيوع التي قام بها عدد من الأغنياء اللبنانيين (و هم تجار من بيت سرسق و بيت التيان وبيت سلام) ، لمساحات شاسعة من أراضي مرج ابن عامر و أصبع الجليل ، و ذلك في أعقاب وضع الحدود لأول مرة بين أقطار الوطن العربي إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى و اقتسام أملاكها بين الإنجليز و الفرنسيين . و مثلما عمل رجال " الكيرين كاييمت " على جبهة الحكومة البريطانية و على جبهة ملاك الأراضي غير الفلسطينيين ، فإنهم بدأبهم المعهود تمكنوا من فتح جبهة محدودة هدفها شراء أية مساحة من مالكين فلسطينيين .

و سرعان ما تصدت الحركة الوطنية الفلسطينية لهذه الجبهة الجديدة . و آنذاك كانت الأقلية اليهودية في البلاد - شأن أية أقلية في بلد عربي - تعيش في ظلال التسامح و المساواة في القيمة الإنسانية ، و لكن البرنامج الصهيوني تكشف عن غايات خطيرة ، افتضحت بادئ ذي بدء حينما أعلنت الثورة الشيوعية في روسيا عن وثيقة وعد بلفور، فانتبه

الفلسطينيون في وقت مبكر إلى أن بيع الأراضي لليهود ليس كغيره من المعاملات ذات الطابع المدني ، و إنما هو مسألة تتعلق ببرنامج صهيوني معد ، و هكذا عرف الناس في فلسطين أن بائع الأرض لليهود إنما يرتكب خيانة وطنية ، و ترافق الإحجام عن إجراء البيوع مع نمو الوعي الوطني و تأثير الحركة الوطنية على الرأي العام .

لم يكن باعة الأراضي إلا افراداً معدودين في زمن الانتداب ، مما حدا بصندوق " الكيرين كاييمت " أن يبتدع أسلوبا مكتوما ، مقتضاه اصطياد فئة من الساقطين المنحلين المترددين على أماكن بيع اللذة و اللهو ، وتسخيرهم - و هم عرب فلسطينيون - لشراء الأراضي من مواطنيهم الذين لا يعرفون حقيقة أمرهم ، و تمريرها بالتالي إلى ملكية الصندوق الصهيوني لتمويل شراء الأراضي .

و كانت عناصر السماسرة ، بطبيعة الحال ، نادرة إلى حد أن جيل الرجال الناضجين عام ١٩٤٨ بوسعه أن يسميهم اليوم بأسمائهم في مختلف المدن الفلسطينية . و معظم الصفقات التي قام بها أولئك السماسرة حدثت أثناء فترات الجهل بطبيعة نشاطاتهم و ارتباطاتهم .

على أن من الحقائق التي لا ينازع فيها أحد بعد ذلك كله ، أن مجموع ما آل إلى الوكالة اليهودية من أراض عبر هذه الطرق المختلفة : هبات حكومة الانتداب ، و بيوع غير الفلسطينيين ، و بيوع الفلسطينيين على النحو الذي فصلناه ، لم يتجاوز ٦٪ من مساحة فلسطين الإجمالية حتى عام ١٩٤٨. أي أن اليهود لم يملكوا من الأرض الفلسطينية ملكية عدلية (ولا نقول شرعية) لدى قيام دولة إسرائيل إلاّ هذه المساحة المحدودة ،

في حين أن ٩٤ ٪ من الأرض الفلسطينية ظلت ملكا للشعب الفلسطيني بمقتضى الوثائق الرسمية .

لقد واجهت الإرادة الشعبية سماسرة الأرض كما يواجه الشعب في المعتاد سائر الخونة ، فكانوا دائما مثار احتقار ، و هدفاً للعقاب . و عاشوا في عزلة يخافون الناس و يرهبونهم .

و لم يكن من المتصور بداهة أن تستجيب الحكومة البريطانية - وهي الغريبة عن الناس ، المعادية لهم - للرغبة الشعبية العارمة بسن قانون يقرر الإعدام عقوبة لسماسرة الأراضي . فهي نفسها - حكومة الانتداب - كانت سمسارا كبيراً . و قد عملت في ميدان إصدار القوانين على فرض قوانين مدنية جديدة من شأنها تسهيل انتقال الأراضي إلى أيدي الوكالة اليهودية ، فاخترقت بتلك القوانين مجلة الأحكام العدلية ، و غيرها من القوانين العثمانية التي كانت سارية أيام العثمانيين ، و التي كانت تحول دون تسرب الأراضي إلى الغرباء .

و كان سماسرة الأراضي ، بالنظر إلى انسلاخهم عن روح مجتمعهم و مزاجه العام ، قريبين من مجتمع الإنجليز و بقية الغرباء في البلاد ، بل محسوبين على ذلك المجتمع ، يتلقون منه النياشين ، و يعيشون على هامش حفلاته و محافله ، و يقلدون عاداته و تقاليده ، و يلقون الحماية منه ، و بالإجمال كانوا عملاء للأجنبي في الحال أو في المآل .

و قد حفظ لنا ديوان شاعر فلسطين المرحوم إبراهيم طوقان تسجيلاً بارعاً و حساساً للضمير الشعبي الفلسطيني في انفعالاته و في موقفه حيال هذه الفئة الضالة البغيضة ، عبر مراحل الوعي المختلف في الحياة السياسية .

فنرى الشاعر في بعض هذه المراحل يحمل شعلة الوعي ، منبها . محذرا ، مستخدما أسلوبه الخاص في السخرية ، قائلا :

أعداؤنا - منذ أن كانوا - صيارفة
و نحن - منذ هبطنا الأرض - زراع
يا بائع الأرض لم تحفل بعاقبة
و لا تعلمت أن الخصم خداع
و غرك الذهب اللماع تحرزه
إن السراب كما تدريه لماع
فكر بموتك في أرض نشأت بها
و اترك لقبرك أرضاً طولها باع

إلا أن هذه اللهجة الارشادية ، التي وجهت إلى بائعي الأرض ، واشتملت على قدر من الزجر الساخر في البيت الأخير ، تحولت إلى غضب جدى في قصيدة أخرى ، يقول فيها الشاعر محرّضا :

وطن يباع ويشترى وتصيح فليحيى الوطن !
لو كنت تبغي خيره لبذلت من دمك الثمن ..

و حينما انكشف النقاب عن وجوه سماسرة الأرض و باتت البلاد تعرف حقيقة نشاطاتهم و عمالتهم ، صاح طوقان صيحته التي تعد أول تعبير مباشر عن الإجماع الشعبي بإيقاع العقوبة المناسبة لهذه الجناية السافلة :

أما سماسرة البلاد فعصبة

عار على أهل البلاد بقاؤها

يتنعمون مكرمين كأنما

لنعيمهم عمّ البلاد شقاؤها

ومن هنا نعلم أن الضمير الشعبي الفلسطيني لم يبتكر هذه العقوبة ابتكارا بل اقتنع بها و بملاءمتها للجرم المقترف منذ أوائل ثلاثينات هذا القرن ، و كان الشاعر الملهم صادقا كل الصدق في تعبيره عن مطلب الشارع و كان دقيقا على بداهته في التعبير عن " حيثيات " هذا الحكم الرادع ، فالسمسار الذي يبيع الأرض هنا ، لا يتعاطى حرفة مدنية عادية ، و إنما هو يحقق الربح على حساب شقاء المجموع. و جريمته تكمن في أنه إذ يعلم أن المعركة المحتدمة بين قومه و بين أولئك الذين يصارعونهم صراع المزاحمة على المكان ، تكلف الناس دماءهم و أرواحهم و مستقبل أجيالهم و طمأنينتهم في بيوتهم ، فإنه ينحاز في تلك المعركة إلى الخصم لقاء ثمن بخس هو المال ، إنه يقتل مواطنيه في سبيل المال ، و جزاؤه من جنس عمله . و كما أن أحكام قوانين العقوبات في جميع بلدان العالم تعاقب من يبيع أسرار وطنه بأقسى العقوبات فإن بيع الأرض نفسها هو بيع مباشر للوطن ، يتجاوز في بشاعته و فداحة أثره التجسس على الوطن والإضرار بمركزه الحربي و تعريض أمنه للأخطار .

و من هنا فإن الرئيس ياسر عرفات كان أميناً على الحقيقة ، وعلى التجربة التاريخية ، و على مسؤوليته كرئيس للفلسطينيين ، حينما

صرح خلال الشهر الماضي بأن الإعدام هو الجزاء الوفاق لجريمة السمسرة على أرض الوطن .

ولم يكد الرئيس عرفات يصدر ذلك التصريح حتى انبرى الناطق الإسرائيلي يحمل على تصريح الرئيس الفلسطيني . وما كاد الناطق الإسرائيلي ينتهي من كلامه الباطل ، حتى وقف ناطق رسمي أمريكي يردد قول الناطق الإسرائيلي غير مستح من أن يجيء صوته بسرعة رجع الصدى للمتكلم الإسرائيلي . و ليت الأمر توقف عند هذا الحد . فبالأمس القريب فوجئنا برئيس مجلس النواب الأمريكي ، و اسمه نيوت غينغرتش ، يلغو بكلام أدهى وأمر ، يصف فيه إعدام الخونة بأنه عمل نازي و قانون نازي الله أكبر ! دنيا غريبة وعصر بشع ! و على كثرة ما يجثم على قلب الإنسان من أثقال في هذا الزمن ، فإن امتهان المنطق و تمريغ الحقيقة في الوحل و إلغاء أبجدية الصدق هي من أثقل البلايا المعاصرة .

فالسيد " غينغرتش " ليس جاهلاً و لكنه متجاهل . و هو ليس غلطان و لكنه مغالط .

ولو كان غينغرتش بريئاً على الأقل ، دون أن يكون نزيها بالضرورة ، لما صور الضحية في صورة المجرم الأثيم.

و من هو النازي ؟ أهو الذي يتمسك بما تبقى له من وطن ، أم الذي يرى في الفلسطيني ، أيا كان ، لمجرد كونه فلسطينيا ، عنصرا مطاردا في أرض آبائه و أجداده ، لا ينبغي له أن يشغل حيزا في المكان الذي خلقه الله فوقه ؟

و من هو النازي ؟ أهو الذي يعتنق عقيدة متسامحة تنظم العدل و المساواة بين الناس ، أم الذي يشرع القوة حكما وحيدا في العلاقات ؟

ثم إن هنالك سؤالا ملحا في مسألة غينغرتش حصرا ، و هو :

ما علاقة غينغرتش بقضية داخلية فلسطينية؟

أهي حقوق الإنسان ؟

أم هي حرية التجارة ؟

فإذا كانت غضبة رئيس البرلمان الاميركي من أجل (ديانة) حقوق الإنسان ، فإننا نسأله سؤالا بسيطا للغاية : ماذا عن حق الإنسان الفلسطيني في ماء الشرب ؟ أليس هذا حقا من أول حقوق الإنسان ؟ و هل يعلم غينغرتش أم لا يعلم أن البشر الفلسطينيين محرومون من معظم موارد مياههم ، و أن الإسرائيليين يسحبونها من الأراضي الفلسطينية ، ثم يبيعونها بالمال إلى الفلسطينيين (كما هو الحال في المنطقة الوسطى من قطاع غزة مثلاً) .

نحن لا نتكلم عن حق الإنسان الفلسطيني في حرية العمل و حرية التنقل و حرية التعليم و حرية الأمان ، و لا عن حقوقه السياسية و حقه في الكرامة .

نحن نتكلم عن حقه في ماء الشرب ، و ضمان حصته من الماء المتوفر في أرض وطنه ، و ذلك يندرج تحت عنوان الحقوق الأولية الأساسية لمعيشة الكائن الحي ، ناهيك عن الإنسان !

فتعال يا غينغرتش ، أو ابق في مكانك و لا تتجشم مشقة الحضور و اسأل : أي نوع من الماء يشربه الإنسان الفلسطيني ؟ و أي مقدار منه يتيسر للفرد الواحد اليوم ؟ و هل سوف يتوفر من الماء للفلسطينيين ما يكفي مواليدهم في السنوات العشر المقبلة ؟

أنت لن تفعل يا غينغرتش لأن من عيوب الحضارة التي تنتمي إليها ، أنها حضارة الإنسان - الذئب ، التي تبيح دم الإنسان - الفريسة ، و تجد في ذلك تسلية لها ، و حين تتحدثون عن حقوق الإنسان ، ينصرف ذهنكم إلى الإنسان في بلادكم . و حين تتكلمون عن حقوق الإنسان الفلسطيني عرضاً فلا تقصدون إلا الفلسطيني الجاسوس أو الفلسطيني السمسار !

أما إذا كانت غضبة رئيس البرلمان الأمريكي من أجل (ديانة) حرية التجارة ، فإن جميع أنواع التجارة و العقود تشترط إرادة المتعاقدين . و يورد فقهاء القانون المدني قائمة من العيوب التي إذا لحقت بالإرادة جعلتها معدومة لا يعتد بها على مستوى القضاء . و أول هذه العيوب هو الإكراه و الغصب . و لا شك أن الشعب العربي الفلسطيني يعاني منذ سنوات طويلة أشد أنواع الإكراه المادي و المعنوي ، و بعض هذه الأنواع خفي غير ظاهر ، و بعضها أقتصادي و بعضها سياسي و بعضها إجتماعي ، وقد تعرضت لها جماعة الفلسطينيين كما تعرض لها أفرادهم .

لذلك فإن المعاملات التي جرت بتأثير هذا الإكراه ، بمعناه العام الواسع ، معاملات لا يعتد بها أصلاً في نظر القضاء المنصف .

و السماسرة - كما قلنا - ليسوا تجاراً يعقدون معاملات نظامية ، وإنما شكل من أشكال الإكراه .

و الغضبة لهم أيضاً شكل من أشكال الإكراه .

و أمامنا الزمن ، و سيكون لكل زمن محكمته .

" و تلك الأيام نداولها بين الناس " صدق الله العظيم .

نشر في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٧م

الفصل الثاني
مهمات العمل الوطني و الإجتماعي
في المرحلة الراهنة

حول موضوع :-

اتفاق أوسلو في الذكرى الرابعة لهذا الاتفاق

بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦م

انعقد اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية و منظمة التحرير الفلسطينية ، في ظل حالة الخلل الخطير في ميزان القوى بين الطرفين لصالح الطرف الإسرائيلي . و لذلك فإن نصوص الاتفاق تعكس هذا الخلل ، وتحتفظ للجانب الإسرائيلي في المؤدى النهائي بما يشبه الفيتو الذي يضمن لذلك الجانب هيمنة كاملة على مناطق السلطة الفلسطينية اقتصادياً وأمنياً واقليمياً .

و كان المفهوم أن الإسرائيليين قد فعلوا ذلك مؤقتاً بقصد التحوط لانفسهم خلال فترة انتقالية ، و أنهم مع ذلك قد سلموا بمبدأ التسوية ، ومقتضاه أن الفلسطينيين سينالون كيانهم الوطني فوق أرض بلادهم في وقت قريب .

و لكن الواضح بعد مرور ثلاث سنوات و نصف السنة على بداية المرحلة الإنتقالية (و كان من المفترض أن لا تتعدى هذه المرحلة تاريخ أيار (مايو ١٩٩٦م) إن الإسرائيليين اتخذوا شعار السلام غطاء لإدارة حرب من نوع جديد ضد السلطة الفلسطينية الوليدة و الشعب العربي الفلسطيني كله ، وليس في نيتهم إقامة علاقات سلام على الإطلاق في المستقبل المنظور ، وكل ما يفكرون فيه هو اقتلاع الفلسطينيين من بلادهم.

لقد عمد الإسرائيليون إلى التنكر لأبسط المبادئ التي اشتمل عليها الاتفاق المرحلي حول الضفة الغربية و قطاع غزة . و أولها وحدة إقليم الضفة الغربية و قطاع غزة . فبواسطة الامتناع عن فتح الطريق الآمن بينهما أصبح كل من أهالي الضفة و القطاع يعيش في قفص و ظلت حكومة العمل تماطل في موضوع الطريق الآمن حتى جاءت حكومة الليكود التي لم تكتف بفصل أهالي الضفة عن أهالي القطاع ، و إنما أقامت في كثير من الأحيان حواجز عسكرية بين مدن الضفة بعضها عن بعض . و لم ينجم عن ذلك إفقاد الفلسطينيين إمكانية الحياة المشتركة و التفاعل الاقتصادي وانتقال البشر داخل إقليمهم الذي اعترف به اتفاق أوسلو إقليماً واحداً وحسب ، و إنما فرضوا ازدواجية مؤسسات السلطة في الضفة و القطاع وارتباك الإدارة و العمل الإداري أي أنهم عملوا عن وعي و قصد على إلغاء المسلمة الأولى من مسلمات أوسلو ، و هي وحدة إقليم السلطة الفلسطينية ، كما أظهروا نواياهم في إفشال محاولة السلطة الفلسطينية أن تبني ذاتها وإدارتها في إقليمها و هي تتمتع بالقدرة على الحركة . و هكذا وجدنا موظفين كباراً في مراتب المدراء و المدراء العامين يعجزون عن الوصول إلى فرع الدائرة في المنطقة الأخرى للاجتماع إلى نظرائهم ومرؤوسيهم . و أغرب من ذلك أن هناك أزواجاً و زوجات بين الضفة والقطاع قد يتعذر عليهم الالتحاق بالبيت نظراً لتحكم الإسرائيليين في كل انتقال للإفراد ، علماً بأن الحركة و الانتقال هي الاستثناء أصلاً في ظل هذا الوضع ، أما القاعدة فهي أن يبقى كل أهل منطقة في منطقتهم لا يغادرونها

ومن أسوأ أنواع الحرب التي يشنها الإسرائيليون على الفلسطينيين تحت مظلة أوسلو حرب المياه . وفي قطاع غزة الذي يعج

بمليون و مائتي ألف عربي فلسطيني ، ضمن مساحة لا تتعدى مائتين وخمسين كيلومتراً مربعاً ، أقام الإسرائيليون مجموعة مستعمرات تحتل شواطئ المتوسط و ما يحاذيها بين جنوب دير البلح حتى حدود رفح الفلسطينية ، و اختاروا هذه البقعة بين أسباب عديدة لكونها تجلس على أكبر مخزون مائي جوفي عذب في قطاع غزة و تقوم المضخات الكبرى بضخ هذه المياه إلى داخل منطقة ال 48 ، و تقوم شركة مكوروت الإسرائيلية ببيع المياه إلى سكان المنطقة الجنوبية من القطاع . و ذلك كله لم يكن كافياً في حسابات الإسرائيليين إذا اقاموا علي طول الحدود بين قطاع غزة و إسرائيل صفوفا من ماكينات المياه الجوفية وظيفتها منع المياه الجوفية القادمة من جبال الضفة الغربية في اتجاه البحر من الوصول إلى قطاع غزة فتسحبها هذه الماكينات ثم يجري ضخها إلى داخل إسرائيل !

إن هذا العمل القظيع يعرب بشكل واضح عن حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين و المصير المبيت لهم . و في حين تشكل السوق الاستهلاكية لمواطني الضفة و القطاع المرتبة الثانية في حسابات التصدير الإسرائيلية بعد سوق الاتحاد الأوروبي ، فإن السلع و البضائع التي يصدرها المنتجون الإسرائيليون إلى الضفة و القطاع تصنع وفقا لمواصفات خاصة أدنى من مواصفات السلع المخصصة للأسواق الإسرائيلية و أثبتت بعض التحاليل أن مواد ضارة بالصحة تستخدم خصيصاً في صنع المواد الغذائية المرسلة إلي الفلسطينيين الممنوعين من الاستيراد من البلدان العربية المجاورة .

على أن ذلك كله ليس بأفظع من إغلاق المناطق الفلسطينية و منع طبقة العمال الكبيرة ، التي أنشأتها سابقاً حاجات التوسع الاقتصادي

الإسرائيلي ، من الذهاب إلى الأعمال و كسب القوت . و مرة بعد مرة تتزايد الضائقة الممسكة بخناق الناس ، و تتفشى البطالة ، و يسود التذمر الاجتماعي ، و يوضع الناس في حالة السخط و التفجر و اليأس فيصبح الميل للعنف منتظراً ، فإذا حدثت داخل إسرائيل أية حادثة أو عبر الناس في مناطق السلطة عن عدائهم لهذه السياسة عدت إسرائيل ذلك إرهاباً ، وبادرت إلى مزيد من التنكيل . هذه ملامح مختصرة للكيفية التي تنفذ بها إسرائيل اتفاق أوسلو الذي قبله الشعب الفلسطيني أصلا على مضض ، نظراً لإجحافه بالحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

لقد أفرغوا الاتفاق من أي مضمون يحمل معنى الاعتراف للفلسطينيين بأي حق . واتبعوا سياسة تجهيز الموت للفلسطينيين على المدى الطويل (أو إجبارهم على الرحيل) .

و تحت مظلة أوسلو قامت الحكومات الإسرائيلية بمصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية ، و لا سيما في منطقة القدس . و أقامت مساكن ومستعمرات لا أول لها و لا آخر . و جردت الآلاف من مواطني القدس العرب من هوياتهم المقدسية . و تحت مظلة أوسلو استبقت إسرائيل في سجونها زهرة شباب فلسطين .

و باختصار : تنصل الإسرائيليون من أوسلو عملياً لأنهم أقنعوا أنفسهم أن الجانب الفلسطيني فاقد لأية قوة و عاجز عن التأثير على إسرائيل بأي شكل من الأشكال .

رداً على سؤال مراسل الاتحاد الظبيانية ١٦ / ٩ / ١٩٩٧م

الحوار الوطني

هل يكون حواراً شاملاً بنفسية وعقلية جديدتين ؟

من مكتبه المطل على بحر غزة ، أطلق الرئيس ياسر عرفات يوم الأحد الماضي إشارة البدء لانطلاق الحوار الوطني الشامل ، الذي يبدو أنه سيكون أوسع حوار تشهده الساحة الفلسطينية منذ زمن بعيد ، و فيه تلتقي الأطر العليا لمنظمة التحرير و للسلطة الوطنية بفصائل العمل الإسلامي والوطني كافة و بعدد من الشخصيات الوطنية و سيكون مكان الاجتماع نابلس ، و زمانه الخميس ٢/٢٦ /٩٧ .

" يجب أن يكون هذا الاجتماع مفتوحاً لا يستثنى أي راغب في الانضمام إلى مسيرتنا . و يمكن عقد اجتماعات أخرى لإخوتنا في الخارج ممن لايمكنهم الوصول إلى الداخل في المكان والزمان المحددين" . هذا هو نص إعلان الرئيس عرفات يوم الأحد في حضور عدد من المعنيين .

و بعد مداولات تميزت بالتركيز و بالاختصار ، تقرر أن تعكف لجنة مصغرة على وضع جدول عمل مفتوح للاجتماع العتيد ، مع أن البعض كان يفضل وضع ورقة عمل بدلاً من الجدول . وعلى قدر التفاؤل الذي يبعثه التوجه إلى الحوار الشامل ، يولد في الوقت نفسه قدر من الحذر خشية أن تؤول المحاولة إلى الفشل إذا لم يسبقها إعداد سليم .

" لم يسبق أن مني الحوار الوطني بالفشل يوماً . لقد كنا في بعض الأحيان نواصل الحوار شهوراً ، و لكننا في النهاية نتوصل إلى اتفاق " هذا

ما قاله الرئيس عرفات مطمئناً وناقلاً طمأنينته إلى الآخرين في ختام الاجتماع .

و لكن في النفس شيء من موضوع الحوار الوطني و الوحدة الوطنية . فقد أثبتت تجارب التاريخ الحديث أن الوحدة الوطنية الفلسطينية كائن حي راسخ في أعماق الناس . و فضلاً عن مظاهر وجوده في الحياة الاجتماعية و مناسباتها و طابعها العام ، فقد كان يعبر عن نفسه دائماً في المعارك الشديدة ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك بصورة جدية لاتترك مجالاً للتساؤلات .

و ليس في منطقتنا ـ من حيث الأساس ـ كتلة بشرية أكثر تجانساً من الشعب العربي الفلسطيني .

و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الإضافية التي تزيد على عوامل الوحدة المتأصلة في الأقطار الإسلامية و العربية الشقيقة . فليس لدى الفلسطينيين حصراً ذلك الموزاييك الطائفي ، و لا العرقي ، و لا تلك المسافات البعيدة بين الأرياف و المدن ، و لا تلك المساحات الشاسعة في الرقعة و ما توجده عادة من خصائص بقاعية متباعدة . إنّ بوسع شريحة من الأرض الفلسطينية و البشر الفلسطينيين أن تقدم ملخصاً عن تاريخ و عناء و آمال بقية الشرائح ، و الوطن بأسره .

هل يمكننا القول أن عمل الفصائل و المنظمات في التاريخ الحديث ، كان رافداً من روافد هذه الوحدة ؟ و هل كانت الحوارات الوطنية السابقة عاملاً مساعداً في ترسيخ الوحدة ، و وضعها في قنوات عمل و مسلكيات عمل ؟

الحقيقة إن الجهود التنظيمية المعاصرة قل أن أضافت شيئاً إلى اللحمة التي صنعها التاريخ و التراث . بل الحقيقة أننا كنا مستهلكين للتاريخ و للتراث إلى حد أو إلى آخر . و كنا مبددين في ثروة نحمد الله أنها من الوفرة و الغنى بحيث لم تتبدد عن آخرها .

كانت العصبية التنظيمية تنوف كثيراً على ما يتطلبه الانتماء التنظيمي ، و كانت التنظيرات التحليلية و العقائدية تغرق في المواضيع حتى الابتعاد عن بداهة الموضوع الأصلي ، و كان إتقان الكلام يغدو بديلا لإتقان العمل ، و كان شكل الجماعة مغنيا عن روح الجماعة و عن مؤسسة الجماعة . و كم عرفت الساحة الفلسطينية من أوصاف يطلقها بعض الفرقاء على بعض : فهذه جبهة الرفض و تلك جبهة القبول ، و هذا يمين المقاومة و ذلك يسارها و هذا عدمي مغامر ، و ذلك يساري طفولي . و لقد مرت المقاومة الفلسطينية ـ في لبنان خاصة ـ بأيام لم يبق فيها تنظيم إلا اشتبك بالسلاح مع التنظيم الآخر ، بالتتابع و بالتبادل ، و كان ذلك قمة التبديد .

ما من مناضل فلسطيني لا يذكر تلك البلايا التي ابتلينا بها يوماً . و ما من مناضل فلسطيني إلا أدرك في لحظة ما ، أن صحائف الخلافات الأيديولوجية ، و نزعات العصبوية الحادة ، تساقطت كأوراق الخريف كلما استهدف العدوان البري أو الجوي أو البحري جميع الخنادق و المكاتب و المخيمات و القواعد .

فأول ما في النفس من موضوع الحوار الوطني ، هو أن القضية الفلسطينية لا تحتمل الخلاف . و ليس من الضروري أن نصل إلى (منعطف خطير) أو (مرحلة حساسة) لكي نسارع إلى الحوار . كما أنه

ليس من الضروري أن نتعرض للقذائف التي تتساقط عشوائياً على رؤوس الجميع لكي نعرف أننا مقترنون اقترانا بدهياً في المصير .

بل و أبعد من ذلك : يجب أن يرجع بنا التفكير و التأمل و النظر في دواعي الوحدة والتكاتف و الترابط و التضامن ، نحو يوم جلس فيه حلفاء الحرب العالمية الأولى ، ليجعلوا من بلادنا و شعوبنا موضوعاً لصفقة الغنائم ، و توزيع مناطق النفوذ ، لا فرق بين مشرقي و مغربي ، وشمالي و جنوبي .

نحن مازلنا نعيش امتدادات ذلك الزمن و آثاره فينا . و قد أفرخت نكبة (سايكس - بيكو) نكبات مشهودة في أمسنا القريب و يومنا الحاضر .

من هنا فإن الحوار الذي يستهدف الوحدة ، يجب أن يتمثل هذه الخلفية بزخمها ، و أن يجري بروح الوحدة و إرادة الوحدة ، و التصميم على الوحدة .

و إذا كان البعض يقولون إن الحوار أصبح ضرورة ماسة لمناسبة اقتراب مفاوضات الوضع الدائم والترتيبات النهائية ، فإنني أقول إن الحوار الوطني ضرورة ماسة لإظهار التجاوب المفروض مع عبرة تاريخنا الحديث كله و هي العبرة التي تقول : إن وسيلة الأقوياء إلى ابتلاعنا كانت تقسيمنا إلى دول وطوائف . و أن نكبة التجزئة هي أم النكبات جميعاً .

لن نكون جادين مخلصين في النية التي تنشد أي تقدم إلا إذا كانت الوحدة بشتى مستوياتها أولوية مقررة مفروغا منها . ذلك أنها الدرس الأول المستفاد من تجربة قرن كامل ، وهي الشرط المحتوم إذا كنا نريد أن نقيم إرادة تواجه التحديات التي تحيط بنا من كل جانب .

و من هنا أيضاً فإن الحوار الذي يقتنع بإصدار بيان مشترك أو وثيقة حد أدنى أو قاسم مشترك ، لن تغير من واقعنا شيئاً و إنما يكون الحوار منتجاً إذا نجمت عنه برامج عمل و تقاسم وظائف و تنسيق خطط و تحريك جموع .

و يتطلب الوصول إلى هذا المستوى تغييراً في النوايا أولاً و قبل كل شيء . إذ ينبغي التخلص من الميل القديم إلى تسجيل المواقف من أعلى المنابر و عدم الاكتراث بالمآل العملي . و يتطلب ثانياً التمييز بين الهدف الوطني الذي لا يختلف عليه أحد ، و بين الهدف الذي تستطيع قوانا المعبأة أن تحققه في مدى منظور . و ضمن ذلك تمييز آخر بين صورة العالم كما تمليه دواعي الحق و العدل و كما نتمناه ، و صورته الفعلية كما أملتها دواعي المصالح والميول المنحرفة عن جادة الحق و العدل . و أية و ثيقة تحسب أنها تخاطب التاريخ و الأجيال لمجرد أنها تحمل مطالب حبيبة إلى النفوس ، هي وثيقة لن تكون في خاطر التاريخ و الأجيال و لكن الوثيقة التي تشق طريقاً إلى واقع الحياة و تقترب من الهدف البعيد بما توفره من إمكانات هذا الاقتراب ، هي الوثيقة التي سيذكرها التاريخ و التي نبني عليها مراحل قادمة و وثائق لاحقة .

إننا لانشير إلى توصية بعينها ينبغي أن تتضمنها الوثيقة التي قد تصدر عن اجتماعات الحوار الشامل . و لكننا نشير إلى تغيير مطلوب في النفسية و العقلية ، و إلى تقدير دقيق لقوانا و قوى الآخرين ، و إلى الحصافة اللازمة لمعرفة النقطة التي يبدأ منها العمل ، و تكمن بين الأماني الوطنية و بين الواقع غير المؤاتي . كما نشير إلى التصميم الجديد على أن يقود الحوار إلى تنسيق فاعل بين القوى على أرض النضال ،

ويكون دليلاً لكل طرف على حدة و لمجموع الأطراف معاً ، وفق نظرة استراتيجية تستشرف مدى لا يقل عن عشر سنوات مثلاً . فنحن الفلسطينيين و إخوتنا العرب ، دأبنا على اتخاذ ردود الأفعال منهجاً واستجابة عصبية تؤدى إلى سلسلة من الفعاليات ، ما تلبث أن تتلاشى بزوال المسبب و قلّما حافظنا على برنامج طويل الأمد تقوم به مؤسسة جماعية طويلة العمر . إن ما ندعوه بالمؤسسة الجماعية شيء بائس لدينا سواء على صعيد السياسة أو على صعيد الاقتصاد أو حتى على صعيد العمل الاجتماعي . و قد آن لنا أن نستوعب هذا الدرس المستفاد من تجربة قرن كامل و نمتلك شجاعة مواجهة النفس و التواضع أمام الدرس المستفاد .

وليس كثيراً على الفلسطينيين ، وهم أشد من اكتوى بنار الفشل، و تحمل جريرة الضعف العربي و الإسلامي ، أن يقفوا على مشارف القرن الحادي والعشرين ، موقفاً نقدياً لمسيرة قرن كامل فائت و يتوصلوا إلى برنامج عمل يأخذ طريقه إلى الإنجاز ، و لا يكون حظه كحظ مئات الخطب التي ألقيت من فوق عشرات المنابر .

نشر في جريدة الحياة الجديدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢م

ثلاث مسائل ذات بال على هامش الحوار الوطني

أستطيع القول ، بثقة تامة ، أن الروح التي سادت مؤتمر الحوار الوطني بنابلس يوم الخميس السابع و العشرين من شباط (فبراير) الماضي ، كانت رائعة . و يصدق هذا الوصف على حصيلة الأفكار التي عبر عنها المشاركون في الحوار . و ليس من قبيل المجاملة أن أشير إلى أن وراء غالبية المشاركين ، إن لم يكن وراء كل واحد منهم ، تاريخاً حافلا و تجربة عريضة في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، سواء قادة الفصائل والتنظيمات الذين جاؤوا يمثلون منظماتهم ، أو الشخصيات المستقلة أصلاً و المستقلة حاضرا . و سواء أولئك الذين جاؤوا من مواقع في السلطة أو الذين جاؤوا من خارجها .

كانت روح الحوار رائعة ، لأن المشاركين فيه ، على اختلاف أيديولوجياتهم و منطلقاتهم و مواقفهم و خلفياتهم ، امتلكوا إرادة ظاهرة ، و باطنة على الوصول بالحوار إلى الاتفاق . و كانت حصيلة الأفكار رائعة لأنها تناولت مسألة المصير الوطني من زوايا شاملة ، كما مسّت قسطاً حسناً من نقاط البحث التي يتضمنها سؤال كبير خيّم على قاعة المؤتمر ، و هو : ما العمل ؟

و مع أن كل متكلم كان يستعين بذخيرته الأيديولوجية الخاصة للتعبير عن اقتناعه القوي بضرورة رص الصفوف ، فسمعنا عن " التناقض الرئيسي مع الاحتلال ، و عن " حشد جميع القوى في مرحلة التحرير الوطني " و عن " القواسم المشتركة بين الجميع " و عن " الانفتاح الطوعي على الآخر " و عن " تكامل الجهد الوطني " و عن " القاعدة

السياسية العامة " و عن " الائتلاف الوطني " إلا أن المستمع الذي عاصر طويلاً ظاهرة اليافطات و الألوان و البيارق ، و الذي أدرك - حتى قبل أن نحشر معاً في المضيق الذي نحن فيه الآن - ضآلة الأسباب الصميمية التي تقضي بتنوع الاجتهادات في الشأن الفلسطيني البسيط الواضح ماضياً وحاضراً ، لم يكن ليخفى عليه أن أصحاب الرايات ، مهما ثابروا على إعلاء راياتهم المميزة فقد وصلوا في قرارة أنفسهم إلى النقطة التي اتضح إزاءها أنهم غير مختلفين عن الآخرين ، ذلك الاختلاف الواسع الذي حسبوه ذات يوم . و تأكد لهم أن جزءاً جوهريا من الإختلاف كان يرجع إلى التباين في تقدير قوى الذات الفلسطينية و حلفائها مقارنة بقوى الخصم و حلفائه ، و بالتالي إلى ما يمكن لفن الممكن أن يحققه في اللحظة التاريخية المعنية ، بغض النظر عن المبادىء و الشعارات .

الحقيقة أن شعبنا العربي الفلسطيني واحد موحّد تجاه نظرته إلى قضيته الوطنية و فهمه لها ، دون فروق حقيقية ، و دون اشتراطات مسبقة، لا لأن الخطر الداهم كان ماثلاً منذ البداية فحسب ، ولكن لأن حجم الوطن ، و نسيج الشعب ، و طابع علاقاته و طبيعة قضيته ، قد نفت و جاهة الاختلاف الجدّى ، و كان لتوالى المعارك الوطنية طوال سنوات القرن، أثره في استنباط عبرة التسلح بالوحدة الوطنية ، وعدم وجود بديل لها . وهى قد أثبتت وجودها وجدواها دائماً ، قاعدة متواترة ، لا يزيدها الشذوذ عنها إلا برهاناً .

لذلك فإن روعة الإرادة التي تمثلت في الحوار الوطني ، ناجمة في الأساس عن كونها عودة إلى الروح الشعبية ببداهتها التي تفصح عن نفسها في أوساط غير المثقفين - ربما - أكثر من أوساط المثقفين الذين قد

يسيرون في ركب التحليلات القولية حتى يتوهوا . و كل من لامس مشاعر الناس في الشارع الفلسطيني ، أحسّ باللهفة و الترقّب اللذين أبداهما عامة المواطنين ، انتظاراً لما سيسفر عنه الحوار الوطني من موقف صحيح ، هو موقف وحدة الصف ووحدة الكلمة و وحدة الفعل .

بيد أن المرء يتمنى ، لو أمكن للحوار الوطني في أدواره القادمة أن يعزز مجموعة من المفاهيم و المدركات الضرورية التي يمليها حوارنا مع التجربة و مع الماضى الوطني . و في تقديرى أن الحوار الوطني ، إذا اقتصر على ترديد مقولاتنا القديمة ، مع شيء من الفبركة التي يتطلبها الظرف الجديد ، فلا جدوى منه . و إنما يكتسب كل منا بعداً جديداً وأفقاً جديداً إذا صمّمنا على تفّهم الخلل الذي حدث في ماضينا الذي أورثنا هذا الحاضر الفقير .

المسألة الأولى

إن خطورة التحديات الراهنة ، متمثلة في الهجمة الاستيطانية في جبل أبو غنيم و غيره ، و متمثلة في مجمل السياسات الاسرائيلية بمضمونها الاستيطاني الاقتلاعي في القدس و غيرها ، يجب أن لا تكون بمثابة ظرف يوجب اللقاء والحوار ، دون ربط هذا الظرف بما هو أبعد زمنيا ، و ما هو أشمل موضوعيا . فالاتحاد و التجمع في مواجهة الخطر الداهم هو اتحاد و تجمع دفاعى انفعالي ، يمارسه البشر كما تمارسه قطعان الغنم بالغريزة . أما قادة النضال الفلسطيني الذين ورثوا تجربة غير منقطعة، عمرها ثلاثة أجيال ، خلال قرن واحد ، والذين ملكوا تراثا نادرا في الفكر و في الممارسة جميعا ، فإن عقيدتهم في الاتحاد الوطني ينبغى أن تتعرف إلى جذورها في حقيقة التخلف الشامل الذي تعانية أقطار الوطن

العربي و العالم الإسلامي ، و ما يمليه هذا التخلف من ضرورة نفض العقلية و العادات و الأساليب التي تحرس التخلف ، و هو واجب على جميع الطلائع التي تشبّعت بهذه الرؤية . و ينبغي من ناحية أخرى أن نستشعر التحدى الشامل البعيد فيما أفصحت عنه السياسات الاسرائيلية من معنى يتعدى واقعة النفق أو واقعة أبو غنيم و ما شابههما إلى معنى أخطر و أفظع و أجدر بالفهم ، و هو ذلك الإصرار المنهجي من جانب الحكومات الاسرائيلية على جعل مشروع السلام القائم بمثابة هدنة مفروضة على الجانب العربى فقط ، يجرى أثناءها إضعاف الجانب الفلسطيني على جميع المستويات ، عبر مجموعة سياسات مترابطة مبرمجة ، في الجوانب السياسية و الاقتصادية و الزراعية و المائية و المدنية ، بحيث لايملك الفلسطينيون شيئاً من أمور أنفسهم ، و لا يجدون خياراً إلا أن ترحل غالبيتهم إلى ما وراء الحدود . و معنى ذلك أن الوجود الفلسطيني بأسره ، و بكل معنى الكلمة ، مهدد تهديداً حاسما في مهلة غير بعيدة .

(أى مصير - مثلا - ينتظر مليون مواطن فلسطيني في قطاع غزة، حين تعمد الحكومة الاسرائيلية إلى حفر سلسلة من الآبار على طول حدود القطاع ، تقيم عليها صفاً من مصائد المياه الجوفية، لحرمان القطاع من التسرب الطبيعي للمياه القادمة في الشتاء من المنسوب المرتفع لجبال الضفة الغربية إلى المنسوب المنخفض عند البحر ، علماً بأنه سبق للإسرائيليين أن أقاموا في قلب القطاع مجموعة مستوطنات ، تربّعت فوق الأراضي التي تشتمل على البحيرات الجوفية للمياه العذبة الصالحة للشرب وحوّلتها فيما بعد بواسطة ماكينات الضخ ،إلى داخل الخط الأخضر ٠٠ ؟!)

هذا مثال بسيط معبر ، يتعلق بماء الشرب وحده ، وهو يغنينا عن أمثلة لا تنتهى ، لو ضربنا أمثلة من قضايا المعابر أو الزراعة أو العمل والعمال أو الاستيراد والتصدير ناهيك عن الإستيطان المستوطنات و القدس و هويات المقدسيين و ممتلكاتهم .

أمام هذا الواقع القسرى لا يجوز التردد لحظة واحدة بصدد مسألة الوحدة الوطنية ، ومواجهة المستقبل صفًّا واحداً و قلباً واحداً ويداً واحدة .

و إلى أن نصل إلى وضع نستكمل فيه - على الأقل - الشروط الأساسية الحيوية لكيان وطني متحرر من هيمنة الاحتلال ، فإن الوحدة الوطنية ينبغى أن تتمتع بقوة المعطيات التي لاجدال حولها و لا خروج عليها لأى سبب مهما بلغت وجاهته ، بغض النظر عن البرامج والاشتراطات .

سيقول البعض إن ذلك يعطى السلطة التنفيذية القائمة قوة إضافية في حين أن العديد من ممارساتها على الصعيد الداخلي يحتاج إلى تصحيح . فليكن . فإن أحدا لا يخطر بباله جديا ، مع ذلك ، أمر تداول السلطة في هذه الظروف الانتقالية . و الإصلاح ممكن من خلال المجلس التشريعي إذا عرف كيف يستفيد من خبرة العام الماضى وصنع لنفسه سياسة خاصة بالمرحلة و لكن إذا سلمنا - من قبيل التجريد - بأسوأ الاحتمالات و هي أن طريق الإصلاح مسدود بالمرة ، و أقمنا موازنة بين المزية التي يوفرها رص الصفوف في مواجهة سياسات الاحتلال ، و بين الضرر الناجم عن تزويد السلطة التنفيذية بقوة إضافية على الصعيد الداخلي لرجحنا المزية على الضرر لأن السلطة تبقى سلطة وطنية تجهد للتحرر من الاحتلال و التخلص من قيوده .

و لذا فإنني من القائلين ، بأن الوحدة الوطنية ينبغي أن تتحقق بفاعليتها القصوى دون شروط مسبقة ، و من القائلين في الوقت ذاته أن مطلب التصحيح و التقويم مطلب ملح ، لا يجوز إغفاله و لا التهاون فيه ، و ذلك من داخل الإطار لا من خارجه ، و بأسلوب الحوار لا بأسلوب الخصومة اللدودة . و لدىّ اقتناع قوى بأن التواجد داخل المؤسسة ، و رؤية جوانبها ، والإسهام بطاقة حقيقية فيها ، لا يوفر فرصة مؤكدة للإصلاح فحسب ، ولكن يزوّد طالب الإصلاح بنظرة أصوب و أعمق إلى نقاط الخلل و سياسة معالجتها .

المسألة الثانية

تتعلق هذه المسألة بالقصور المزمن في فاعلية العمل الجماعي الفلسطيني والعربي . وقد كان من الملاحظات المتواترة في تاريخ حركتنا الوطنية الفلسطينية ، كما في الحركات الأخرى في الوطن العربى وديار الإسلام ، فشل المؤسسة الجماعية وهزال العمل الجماعي .

لقد انعكس تخلفنا عن الثورة الصناعية ، التي أدت في الشرق والغرب إلى تعزيز فكرة المشروع الجماعي وتقدير جدوى الإنتاج الكبير ، وأكسبت الناس هناك عادات معينة تحولت إلى قيم ثابتة ، ومنها إعلاء قيمة الوقت و قيمة المثابرة وقيمة الإبداع والاختراع وقيمة التخصص ، انعكس تخلّفنا عن ذلك على عملنا السياسي . وإذا كنا قد شكّلنا أحزاباً وجمعيات على غرار الأجنبي ، فإننا لم نقبل على تلك المؤسسات (ويمكننا أن نعمم ذلك على الاقتصاد)، إلا بعقلية الفرد والعشيرة . وقد اتسم عملنا السياسي بأسلوب الهبّات و ردود الأفعال دون أن يتسم بالمواظبة التي تراكم الإنجازات . واتسم بالتنافس على المراكز ، دون أن تعار أهمية

للمعرفة التخصصية ، ورافق ذلك تخلف آخر عن علم الإدارة وفنونها ، وهى من لوازم العمل الجماعي مهما كان نوعه .

وقد أرسيت عبر السنين عادات في اجتماعاتنا ومؤتمراتنا شكّلت نوعاً من العقل العام الخطابى لدى المشتغلين في السياسة وفحوى هذا العقل تعليق أهمية مبالغ فيها على الكلام في حد ذاته ، دون التدقيق في برنامج العمل الذي يتعين أن ينجم عن الكلام . ومن مظاهر ذلك أننا استخدمنا الشعارات الكبيرة بغرض تسجيل المواقف ، دون أن نقدر تقديرا حقيقياً هل في وسعنا أن نخدم تلك الشعارات حقاً ؟ وهل في وسع المشاركين لنا أن يقدموا لها شيئا ؟ وما هي المهمات التفصيلية الصغيرة التي توصلنا إليها ؟ و لقد تكلمنا عن حقوقنا وأمانينا دون أن نعرف كيف نكون مهيئين لانتزاعها ، واستدفأنا بانفعالاتنا ، وتعابيرنا، دون أن نحافظ على حرارتها في عمل كل يوم . وحين كنا نخسر معركة فإننا لم نراجع أسباب الخسارة إلا لنضعها جميعاً ، دون استثناء ، على عاتق الاستعمار والصهيونية . ثم كنّا نردد في الاجتماعات اللاحقة كلمات كبيرة، ونستحسن إطلاق التهديدات والنعي على من لا يعطينا حقوقنا كاملة غير منقوصة ، ناسين أن ضمانة الحصول على الحقوق هي مبلغ القوة في حوزتنا ، وأن خصومنا يرصدون قوانا ويعرفون عنها كل شيء ، ويعملون بدأب على الفوز في التسابق إلى القوة . وكانت قوانا في معظم الأوقات تبقى على حالها في انتظار أعجوبة ترفدها . وكان لدى البعض منا نوع من التفاؤل المفرط أحيانا ، حين نملك اليوم مالم نكن نملكه بالأمس ، و تعقد المقارنة بين أمسنا و يومنا ، مع أن التفاؤل الحقيقي إنما يكون إذا قارنا بين يومنا ويوم غيرنا ، وكان الميزان في صالحنا .

مازال للعقل الخطابي وجود في اجتماعاتنا ولايقلل من هذه الحقيقة أن كثيرا من المتحدثين هجروا الصيغ البلاغية إلى أساليب جديدة من الكلام الذي يكتسي بطابع العلم والموضوعية واستخدام المصطلحات المستحدثة . فالقضية ليست قضية التخلص من سحر البلاغة وإنما المعوّل على فحوى الأقوال ، وهل تكون دليلاً إلى عمل مناسب في زمن معين ، أم تكون بادرة لياقة أو تسجيل موقف أو ما شابه .

إن المرء ليدرك أن الخروج من إسار عادات متوطنة طال عليها العهد ، ليس بالأمر الهيّن . ولابد من أجيال حتى يكتمل التغيير المطلوب ، وذلك كلما تعلق الأمر بالعقلية وبالاعتياد .غير أن للإيمان معجزاته. والبشر في التاريخ بادلوا واقعهم تأثيراً بتأثير . و يمكن للإرادة الحقة أن تجد في ثورة الاتصالات وسهولة انتقال المعلومات في عصرنا ما يساعد على اختصار الوقت وسرعة التعلم . كما نجد في ماضينا وتراثنا ما يساعد على إحداث تطور سريع في الأخلاق والسلوك .

لقد أصبح هذا كله محتوماً ، إذا كنا لا نريد أن نذعن للمصير المحتوم الذي يجهزه لنا خصومنا .

المسألة الثالثة

إذا كانت هناك وحدة وطنية ، وكان هناك تقدير لأهمية العمل الجماعي وروحة وآلياته فإن مسألة تقرير مايمكن عمله تفصيلاً من قبل فرقاء الحركة الوطنية في الظروف الراهنة ، هي لب النتيجة المتوخاة من الحوار الوطني .

وسواء كان نهج نتنياهو ووزارته أمراً جديداً ، أو كان تصرفاً قياسيًا في سلسة تصرفات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨

حتى اليوم فقد بلغ الأمر الحد الذي يستلزم تصدياً شاملاً على المستوى الجماهيري .

من الصعب تخيل الأعمال التي يمكن أن تخاض بها معركة التصدى للاستيطان . ولكن الحس الشعبي قادر على إبداع الأساليب المناسبة . و يحتاج التحرك الشعبي إلى رعاية تعززه وتقوده من طور إلى طور وتمنع عنه العناصر الغريبة التي تندس لإفساده أو تشويهه أو ممارسة التخريب باسمه . وتلك هي مهمة القيادات التنظيمية التي تقوم بدور الطلائع اليقظة.

وعلى الجبهة الداخلية ثمة مهام عديدة جداً ، تتصل بتعزيز الروح المعنوية والاهتمام بتربية الأجيال الناشئة ، والإسهام في بناء المرافق العامة وتنظيمها والمحافظة عليها . فليس مال الدول المانحة أو اعتمادات المشاريع الحكومية وحدها هي التي تبنى البلد . إنّ يد الشعب العاملة ، وعينه الحارسة تفعل ما لا يفعله المال ولا يغنى عنه شيئاً .

والصورة التي نحاول رسمها بالكلمات ، هي صورة منظمات وأحزاب تشكّل فرق عمل ميدانية ، تولى أوجه النقص والفوضى والتخلف جهداً تطوعيا، يشرف عليه اختصاصيون في مجالات الزراعة والهندسة الميدانية والعمران والنظافة ، وفق برامج مناسبة لكل بيئة من البيئات ، وذلك بالتعاون مع هيئات الحكم المحلى في المناطق المختلفة .

ليكن السباق بين التنظيمات في هذه المرحلة سباقاً في إنجاز أعمال تطوعية تساعد على بناء ما تهدّم وإصلاح ما فسد خلال سبعة وعشرين عاماً من الاحتلال الذي ترك كل شيء مدمراً .

ذلك لأن الصورة الأخرى لن تكون إلا صورة منظمات وأحزاب تحترف التنظير وإطلاق الشعارات

وإصدار بيانات لا يقرأها غير كتابها مع ما يرافق ذلك من نقار وتشاحن وادعاء يؤدى إلى انفضاض الجمهور الحقيقي ، وبقاء زمرة من محترفي العمل المكتبي والاحتفالي، يدور بعضهم وراء بعض في انتظار مغانم مأمولة .

إنّ فرق العمل التطوعي بقيادة الكوادر القيادية هي المخرج التنظيمي في زمن لم تعد فيه للأيدلوجيات تلك الجاذبية القديمة . وأن يجتمع قادة الأحزاب والتنظيمات في إقليم من الأقاليم أو حتى قرية من القرى لدراسة احتياجات المنطقة ، ولتوزيع الأعمال على الأنصار المتحمّسين ،خير ألف مرة من مضغ الكلام واعتياد الكسل .

"وقل اعملوا ، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/٣/٨م

بعد يوم الأرض .. مطلوب يوم للإنسان الفلسطيني

حقاً ، إن الأرض مخضبة بالدم .

كذلك بدأت في الجليل و المثلث قبل إحدى و عشرين سنة ، و كذلك تستمر ، عاماً بعد عام ، و يبدو أن الراحل الغالي طالب الهندسة عبد الله خليل صلاح وأخاه النابلسي هيثم منصور ، لن يكونا الشهيدين الأخيرين في ذكرى أيام الأرض القادمة .

و كون يوم الأرض الأول قد اندلع في الجليل والمثلث ، إثر مصادرات واسعة لأراضي المزارعين الفلسطينيين آنذاك ، و مواجهة مظاهراتهم بالحديد و النار ، و القتل و الجرح ، دل دلالة بليغة بشكل خاص، فوق دلالات سابقة ، أن السياسة الإسرائيلية الحقيقة ، لا ترمي إلى التعايش و الاقتسام اللذين هما روح كل تسوية ، و اللذين طالما روجت لهما اندعاية الإسرائيلية حينما كانت القوة الإسرائيلية عاجزة عن فرضهما بالقوة ، و إنما ترمي إلى القضم و الهضم اللذين هما روح الاغتصاب ، و اللذين لم تتوقف عنهما على الرغم من قيامها بضم الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ إلى الجنسية الإسرائيلية . (فأنت تبقى أيها الفلسطيني الإسرائيلي بالتجنس عربياً بالأصل . و لهذا يجب أن تنزع منك أرضك . و أنت لست هندياً أحمر تماماً ، و الزمان ليس هو القرون الوسطى . و لذا فإن المجزرة الخاصة بك ، سوف تستخدم كل وسيلة متحضرة ، لا يعوزها التخريج القانوني ، لسحب الأراضي سحباً من تحت أقدامك . و قتلك ليس حتمياً إذا لزمت الصمت . فهناك مناص من القتل ، هو برامج الترحيل ،

المجهزة لك على مدى طويل ، انسجاماً مع العصر المتقدم ، و متطلبات الديمقراطية و حقوق الإنسان (في الهجرة) ! و هي الحقوق التي ناضل اليهود أيام الاتحاد السوفييتي نضالاً مريراً حتى حصلوا عليها ! أما إسرائيل فقدمتها لك مع أصدق التمنيات برحلة سعيدة لا تعود منها إلا زائراً سائحاً وفي جيبك جواز سفر أجنبي و حفنة دولارات .) !!

و مصادرة الأراضي لمجرد أن أصحابها فلسطينيون بالأصل – حتى و إن حملوا الجنسية الإسرائيلية - يثير السخرية المريرة من ادعاء المدعين بأن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط ، بل و يثير السخرية من جميع هيئات و منظمات و لجان حقوق الإنسان ، التي تتوقف طويلاً أمام انتهاك الحقوق الفرعية للأفراد هنا وهناك، ولا تتوقف أمام حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في الحياة فوق أرض بلادهم .

أية ديمقراطية هذه ، التي تحتفظ بمجموعة أشكال و واجهات : مثل الانتخابات العامة والمجالس النيابية و حرية الصحافة و استقلال القضاء ، إذا كان مواطنو الدولة من العرب الفلسطينيين ، ملاحقين في كل شبر أرض يخص مدنهم و قراهم ، أو في الحقيقة ما تبقى من تلك المدن و القرى بعد أن تعرضت لحملات مصادرة متلاحقة منذ قيام إسرائيل ؟ و هل من الديمقراطية في شيء أن تربض فكرة نفي الأخر عن أرضه ، في صميم المؤسسة السياسية و العسكرية الإسرائيلية ، فضلاً عن قطاع عريض من الجمهور ؟ بل هل من الديمقراطية في شيء - و الشيء بالشيء يذكر - أن تظل معاملة المجالس المحلية العربية في " واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط " قائمة على تمييز صارخ بين هذه المجالس و بين مجالس المدن و القرى اليهودية ، فلهذه الأخيرة ميزانيات ميسورة لما هو ضروري و ما

هو تطويري ، و للأولى جفاف الريق حتى في نطاق صرف رواتب الموظفين ، مع أن الضرائب و التكاليف واحدة ؟ و هل من الديمقراطية في شيء أن تنفق أموال الضرائب التي يدفعها (الوسط العربي) كما يحلو للإسرائيليين أن يطلقوا على المواطنين العرب ، لصالح المستوطنين اليهود القادمين من أربعة أركان الكرة الأرضية؟

أليست هذه الديمقراطية هي عيد المساخر بعينه . وفيها يتمسخر أناس ، و يقدم إلى مذبح العيد آخرون ؟

إذا كان في الوسع استنتاج نتائج سياسية من خلال هذه الأمور ، فهي أن ديمقراطية إسرائيل تخفي أخطر الميول للتسلط ، إذ يسود التحيز ضد الإنسان العربي ، و يتخذ هذا التحيز مسلك انتزاع الشروط الأساسية الحيوية التي تعتمد عليها الحياة ، و يجري ذلك على النحو الذي لا مراجعة معه و لا استشعار لما يعنيه ذلك بالنسبة للإنسان العربي . بينما يحل المستوطن اليهودي محله مزوداً بثقل الآلة العسكرية مباشرة، و بتشجيع مادي لإقامته و رفاهيته .

ولا يريد الإسرائيليون ضم العرب إلى الدولة ، حفاظاً على (نقائها) اليهودي كما لا يريدون أن يقيم العرب كياناً مستقلاً ، خوفاً من مستقبل هذا الكيان . و هم لا يريدون أن يقيم في فلسطين من العرب إلا عدد مرقوم ، خشية توالدهم و زيادتهم الطبيعية . فماذا يتبقى ؟ هل إلا التهجير سريعاً أو بطيئاً ، حسب دواعي الحال ؟

و عندما يخرج الفلسطينيون دفاعاً عن الأرض ، و لا يبالون بالسقوط شهداء ، فإنهم يختزنون هذه المعاني في قرارة نفوسهم . و يستوي في هذا الشعور العرب تحت احتلال ١٩٤٨ و العرب تحت احتلال

١٩٦٧، و لذلك كان يوم الأرض يوماً فلسطينياً شاملاً ، بدأ في الجليل و المثلث و ما زال يمتد في كل مكان ، و هو يغذي الوحدة الطبيعية القائمة بين الفلسطينيين بقوة جديدة اسمها الاشتراك في مواجهة المستقبل المعتم . و تكاد عبارة " ليس لدينا ما نخسره " تنطبق على الفلسطينيين بأكثر مما تنطبق على أي أحد في العالم .

و تكتمل الحرب على الفلسطينيين بالأسلوب الذي ينتهجه الإسرائيليون في معاملاتهم أفراداً . و ذلك ما يتطلب تخصيص يوم للإنسان مقابل يوم الأرض .

يؤمن الإسرائيليون عموماً أن اليهودي ، لكونه يهوديا يفوق العربي إجمالاً . فالعامل اليهودي أفضل من العربي ، و الأم اليهودية أكثر حناناً وعطاءً من العربية ، و الجندي الإسرائيلي سيد جنود العالم ، و ليس العرب وحدهم. وقليل بين الإسرائيليين من هو مستعد للنظر في الأسباب الموضوعية في تقييم الظواهر. و بالنسبة إلى العرب حصراً ، من الواضح أن الإسرائيليين يعتقدون ، بوجه عام ، أنهم موجودون لخدمة الإسرائيليين وأنه إذا كان هناك مبرر لاستبقاء عدد مرقوم من العرب داخل إطار " الدولة العبرية " فإن ذلك المبرر هو لزوم ذلك العدد المرقوم لأداء أعمال قطاع الخدمات التي لا يرغب العمال اليهود في أدائها.

وفي حين يرى أصحاب الأعمال اليهودية أن العامل العربي في المناطق المحتلة أوفر تكلفة و أكثر إنتاجاً من العمال الآسيويين القادمين من الفلبين مثلاً ، فإن أصواتاً تتعالى داخل إسرائيل لتنبح العمال العرب ، لأنهم يحملون جرثومة الإرهاب ! و واقع الأمر أن المأساة الوطنية والاجتماعية والمهنية للعمال الفلسطينيين مأساة مطبقة . فلم يكف على

الصعيد الوطني أن مادة عملهم ذهبت إلى مجتمع غير مجتمعهم ، و أنهم قدموا عمالة رخيصة لمشروعات تعمير على الأغلب ، سيسكنها المستوطنون الذين جاءوا ليزيحوهم في النهاية من أرض بلادهم ، و إنما رافق ذلك كله أن عدت سلطات الاحتلال فرصة العمل منة على العامل العربي و فضلاً . وجعلت الحرمان من تصريح العمل عقوبة تستخدمها لدى كل بادرة مقاومة من جانب الشعب الفلسطيني . و مفهوم أن الأجهزة السرية الإسرائيلية التي تملك من الصلاحيات أكثر كثيراً مما يبدو على السطح استخدمت تصاريح العمل لمحاولة تجنيد عناصر مختارة من بين العمال لصالح أجهزتها التجسسية . و في البرهة الأخيرة عمدت إلى تخيير كل عامل بين أن يرتبط بها أو أن يفقد فرصة العمل . و ذلك كله لقاء أجر تسترده إسرائيل عن طريق احتكار البيع في السوق الاستهلاكية لنفسها ، بأسعار فاحشة ، مقابل بضاعة مشكوك في مواصفتها الصحية .

و تقتصر تصاريح العمل على الأفراد الذين تجاوزوا سن الشباب، و معظمهم أرباب أسر. و يضطر هؤلاء إلى هجر مضاجعهم في الفجر مبكرين لكي يضمنوا الوصول إلى أماكن العمل في وقت مناسب صباحاً. وهم يعملون ساعات طويلة ، و يعودون في آخر النهار منهكي القوى و قد هدهم العمل الشاق و زحام المواصلات و قلة ساعات النوم غالباً . و لذلك أثاره التراكمية الضارة على أوضاعهم الأسرية و الاجتماعية ، ناهيك عن تردي المستوى الثقافي .

و لما كانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء العمال تعمل في ظل نظام المياومات والأعمال المتقطعة، فإنهم محرومون من سائر الحقوق التي

يتمتع بها العامل النقابي في إسرائيل أو في أي بلد على الإطلاق. و تؤدي أحوال الإغلاق و الحصار إلى إكمال حلقة الحقوق الضائعة .

و واضح أن العامل الفلسطيني مخصص - كما قلنا - للعمل في قطاع الخدمات و الأعمال التي لا تقتضي مهارة و لا تمنح مهارة ذات بال . و هم مستبعدون - حتماً - من الصناعات الهامة و الدقيقة .

و يلح على التفكير دائماً أن هيكل العمالة الفلسطينية لم يتأسس على قاعدة المنشآت الإنتاجية الفلسطينية، و إنما وفقاً لاحتياجات سوق العمل الإسرائيلية . ففي السنوات العشرين الماضية على الأقل، كانت لدى إسرائيل مشاريع عمرانية واسعة بالنظر لأولوية استجلاب المهاجرين اليهود (من الاتحاد السوفييتي خاصة) ، و في السنوات ذاتها تزايدت معدلات النمو الاقتصادي تزايداً ملحوظاً . و اغترفت سوق العمل الإسرائيلية من الخزان المغلق في الضفة و القطاع ، و استوعبت الأيدي الشابة و استوعبت حتى أطفالاً هجروا مقاعد الدراسة ليلحقوا بمستوى المعيشة الذي ازداد ارتفاعاً . و كان العمل في قطاع البناء يستأثر بالنسبة الكبرى من العمال .

و المغزى الذي يشير إليه هذا الوضع من وجهة النظرة الفلسطينية يبعث على القلق. فيكاد يكون مستحيلاً، وفقاً لأحسن التوقعات ، أن تتمكن سوق العمل الفلسطينية المحدودة من استيعاب هذه الأعداد من العمال و لو بعد حين . كما أن طموحات الاقتصاد الفلسطيني إلى بناء صناعات فنية دقيقة و صناعات خفيفة لا تحظى بتلبية ملائمة تبعا للوضع الذي شرحناه . و معنى ذلك أحد أمرين فإما أن يبقى العمال الفلسطينيون مرتهنين لسوق العمل الإسرائيلية مهما تكن شروطها و مواصفاتها. أو أن

تضطر أعداد كبيرة منهم إلى الرحيل حالما تتهيأ أمامها فرصة لذلك . و في الحالتين يتكبد الإنسان الفلسطيني مزيداً من العناء و الخسارة و الشقاء .

و يتحمل الإسرائيليون سجلاً حافلاً ضد حقوق المناضل الفلسطيني، سواء من تعرض للتحقيق أو من ألقى به في ظلمات السجون . فالمعاملة التي لقيها هؤلاء و هؤلاء تحتاج إلى مجلدات . و التعذيب المخطط المدروس (الشرعي) ، و التعذيب الآخر المرتجل ما زال حديث الصحف ، حتى اضطرت بعض جماعات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة نفسها لذكره في تقاريرها .

لا عذر أبداً للفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال ! لا وجاهة أبداً في دوافعه و أسبابه . و إذا كانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تدعو المقاومين إرهابيين و مخربين ، فإن المحققين في أقبية المخابرات اعتادوا أن يطلقوا عليهم أوصافاً يعف اللسان عن ذكرها .

و ترتهن سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الحاضر آلاف المعتقلين و السجناء الفلسطينيين خلافاً للاتفاقات الملزمة التي وقعت عليها مع الجانب الفلسطيني . و هي مصممة على قبض ثمن جديد لكل دفعة يتم إطلاق سراحها .

إن حريات الفلسطينيين المصادرة منذ احتلال عام ١٩٦٧ في الضفة و القطاع ، لا تثير في الإسرائيليين أي اهتمام . و يقف الجنود الإسرائيليون في المعابر ليمنعوا صاحب الوطن من الدخول إلى وطنه ويحولوا بين المغترب الفلسطيني و زيارة أهله و أقربائه . وما لنا والمعابر إذا كان أهل الضفة ممنوعين من زيارة القطاع ، والعكس صحيح أيضاً ، بل إذا كان أهل القدس محرومين من زيارة أقربائهم في الضفة !

و بعد : أليس مطلوباً يوم للإنسان الفلسطيني المصادر، على غرار يوم الأرض الفلسطينية المصادرة ؟!

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣م

إلى متى يبقى هؤلاء الأبطال في السجون؟

مازال أربعة آلاف أسير فلسطيني ، بينهم ألف و مائتا موقوف إدارياً ، يقبعون في سجون الاحتلال بعد انقضاء ثلاث سنوات على توقيع اتفاقية طابا (أوسلو) ، التي تعهدت حكومة إسرائيل بموجبها بالإفراج عنهم ، و لا سبب لذلك إلا ما يطلقون علية في العادة : الدواعي الأمنية ، و هي جهة جاهزة دائما لترتديها الدوافع الكيدية و بواطن الطمع و التوسع و الإضرار بالفلسطينيين . و لو أن أربعة آلاف يهودي منعوا من مجرد السفر من بلد إلى بلد في العالم ، لانفتحت الأبواق بأعلى صوتها ، توزع تهم اللاسامية و الإرهاب و إنتهاك حقوق الإنسان على كل من هب و دب من عباد الله . أما الفلسطينيون ، فالعزاء فيهم بارد ، كأنما وقوع الأذى بهم واقع على كوم من الحجارة أو من رمال الصحراء ، أو كأن حادثة الزمان التي جمعت بين القادمين اليهود الطارئين ، و بين العرب أهل البلاد في فلسطين ، جعلت هؤلاء الفلسطينين متلبسين بذنب لا يغتفر !

في سجون مجدو و شطة و الدامون و كفار يونا و تلموند و الرملة و عسقلان و بئر السبع و نفحة ، يرتهن السجانون هذا العدد الكبير من الفلسطينيين الذين تطلق عليهم سلطات الاحتلال وصف " السجناء الأمنيين " . أي الخطرين على الأمن ، و يطلق عليهم شعبهم العربي الفلسطيني لقب " الأبطال " مستذكراً بخشوع أن نضالهم و تضحياتهم كانت ثمناً لا يتجزأ من عدة الطرف الفلسطيني على مائدة المفاوضات التي سماها السلام . فالسلام لم يكن صدقة تصدق بها أحد على الفلسطينين .

وهذا العالم الذي يدين بالقوة لا يعطى شيئاً للعاجزين . و هؤلاء الأبطال وأمثالهم كانوا حاضرين ، في ذهن المفاوض الفلسطيني كما فى ذهن المفاوض الإسرائيلي ، لأنهم عامل من العوامل الذي أثبتت وجودها في رصيد شعبها وفي موازين الصراع . و هم باختصار كانوا عنصراً مؤثراً فى إيصال الطرفين إلى قرار السلام . فالمفاوض الإسرائيلي خشى امثولتهم إن تنتشر فى المنطقة و تلهم الأجيال الشابة على نحو متواصل ، و المفاوض الفلسطيني أحس بالثقة و بشيء من التكافؤ ، لأن لديه ما يدفع عنه شبهة العجز المطبق .

و إذا كان السلام يفتح صفحة جديده حقا ، فقد كان على الاسرائيليين أن يعترفوا بفضل هؤلاء في الحساب الختامي على السلام الذي تحقق وأن يحترموا بطولة هؤلاء الأبطال و تفانيهم فى معركة شعبهم ، فتلك هي سماحة السلام ، و هذه هي الطريقة الوحيدة التي تطوي بها صفحات الماضي .

و لكن بدلاً من ذلك ، عمدت سلطات الاحتلال إلى مسلك لا يمكن وصفة إلا بإنه نوع من التنكيل بالاسرى ، ونوع من الكيد للسلطة الفلسطينية المسؤولة عنهم والمدينة لهم ، و نوع من التنكر والتجاهل لحاله السلام التى يفترض أنها قائمة !

تتلذذ الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بعذاب الفلسطينيين ، و تعلم إن في مدن و قرى و مخيمات الضفة و القطاع بيوتا حزينة لغياب الأب أو الابن أوالاخ أو الأخت أو الزوج ، بيوتاً منطوية على ألمها و انتظارها ، و عائلات تعاني العوز والفاقة ، و مشاريع أفراح معطلة ، و مسئوليات تنتظر من يحملها ، و أيام غير محسوبة من أعمار الأسرى وأعمار أحبائهم

المنتظرين ! و أكثر من هذا : تعلم تلك الحكومات أن الأسرى إذا خرجوا من سجونهم سيكونون عناصر بناء وأعمار لمستقبلهم و مستقبل أقربائهم . ومع ذلك ، فإن هذا الكيد لهم و لسلطتهم ، و التنكر للالتزام الصريح بإخلاء سبيلهم ، هو الموقف الذي يضاف إلى " منظومة " مواقف سلطات الاحتلال و الذي يتضمن تجاهل جميع التعهدات التى وقعت عليها هذه السلطات فى اتفاقيات دولية و بحضور الشهود الدوليين .

إن سلطات الاحتلال غير مبالية البتة بما يترتب حتماً على هذا التنكر من فقدان للثقة بالسلام و بالاتفاقيات الدولية . وفي حين تنادى الدعاية الإسرائيلية الموجهة إلى البلدان العربية بإجراءات بناء الثقة ، فإنها لاتجد ما تقوله حول ما تقوم به السياسات التنفيذية الجارية من نقض هذه الأقوال من أساسها .

لقد بعث أسري سجن عسقلان إلى المجلس التشريعي الفلسطيني برسالة تتحدث عن هذه المعانى المريرة . وهي رسالة لا يمكن إن يغفل عن دلالاتها الا الجاهل الغرير أو المتعجرف المغرور . انهم يقولون : " تدركون الأوضاع التى آلت إليها قضية الأسرى فى سجون الاحتلال ، و الحال السيئ الذي بلغه جيش الأسرى في ظل عملية السلام الجارية ، التي مازلنا نسدد فواتير أجحافها من أعصابنا و عقولنا و أجسادنا " ثم يسألون اخوتهم في الخارج بمرارة : " أي بلاد تحررونها دون تحرير العباد ؟ ! " ولا زلتم عاجزين عن حل قضايا الأسرى بدءًا من تأمين السيجارة للأسير ، مروراً بتأمين حقه في الزيارة ، و انتهاء بتحريره من قيود الأسر ". و هم يصفون وضعهم في السجون بأنهم " رهائن لدى العدو ، و فرائس للألم وللتدمير المنظم واليومي للإرادة وللمعنويات ". و يتحدثون

عن " فائض من كبار السن العجزة والمرضى والمعاقين وهم يعانون سكرات الموت " .

و الغريب و المحير في وسط هذه السياسات الاسرائيلية المنفذة على الأرض ، أن يقف أحد الإعلاميين الإسرائيليين في مؤتمر صحافي عقد في عاصمة عربية قبل أيام ، ليتساءل دون إن يطرف له جفن : لماذا تكون العلاقات بين العرب و اليهود مقتصرة على الحكومات ، و لماذا لا تحب الشعوب العربية شعب إسرائيل ؟ و لماذا لا تبدي محبة و تقبلاً للتطبيع و للعلاقات السلمية ؟! .

ترى .. هل كان ذلك سؤالاً جديا ، أم أنه مقصود لتلفيق دعوى أمام من لا يعرف الحقيقة من الأجانب المشاهدين ، بأن العرب سلبيون تجاه السلام ، بعيدون عن فضيلة المحبة ؟

فإذا كان السؤال جديا ، فإنه يضعنا أمام عقلية و نفسية من طراز شاذ . طراز يوقع الأذى الفاحش بالآخرين ، و قد بلغ من النرجسية و الوحشية الحد الذي يظن معه أن أذاه الفاحش إنما هو عسل و سكر و منحة سخية ، يجب أن يقابله الآخرون بالشكر و العرفان .

و إذا كان المقصود تلفيق دعوى ضد العرب كما أسلفنا ، فإن السؤال في حد ذاته صنف من صنوف الحرب التى تشن على العرب دون توقف ، في مختلف المجالات ، و على رأسها المجال الإعلامي هل نحن في حاله سلام أم في هدنة مؤقتة ؟

من الواضح إن الأسرى الذين هم على احتكاك يومي بحراسهم ، يشعرون بزيف التوجه للسلام عند الطرف الآخر . و أكثر ما يلفت النظر فى حديثهم ذكر " التدمير المنظم واليومي للإرادة و المعنويات " و يعني ذلك

وجود برامج موضوعه من قبل اختصاصيي الحرب النفسية للتنكيل بهؤلاء الأسرى و تهديم معنوياتهم . و يجرى تنفيذ هذه البرامج ، مع سبق الإصرار ، من قبل طواقم السجانين المدربين الذين أصبحوا يشكلون قطاعاً كبيراً من الموظفين داخل الاجهزه الإسرائيلية ، و ذلك لكثره السجناء الفلسطينيين الذين سيقوا إلى السجون طيلة زمن الاحتلال ، و مورست عليهم فنون التعذيب النفسي و الجسدي وفق آخر ما توصلت إليه التجارب فى الزنازين و غرف التحقيق .

إن رسالة الأسرى إلى المجلس التشريعي تثقل على الضمير الحي ، و تتراءى عباراتها المريرة فى كل ساعة ، لاسيما ساعة الرقاد ، بعد نهار عمل طويل هو مع ذلك معدود من مزايا الحرية ، فتضيف عنصراً جديداً من عناصر الشك في هذا السلام الكسيح . و في حين أن أحداً من المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية لم يدخر وسعاً في المطالبة بإطلاق سراح الأسرى في كل مناسبة ، فإن مرارة كلماتهم المحقة ، تطلق الهواجس و تأنيب الضمير في نفس كل من يعيش خارج السجن .

نشر في جريدة النهار بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٤م

لمصلحة من تغيب الملايين ؟

من معالم المرحلة التي نمر بها اليوم في وطننا العربي من أقصاه إلى أقصاه انعدام الحيوية والفاعلية في الحياة السياسية . وتكاد جميع النشاطات تنحصر في الدائرة الرسمية أو شبه الرسمية في كل بلد بينما جرى تهميش الملايين ، عن طريق تهميش المؤسسات الشعبية و الأحزاب و النقابات . وسط ما يشبه حروبا أهلية أو حصارا دوليا في الدول التي تعد مفتاح القوة و التأثير .

و ربما شعر حتى المسؤولون الرسميون في العديد من البلدان بالحاجة إلى إسناد الموقف الشعبي لهم في مناسبة أو أكثر ، أمام الحجر الذي فرض عليهم ، و القيود التي كبلتهم بها الهيمنة الأمريكية و لعل ما يجري في القدس مثال ساطع على ذلك . فمن الصعب تصور مسؤول عربي ينطبق عليه هذا الوصف بمعنى الكلمة ، لا يحس بالغضبة أو تأنيب الضمير أمام عملية التهويد المسعورة للمدينة المقدسة . و كلهم يعلم بالتفصيل حقائق مروعة عن الحملات المتواصلة للاستيلاء على الأراضي و العقارات و تهجير المواطنين العرب أو إخراجهم من القدس حتى وصلت الحملة قلب المدينة و المسجد الأقصى المقدس .

إن التصريحات التي يدلي بها المسئولون العرب ـ و المسلمون أيضاً ـ حيال خطورة ما يجري ، تصريحات ناطقة بالعجز حتى عن قول كلمة تتكافأ مع وزن الأحداث التي تجري في القدس ناهيك عن العجز المزمن في مجال الفعل و المقارعة .

لا يمكن أن يكون مسئول عربي واحد موافقا على ما يحدث للقدس . و لكن عدم موافقته ، يستوي مع الموافقة مادامت النتيجة واحدة في الحالتين .

و إذا كانت الأنظمة مضطرة إلى الإذعان للمعطيات الدولية ـ التي تتلخص في الضغط الأمريكي المعزز بتغلغل فاحش في داخل مفاصل الحكم في معظم البلدان العربية ـ فقد كان ينبغي على الأقل ترك هامش حقيقي تتحرك فيه المؤسسات الشعبية ، بحيث تحفظ ماء وجه الوضع القائم ، وذلك أضعف الإيمان .

و لكن الحاصل اليوم أن جماهير الأمة وضعت في حالة من التغييب و القسر و الخوف ، مما أدى بها إلى هجر الشأن العام ، و انكباب الناس أفراداً على ما يهم حياتهم اليومية و مصالحهم الذاتية .

و يبدو أن ذلك كان من جملة المخططات الكبرى الشاملة التي نفذها الأمريكيون بوسائلهم في البلاد العربية على الرغم من ادعائهم حراسة الديمقراطية و تبشيرهم بها ديانة هم رسلها و دعاتها و مركز هيكلها المقدس .

و عملية (التغييب) و (النفي) التي اتبعتها معظم الأنظمة العربية ، كانت سبباً رئيساً لفشل عمليات التنمية الاقتصادية و البشرية في أنحاء الوطن العربي طوال العقود الماضية من الخمسينيات حتى اليوم و سوف تبقى هذه العملية سبباً رئيساً للفشل في المعارك المحتومة التي تخوضها الأمة .

و حيث تعذر على الحاكم إلغاء الأطر الشعبية و الحزبية المعارضة فإنه عمل بدأب على تزوير تلك الأطر أو إفسادها و بالإجمال عمل كل ما يمكن عمله لحصرها ضمن دائرة الموالاة .

كيف يمكن الخروج من هذا المأزق ؟

إنه سؤال اللحظة الراهنة . فقد وصلت المخططات الأجنبية في بلادنا إلى الحد الذي يهدد بالإفلاس لا الثروة العربية وحدها بل المقدسات العربية والإسلامية و ما يحدث في القدس هو أكثر من تهديد و هو بصقة في وجه كل إنسان في المنطقة و صفعة على قفا الجميع دون استثناء .

نشر في مجلة الموقف بتاريخ يوليو /١٩٩٧م

هذه هي مصر
فلنتذكر في ٢٣ يوليه ....

لمصر العظيمة مكانتها الخاصة ، التي أهلها لها تاريخ موغل في الحضارة ، و موقع فريد بين قارتين ، و مساهمة قيادية في حياة المنطقة ، و كانت ثورة ٢٣ يوليه تجليا عظيماً للريادة المصرية في الثورة و التحرر و الخلاص من ربقة الاستعمار في العصر الحديث .

و يطول الحديث عن مصر الشقيقة الكبرى و عن ثورة جمال عبدالناصر ، و عما جسدته في المنطقة من قدرة تبعث على الثقة في الذات ، و آمال في الوحدة و المستقبل المنشود . و كانت شخصية عبدالناصر بمكوناتها و مواهبها و عنادها عاملاً ضخماً في هذا التجسيد ، و في إطلاق حركة الجماهير العربية في الشارع العربي و ما زال في مصر رجال يملكون ذلك الوهج نفسه و ما زالت الآمال تتعلق بمصر وسط الظلام الذي يخيم على العالمين العربي و الإسلامي و سوف تبدأ التحولات حين يكون أوان التحولات في هذه المنطقة و انطلاقا من مصر و من قيادات مصر .

و يحلو لنا في الذكرى الخامسة و الأربعين لثورة ٢٣ يوليو أن نستذكر - نحن الفلسطينيين هنا في قطاع غزة - أن تلك الثورة قدمت لنا منذ عام ١٩٥٢ ما كان يلزمنا و نحن خارجون من حرب ١٩٤٨ و من آثارها المروعة . قدمت لنا الأمن و الأمان ، و قدمت لنا العلم و المعرفة ، و قدمت لنا الأمل و الطموح ، و حافظت على شخصيتنا و مقوماتها ، وصانت عروبة القطاع على مدى عشرين سنة متتالية .

طبقت ثورة ٢٣ يوليو على قطاع غزة قانون مجانية التعليم في جميع مراحله أسوة بما أصبح معمولاً به في مصر نفسها بعد الثورة ، حين وقف طه حسين وزير التربية و التعليم آنذاك يقول إن العلم يجب أن يتاح للجميع كما يتاح الماء و الهواء . و كان من أثر مجانية التعليم و فتح الأبواب على مصراعيها للراغبين فيه أن أفاد الفلسطينيون في قطاع غزة من هذه الفرصة ، و حتى أوشكت الأمية أن تنتهي بيننا في منتصف الستينيات ، و أصبحت نسبة المتعلمين إلى تعداد السكان من أعلى النسب في العالم كله .

و لم يتوقف التعليم عند حد الشهادة الثانوية ، و إنما انفتحت أبواب الجامعات لطلاب قطاع غزة و اتسع قلب مصر الكبير لمطامح أشقاء خارجين من نكبة و مأساة ، و ينشدون التعويض و التسلح بالعلم لأنفسهم مستقبلاً لائقاً .

و بفضل تلك الميزة التي تمتع بها الفلسطينيون في قطاع غزة ، أمكن للأبناء الخريجين في كل عام من تلك الأعوام المباركة أن يلتحقوا بالأعمال في الدول العربية الشقيقة بالخليج و السعودية و ليبيا ، و أن ينتشلوا عائلاتهم في الوطن من العوز و الفاقة ، و أن ينفقوا على تعليم أجيال من الإخوة والأخوات الصغار وكلها قصص مشرفة في تاريخ الكفاح الفلسطيني على الصعيد الاجتماعي ويجب أن لاينسى أحد أنها كانت قصصاً أسهمت مصر الشقيقة فيها بدور البطل الخفي .

و مصر الثورة هي التي شجعت و ساندت إقامة الكيان الفلسطيني و بادرت إلى تأسيس جيش التحرير الفلسطيني و كان بوسع عبدالناصر لو كان مراده البقاء على كرسي الحكم فقط أن يتخلى عن فلسطين و بذلك

يتخلص من مجابهة أخطر أعداء الأمة ، و لكنه كان رجل عقيدة و مبدأ و ظل رجل عقيدة و مبدأ حتى النهاية .

و بعض المغرضين غير الأبرياء ، و بعض المتخبطين الأبرياء توقفوا عند بعض السلبيات التي اتسم بها الحكم الناصري و عند الشدة التي عالج بها خصوم خطه السياسي ، فكتبوا كتابات تقطر بالمرارة و التجني على عهد الإدارة المصرية بقطاع غزة متناسين أو ناسين أن جوهر السياسة المصرية كان الوفاء للقضية الفلسطينية و العطف و الحدب على جماهير الشعب العربي الفلسطيني فمصر هي التي أدخلت الطالب الفلسطيني إلى كليات جامعاتها بمعدل دون المعدل المتاح للطالب المصري في ذلك العهد ، و مصر هي التي منحت التاجر الفلسطيني حق الاستيراد دون تحويل عملة و جعلت من سوق قطاع غزة سوقاً أكثر إزدهاراً من الأسواق المصرية نفسها ، و سمحت للمستهلك المصري أن يشترى من القطاع و أن ينفق مدخراته في القطاع دون أن يخطر ببال القيادة السياسية المصرية حساب الربح و الخسارة إذ كانت فكرة إنعاش هذه البلاد هي الفكرة المهيمنة على عقل عبدالناصر و مشاعره القومية .

أما نكسة حزيران يونيو ١٩٦٧، فقد أصابت العرب و مصر بينهم ، و لم ننفرد بها وحدنا و قد تكلمنا في المادي و في المحسوس ، و لم نتكلم في النظري و الفكري و ذلك رغبة في تقريب الموضوع إلى جميع الأذهان .

أما حديث الأفق القومي لثورة ٢٣ يوليه و مشروعها الوحدوي الذي يبقى مشروع المستقبل فذلك ما يحتاج إلى حديث أطول .

نشر في مجلة الموقف بتاريخ يوليو/١٩٩٧م

الفصل الثالث

تحت قبة المجلس التشريعي

في مطلع ١٩٩٧

المجلس التشريعي الفلسطيني .. كشف حساب*

جرى افتتاح المجلس التشريعي بغزة يوم ٧ / ٣ / ١٩٩٦ ، بجلسة احتفالية ألقيت فيها الخطب و أقسم الأعضاء اليمين ، ثم انتخبوا هيئة مكتب الرئاسة (الرئيس و نائبين له و أمين السر) . و حدث ذلك كله وسط جو من البهجة و الاستبشار إذ كانت فرحة النجاح في الانتخابات العامة طازجة ، و الربيع في مطالعه يؤذن بسنة طيبة بعد شتاء ماطر ، و الناس يتوسمون خيراً في نوابهم المنتخبين الذين رفعهم الشعب إلى مقام النيابة بإقبال منقطع النظير على صناديق الاقتراع في جميع الدوائر ، و هو الإقبال الذي عبر في حينه عن رغبة طال كبتها ، و قد ترجمها الآن فعل ملموس ، مراده التأكيد أن الاحتلال ذهب إلى غير رجعة ، و ها نحن أمام بداية سياسية جديدة نصنعها بأنفسنا لأنفسنا ، أحراراً ، في بلد حر ، نفعل ما يفعله الأحرار في بلاد حرة ! .

و في قطاع غزة الذي احتضن ذلك الاحتفال كان تاريخ السابع من آذار (مارس) تاريخاً عزيزاً في حد ذاته ، يعيد إلى الأذهان انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من القطاع في ٧ / ٣ / ٥٧ ، و يستدعي إلى المخيلة ذكريات المهرجانات و الاحتفالات التي ظلت تقام طوال عشر سنوات ، حتى جاء الاحتلال الثاني في الخامس من حزيران ١٩٦٧ فعطلها كما عطل كل مظهر وطني و طمس كل فرحة شعبية .

---

* كان الكاتب يشغل منصب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عند نشر هذا المقال

و مع أن المجلس التشريعي بادر بعد ذلك بقليل إلى تشكيل لجانه المختلفة (وهي إحدى عشرة لجنه) نذكرها على التوالي :-

١. القدس
٢. الأراضي والاستيطان
٣. شؤون اللاجئين و الفلسطينيين في الخارج (و تشمل المغتربين و النازحين)
٤. السياسية (و تشمل المفاوضات و العلاقات العربية و الدولية)
٥. القانونية (وتشمل الدستور والقانون والقضاء وشؤون المجلس)
٦. الموازنة
٧. الاقتصادية (وتشمل الصناعة والتجارة والاستثمار والإسكان والتموين والسياحة و التخطيط)
٨. الداخلية (و تشمل الأمن و الحكم المحلي)
٩. التربية و لقضايا الاجتماعية (التربية والتعليم والثقافة والإعلام والشؤون الدينية والآثار والشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والعمال والأسرى الشهداء والجرحى والمقاتلين القدامى والطفولة والشباب والمرأة) .
١٠. المصادر الطبيعية و الطاقة (وتشمل المياه والزراعة والريف والبيئة والثروة الحيوانية والصيد البحري) .
١١. الرقابة العامة و حقوق الإنسان و الحريات العامة .

مع ذلك فإن زمناً لا يقل عن شهر آخر قد انقضى ، ما بين اضطلاع لجنة مختصة منتقاة بمهمة وضع مسودة النظام الداخلي الذي سيحكم إجراءات المجلس و علاقاته ، و بين إقرار هذا النظام من قبله .

العمر الحقيقي للمجلس إذن يقل عن السنة بحوالي أربعة شهور . و لذلك لم أشأ أن أعنون هذه المقالة " المجلس التشريعي بعد عام " و هو العنوان الذي اقترحه على بعض الزملاء أعضاء المجلس بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد (١٩٩٧) .

تسعة شهور تقريباً .. هي الفترة الصافية التي أتيحت حتى الآن لعمل المجلس التشريعي . و تلك حقيقة غابت عن كثير من الناس بمن فيهم بعض أعضائه أنفسهم ، مع ملاحظة أن هناك من لم تغب عنهم تلك الحقيقة ، و لكنهم تجاهلوها لغرض في نفس يعقوب .

ما الذي فعله المجلس التشريعي خلال هذه الفترة ؟ و ما الذي كان يستطيع فعله خلالها ؟ و ما الذي كان يجب أن يفعله ؟ .

ليس من قبيل الإنصاف وحده ، و إنما من قبيل الموضوعية ، كان يتعين إلقاء هذه الأسئلة و أخذ الفترة الزمنية في صميم الحسبان ، من قبل جميع الأفراد و الجهات التي انبرت لعملية التقييم و عمل الحسابات . ذلك أن محاسبة الوليد غير محاسبة الراشد . و المجلس التشريعي مازال في أول أطوار صباه و هو كيان مبشر بخير كثير .

إن كاتب هذه السطور عضو من أعضاء المجلس ، و لذلك يخشى أن يداخله ما يداخل النفس عادة من محاباة الذات و الرضا عنها ، أو محاباة الفصيل الذي ينتمي إليه و الرضا عنه . و لكن مما يطمئنني أنه - كاتب السطور - بلغ مبلغ الشيخوخة ، و لم يعد سهلاً على ذاته أن تغلب موضوعية الشأن الذي يتحدث عنه .

و بحكم هذه الشيخوخة فقد بات يعرف أن الأعمال كالأشجار ، تحتاج إلى زمن لابد منه كي تعطي ثمرة طيبة . و هذه سنة كونية . و يقدر

هذا الشيخ أيضاً أن أمنيات التغيير و التطوير و التحسين التي تحدث في النفوس الشابة تحرقاً ، و أحياناً تمزقاً ، هي أمر مطلوب و مرغوب ، فلا تقدم و لا تطور دون مثل أعلى . و إنما يكون الخوف من ذلك إذا وقع المتحمسون في ما يسمى (حرق المراحل) أو (الرؤية مفردة الجانب) بحيث يقفزون عن الواقع بأثقاله نزوعاً إلى المثال الذي يتحرقون إليه ، فتكون النتيجة أن لا يحملوا ـ في هذه القفزة ـ الواقع الذي طمحوا إلى النهوض به ، و الذي جعلوا رسالتهم أن يحملوه معهم إلى الأمام ، بل يصبحون في واد و الواقع في واد آخر. و لا يقل عن ذلك خطورة أن يصبح الشيوخ أسرى الواقع القائم ، و أن يتعللوا بالمعاذير التي يزينها لهم ثقل العمر عليهم ، فيعتادوا عادة هجر المثال ، و يبطئوا و تيرة التقدم ، وتكون النتيجة أن يصبحوا جزءاً من ثقل الواقع لا أداة في تغييره .

لا ينبغي للطموح إلى الارتقاء أن يغفل عن رؤية الواقع من زواياه المختلفة ، أو أن يغيب عن باله أن الهدف هو حمل ذلك الواقع إلى الأعلى ، و ليس تسجيل أرقام قياسية في قفزة الفرد خارجاً عنه .

و لا ينبغي للرؤية الناضجة و للتقدير السليم أن يغفل عن أن الغاية من النضج و التقدير السليم هو حمل الواقع إلى الأعلى ، و ليس اتخاذ الذرائع و اصطناعها لإطالة حالة السكون .

من هنا جعلنا الأسئلة الثلاثة :ـ سؤال الإنجاز الذي حققه المجلس ، وسؤال الممكن وسؤال الواجب أو الأمنية، منطلقاً لكشف الحساب .

❋ ❋ ❋

لما كان أول مهام المجلس سن القوانين ، فإن الحديث عن منجزاته التشريعية يأتي في المقدمة :

أولاً :ـ سن المجلس لنفسه قانون نظامه الداخلي . وهو يتألف من مقدمة وتعريفات وخمسة أبواب ، يتناول الأول أحكام افتتاح المجلس ، ومكتب المجلس ، و كيفية انتخابه . و يتناول الثاني انعقاد الجلسات ، ومحاضر الجلسات والجلسات السرية ، ونظام الكلام في الجلسات ، وإسقاط العضوية . ويتناول الثالث تشكيل اللجان ، وأعمال اللجان ، ويتناول الرابع مشروعات القوانين و الاقتراحات ، والأسئلة و طلبات المناقشة ، والاستعجال في النظر ، و قفل باب المناقشة ، وأخذ الرأي . ويتناول الخامس حصانة الأعضاء ، والعرائض والشكاوى ، والإجازات والغياب والمحافظة على النظام في المجلس ، والاستقالة ، و أحكاماً عامة .

و بديهي أن مجلسنا استفاد من الأنظمة الداخلية التي سنتها لنفسها البرلمانات الأخرى ، مع الأخذ بالحسبان خصوصية الوضع الفلسطيني وطموحات الشعب و نوابه ، و هو المنهج الذي جرى إتباعه فيما بعد لدى سن القوانين الأخرى .

و بناء على أحكام النظام الداخلي ، احتفظ المجلس لنفسه بجميع الحقوق و الصلاحيات المعروفة تطبيقاً لمبدأ توزيع السلطات (الذي يطلق عليه بعض فقهاء القانون مبدأ الفصل بين السلطات) ، بما في ذلك حقه في منح الثقة للوزراء و حجبها عنهم ، و حقه في المساءلة النيابية للوزراء عبر آليات توجيه الأسئلة و الاستجوابات . كما أحاط أعضاءه بحصانة تضمن لهم أداء عملهم بحريه تامة . و أقر النظام الداخلي حق كل فلسطيني في رفع عريضة أو شكوى فيما له صلة بالشؤون العامة . و هذه مجرد أمثلة على محتويات النظام الداخلي .

ثانياً :ـ سن المجلس للبلاد القانون الأساسي (الدستور) الذي استغرق إقراره بالقراءة الأولى جهدا و وقتا ملحوظين . و هو يتألف من مقدمة و ستة أبواب . يتناول الأول فلسطين و علاقتها بالوطن العربي الكبير ، و التعريف بنظام الحكم ، و تحديد عاصمة للبلاد ، و المصدر الرئيسي للتشريع ، و لغة البلاد ، و علمها ، و الجنسية ، و التأكيد على مبدأ سيادة القانون أساسا للحكم . و يتناول الثاني الحقوق و الحريات العامة بما فيها المساواة أمام القانون ، و الحرية الشخصية ، و ضمانات الأفراد في مواجهة الإجراءات الشرطية و القضائية ، و حرمة المساكن ، و حرية العقيدة و العبادة و ممارسة الشعائر الدينية ، و حرية الرأي والنشر ، و حرية الإقامة و التنقل ، و حرية النشاط الاقتصادي ، و الحق في خدمات التأمين الاجتماعي و الصحي و معاشات العجز و الشيخوخة ، و رعاية أسر الشهداء و الأسرى و رعاية الجرحى والمتضررين و المعاقين و الحق في المسكن و الحق في التعليم و كفالة استقلال الجامعات و المعاهد و مراكز البحث العلمي ، و الحق في العمل ، و الحق في المشاركة في الحياة السياسية و تشكيل الأحزاب و النقابات و ما في حكمها و الحق في التصويت و الترشيح ، و الحق في تقلد المناصب و الوظائف العامة ، والحق في عقد الاجتماعات ، و الحق في تأسيس الصحف و سائر وسائل الأعلام ، و حرية الوصول إلى مصادر المعلومات ، وعدم جواز إبعاد الفلسطيني عن ارض الوطن ، ورعاية الأمومة و الطفولة ، وحقوق الأطفال في الحماية و الرعاية الشاملة باختلاف وجوهها ، و حق التقاضي ، وإنشاء مؤسسه مستقلة لضمان حقوق الإنسان . و يتناول الباب الثالث السلطة التشريعية و يضم معظم النصوص الواردة في النظام الداخلي

للمجلس ، لاسيما تلك المتعلقة بعلاقة السلطة التشريعية بغيرها من السلطات . و يتناول الباب الرابع السلطة التنفيذية ، و يتحدث عن الرئيس و انتخابه ، و اليمين الذي يؤديه ، و مدة الرئاسة ، و شغور المنصب ، ومهام الرئيس الأساسية في القيادة العليا للقوات الفلسطينية و تعيين ممثلي السلطة لدى الدول و المنظمات و الهيئات الأجنبية ، و سلطته في إصدار القوانين و في التقدم بمشروعات قوانين ، و حقه في العفو عن العقوبة أو تخفيضها ، و حقه في إصدار قرارات لها قوه القانون (في حالات خاصة) ، و حقه في تعيين نائب له ، و تحديد مخصصات الرئيس و تعويضاته بقانون .

كما يتحدث الباب الرابع عن مجلس الوزراء وتعيينه واستقالته ، ومنحه الثقة من قبل المجلس التشريعي ، و اليمين الذي يقسمه الوزراء ، و إحالة الوزراء للتحقيق و المحاكمة ، و يتحدث الباب عن اختصاصات مجلس الوزراء و اختصاصات الوزير في إطار وزارته ، و إلزامه بتقديم تقارير تفصيلية دورية إلى مجلس الوزراء . كما يتناول هذا الباب تنظيم قوات الأمن و الشرطة ، و الإدارة المحلية و اختصاصاتها ، والإدارة العامة ، و المالية العامة و بضمنها الضرائب و الرسوم و تحصيل الأموال العامة و إجراءات صرفها ، و السنة المالية و الموازنة العامة وسلطة النقد و المصارف و منح الامتيازات أو الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة العامة ، و إنشاء ديوان للرقابة المالية والإدارية.

و يتناول الباب الخامس السلطة القضائية و استقلال القضاء و تشكيل الهيئات القضائية و اختصاصاتها ، و إنشاء مجلس أعلي للقضاء ، و تعيين النائب العام ، و تنفيذ الأحكام القضائية ، و حكم الإعدام .

و يتناول الباب السادس أحكاما عامة و انتقالية تتحدث عن نشر القوانين في الجريدة الرسمية وعن فترة سريان القانون الأساسي و عن تعديله ، وعن سريان القوانين الحالية ما لم تكن بعض أحكامها مخالفة للقانون الأساسي .

لقد كان وضع القانون الأساسي بأبوابه الستة عملاً كبيراً بمعنى الكلمة . و خلال وضع مسودته استعين بالإطلاع على أحدث الدساتير ، وحرص المجلس على تضمينه مواد مستفيضة لضمان الحقوق و الحريات العامة ، و إخضاع جهات التنفيذ لرقابة النواب . و لعله من أكثر الدساتير في العالم حرصا (يبلغ مبلغ الوسوسة) على تأمين استقلالية السلطات ، و ضمان حريات المواطنين ، بل أنه يتضمن مادة لا مثيل لها في دستور معروف ، تنص على أن " كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان ، و غيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون ، جريمة ، لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم و تضمن السلطة الوطنية الفلسطينية تعويضا عادلا لمن وقع عليه الضرر " . و يجدر بالذكر أن المجلس استعان في وضع القانون الأساسي بواحد من أكبر أساتذة القانون العام في مصر ، و هو الدكتور محمد ميرغنى خيري . أستاذ كرسي القانون العام بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ، فضلا عن أساتذتنا في جامعة الأزهر و منهم عميد كلية الحقوق الأستاذ محمد على أبو عمارة و الدكتور فتحي الوحيدى و الدكتور موسى أبو ملوح ، كما استعين بالتعديلات التي أحدثها مركز الحقوق في جامعة بيرزيت على

المسودة الأصلية التي و ضعتها لجنة القانون بالمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الدكتور أنيس القاسم .

ثالثاً :- سن المجلس للبلاد قانون انتخابات الهيئات المحلية ، وهو يتألف من خمسة عشر فصلا تتناول إدارة الانتخابات ، والدوائر الانتخابية ، وحق الانتخاب ، وسجلات الناخبين ، والاعتراض على سجل الناخبين ، و الترشيح للرئاسة و العضوية ، والدعاية الانتخابية ، و أوراق الاقتراع ، و الاقتراع ، و أوراق الاقتراع الباطلة ، ونتائج الانتخابات ، والطعن في نتائج الانتخابات و شغور مركز الرئيس أو العضو ، و جرائم الانتخابات .

و لعل من ابرز التعديلات التي أدخلها المجلس التشريعي على مسودة المشروع ، جعل انتخاب رئيس المجلس المحلى مباشراً من قبل الجمهور . و مهما يكن الأمر فان هذا القانون ذو صفة إجرائية تنظيمية . و قد اقترن بموافقة رئيس السلطة ، و أصبح قانونا مقراً ، و أصدر وزير الحكم المحلى تصريحا في الصحف يحدد موعد انتخابات الهيئات المحلية في شهر نيسان (إبريل) القادم . و أياً ما كان الموعد فسوف تعقد الانتخابات على ضوء أحكام هذا القانون .

رابعاً :- سن المجلس للبلاد قانون الخدمة المدنية وهو يتألف من ستة أبواب . ويتناول الأول تعريفات و مبادئ عامة ، كما يتضمن فصلاً ناظما لديوان الموظفين العام و محدداً مسؤولياته و صلاحياته و يتناول الثاني تصنيف الوظائف الحكومية و فئات الموظفين ، و كذا التعيينات ، وفترة التجربة ، وتقييم الأداء ، والترقيات . ويتناول الثالث رواتب

الموظفين وعلاواتهم ، والحوافز والعلاوات التشجيعية ، والنقل والندب والإعارة ، و واجبات الموظف و سلوكه الوظيفي ، والإجراءات والعقوبات التأديبية . و يتناول الرابع الإجازات، و التغيب عن العمل ، والتوقيف عن العمل ، و إصابة العمل . و يتناول الخامس أحكام إنهاء الخدمة . ويتناول السادس أحكاماً عامة و انتقالية .

وحتى لحظة كتابة هذا المقال ، ما تزال اللجنة القانونية بالمجلس مدعومة بأعضاء ذوى خبرة ، و بعدد من كبار موظفينا الخبراء ، و بينهم الدكتور عاطف علاونه و الدكتورة غانية ملحيس ، و خبراء معينون من وزارة الصحه و وزارة التربية و التعليم و وزارة العمل ، يواصلون اجتماعاتهم بغية وضع جدول الفئات الوظيفية و الدرجات (و يتضمن أيضا الحد الأدنى للمؤهل العلمي و سنوات الخدمة المطلوبة للتعيين أو الترقية على أول مربوط الدرجة) و جدول سلم الرواتب و العلاوات و جدول العلاوة الإدارية .

بقى أن نقول في ختام هذا العرض ، أن المصاعب التي تحيط بعملية سن القوانين ، لا تقتصر على حداثة العهد بهذه المهمة الفنية الدقيقة ، ولا على الظروف الشاذة التي يمارس خلالها النواب هذا الواجب ، و إنما تتعدى ذلك إلى كون كل قانون من القوانين التي أشرنا إليها ، قد أثار جدل ا، أحيانا معركة (ربما باستثناء قانون انتخابات الهيئات المحلية ، الذي هو قانون أجرائي بحت تقريبا) .

وآخر هذه الجدالات الساخنة يدور الآن حول قانون الخدمة المدنية الذي يمس شريحة واسعة من الناس ..

أثارت المادة (٣) من قانون النظام الداخلي للمجلس زوبعة لدي مناقشتها في الجلسات الأولي . و تتعلق هذه المادة بالأجراء الأصولي الأولي القاضي بأن يقسم الأعضاء المنتخبون يمينا قبل قيامهم بأي عمل ، و هذا هو نص اليمين :

" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن ، و أن أحافظ على حقوق و مصالح الشعب والأمة ، و أن أحترم الدستور ، و أن أقوم بواجباتي حق القيام ، و الله على ما أقول شهيد " .

أما مثار تلك الزوبعة فكان العبارة الأولى في المادة ، التي حددت المرجع الذي يقسم العضو ذلك اليمين أمامه . إذ حدث في الجلسة الافتتاحية أن اقسم الأعضاء اليمين أمام فخامة الرئيس ياسر عرفات . إلا أن مشروع النظام الداخلي جاء يقول : " يقسم العضو اليمين أمام المجلس .

كانت فكرة الرئيس تتلخص في أنه الرئيس المنتخب للبلاد ، و قد سبق له أن أقسم اليمين الدستورية أمام كل من رئيس المجلس الوطني وقاضي القضاة المدني و قاضي القضاة الشرعي ، و هكذا استكمل الإجراءات القانونية لممارسة صلاحياته كافة . و كان يرى أن رئيس البلاد لا يخص سلطه دون أخرى ، وأنه مرجع الجميع . كما كانت له فكرة أخرى صرح بها لرئيس المجلس ، و هي أن رئيس المجلس الوطني يعد بدوره مرجعية للمجلس التشريعي ، على أساس أن المجلس التشريعي جزء من الجسم الأكبر ، أعني المجلس الوطني .

و كانت فكرة اللجنة التي وضعت مشروع النظام الداخلي للمجلس التشريعي تتلخص في أن دساتير البلاد المجاورة تنص على أن يجرى قسم

أعضاء المجلس أمام المجلس ، تكريساً لفكرة الفصل بين السلطات . وهناك بلدان تجعل القسم يجرى أمام رئيس المحكمة العليا ، بحسبان أنه جهة محايدة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية . و كان اجتهاد اللجنة يقول بأن الرئيس و ان كان رئيس البلاد فانه برئاسته السلطة التنفيذية إنما يكون جزءا منها .

انتهت تلك الزوبعة بإقرار المجلس نص المادة كما وردت في مشروع اللجنة ، بعدما استمع الرئيس إلى رأي المستشارين الذين شرحوا له فكره لجنة المجلس و اجتهادها في هذه النقطة القانونية فانقشعت غيمة كئيبة ، خيمت أياما فوق رؤوس الجميع .

إلا أن غيمة أخرى سرعان ما تشكلت أثناء شروع المجلس في مناقشة القانون الأساسي . و هو المشروع الذي سبق لوزير العدل أن قدمه إلى رئيس المجلس التشريعي بغرض بحثه و إقراره . و كان المفهوم أن هذا المشروع قد وضع من قبل اللجنة القانونية التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني و على رأسها الدكتور أنيس القاسم أستاذ القانون بإحدى الجامعات البريطانية . و قد ادخل عليه العديد من التعديلات مرة بعد مرة . و ساهم مركز الحقوق بجامعه بيرزيت في قراءته و اقتراح بعض التعديلات عليه .

بينما كان المجلس في المراحل الأولى من مداولاته حول هذا المشروع ، وردت رسالة من رئيس البلاد تقول أن هناك لجنة من منظمة التحرير الفلسطينية مكلفة بوضع مشروع القانون الأساسي . و ان المشروع الموجود بين أيدي المجلس يعد لاغيا . و اتضح فيما بعد أن اللجنة التنفيذية السابقة لمنظمة التحرير ، كانت قد قررت تشكيل لجنة خاصة

لوضع قانون أساسي للبلاد ، و حدث ذلك خلال آخر اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية في العريش ، قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية مباشرة .

و هنا ثار الجدل الساخن مره ثانية في المجلس :

فغالبية المجلس رأت أن تقديم المشروع من قبل وزير العدل ، وشروع المجلس فعلاً في مناقشاته ، هو أمر لا رجعة فيه .

و كان هناك رأي آخر يقول : أن لمجلس الوزراء الحق في استرداد مشروع القانون المقدم من جانبه قبل التصويت عليه ، استنادا إلى نص الفقرة (هـ) من المادة ٦٣ من النظام الداخلي للمجلس نفسه . على أن القائلين بهذا الرأي ناشدوا الرئيس أن لا يستخدم هذا الحق مادام النقاش قد بدا فعلا ، و أن مسالة إصدار قانون أساسي لا تحتمل التأجيل .

و مرة أخرى انقشعت تلك السحابة ، و استمر المجلس التشريعي في مناقشة المشروع ، حتى استطاع إقرار القانون الأساسي بقراءته الأولى . و لكن لا يمكن القول أن انقشاع السحابة كان كامل ا، فقد بقيت أثار تلك السحابة في جو العلاقات ، و مازلت القراءة الأولى معروضة على رئيس البلاد و على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير و على مجلس الوزراء بعد قرابة ثلاثة شهور من إرسالها .

أما آخر القوانين التي يرافق الجدل إقرارها فهو قانون الخدمة المدنية.

و كان ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل قد أقر مشروع قانون للخدمة المدنية بناء على اقتراح ديوان الموظفين . و لكن هذا المشروع قد لقي في حينه معارضة قوية من قبل مراجع تنفيذية رفيعة . و حينما

أحيل المشروع إلى المجلس التشريعي ليرى رأيه فيه ، أجرى عليه تعديلات واسعة . و أقر ذلك بالقراءة الأولى . ثم توقف طويلاً أمام جدول الفئات الوظيفية و الدرجات و جدول سلم الرواتب و العلاوات ، و هما الجدولان اللذان يترجمان بالأرقام ما سبق اقراره من نصوص نظرية . و بينما دار حوار داخلي معمق بين الخبراء الفنيين ممثلي الوزارات المختلفة و بين أعضاء اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي ، دار لغط كثيف ، تخللته الشائعات ، خارج المجلس، و ذلك قبل أن تنجلي المناقشات عن نتيجة محددة . و من المنتظر أن يقر المجلس الجداول التي توصلت إليها الاجتماعات المتتالية قبل نشر هذا المقال و لكن يبدو على كل حال أن اللغط لن يتوقف ، كما لن تتوقف الحوارات الهادئة حتى بعد إقرار الجداول .

ليس لنا أن نضيق ذرعاً بهذه الأمور ، و لا بهذه المعارك التي ترافق إقرار القوانين الهامة . و إنما تحدثت عنها لأصور الجو الذي يعمل المجلس التشريعي في ظله . و لأقول أن إقرار ثلاثة قوانين هامة و بينها و على رأسها القانون الأساسي ، و قانون رابع أقل أهمية ، خلال مدة تقارب تسعة شهور ، هو إنجاز حقيقي .

و قد آن الأوان للحديث عن المهمة الثانية من مهمات المجلس ، و هي مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية ، لنرى ماذا أنجز المجلس التشريعي أولا .

أن الناس توسموا في مجيء المجلس بداية جديدة و عهدا جديدا وعلينا أن نضيف فوراً أن ذلك التوسم و التطلع لم يكن مجرد كلام مثقفين و إنما أملا في إزالة ملموسة لمعاناة تتزايد على الرغم من انقشاع الاحتلال و إقامة السلطة الوطنية . و كان الناس يتخيلون أن مجلسا جديدا لابد أن

يحمل معه حلولا للمشكلات ، لاسيما الأشد وطأة عليهم و هي مشكلة البطالة و قلة الموارد .

و فوجئ المجلس ، مثلما فوجئت السلطة الوطنية الفلسطينية ، و ذلك في بداية عهد المجلس ، بأن الحكومة الإسرائيلية (حكومة حزب العمل آنذاك) عمدت إلى تشديد الإغلاق و الحصار على نحو لم يسبق له مثيل حتى في أيام الانتفاضة . و مارست ضغطا هائلا على السلطة الوطنية الفلسطينية - لاسيما بعد العمليتين الشهيرتين في تل أبيب و القدس - مطالبة إياها ، لا بملاحقة المسؤولين عن هذه العمليات وحسب ، وإنما باجتثاث البنية التحتية للمنظمات التي مازالت على موقفها الأول من خيار الكفاح المسلح .

و كانت نتائج الإغلاق و الحصار ، كما كانت مسالة الاعتقالات الواسعة و ما رافقتها من تجاوزات فظة أسوأ مناخ يمكن لمجلس نيابي أن يبدأ أعماله في ظله . و حلت أيام مؤلمة ، هرعت فيها أعداد الناس التي مسها الضر الاقتصادي ، و كذلك الذين مستهم محنة الاعتقالات فاصبحوا في ضر مزدوج ، ليشكوا همومهم إلى النواب .

و ما كان أمام المجلس التشريعي إلا أن يحمل صوت الشعب إلى السلطة التنفيذية ، عن طريق المطالبات و التوصيات المتكررة الصادرة عن المجلس .

- طالب المجلس السلطة التنفيذية ، عبر اكثر من قرار من قرارا ته ، بالإفراج الفوري عن الموقوفين ، و تقديم من تثبيت إدانته للمحاكمة .

- طالب المجلس السلطة التنفيذية بإطلاق سراح الطلبة الموقوفين ليتمكنوا من أداء امتحاناتهم .

- طالب المجلس مجلس الوزراء بعرض مبادئ سياسته الأمنية على المجلس .

- طالب المجلس وزير العدل بتقديم كشف إلى المجلس بأسماء و أعمار و أماكن توقيف الموقوفين و التهم المنسوبة إليهم .

- طالب المجلس السلطة التنفيذية بالالتزام بدقه بالأحكام الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

- التقى وفد من المجلس بوزير العدل لمناقشة المخالفات القانونية .

- تشكلت لجنة من المجلس و التقت برئيس البلاد لبحث موضوع الإفراج عن المعتقلين .

- تشكلت لجنة من المجلس للتنسيق مع الأجهزة الأمنية لمتابعة مسالة الإفراج عن المعتقلين .

- قامت لجنة من المجلس بزيارة السجناء في السجون .

- شكل المجلس لجنة تقصي حقائق نيابية للتحقيق في مقتل سجين بنابلس ، أصدرت بيانا علنيا حول النتائج التي توصلت أليها (و تطابقت تلك النتائج مع تلك التي أصدرتها لجنة تحقيق و زارية قامت بمهمة موازية) و نشرت هذه النتائج ، مع التوصيات ، في الصحف آنذاك .

أما في صدد الضائقة الاقتصادية التي عاناها ـ و مازال ـ المواطنون ، فقد دعا المجلس السلطة التنفيذية لمعالجة مشكلة البطالة ، ودعا رجال الأعمال الفلسطينيين للمساهمة في معالجة الأزمة الاقتصادية ، و طالب السلطة بعقد اتفاقات اقتصادية و تنفيذها مع الدول العربية ، كما دعاها إلى تشجيع الاستثمار الوطني ومحاربة الاحتكار والاهتمام بتخفيض سعر الخبز . و طالب مجلس الوزراء بتزويد المجلس بالسياسة الخاصة

بمعالجة مشكلة البطالة ، كما طالبه بإحالة جميع القوانين الاقتصادية والمالية إلى المجلس التشريعي . و طالب المجلس السلطة التنفيذية بوقف خصم ٥٪ من رواتب صغار الموظفين ، و طالب وزير المالية بالإسراع بتقديم الهيكل الوظيفي لجميع وزارات و مؤسسات السلطة الوطنية إلى المجلس التشريعي ، و كذلك تقديم الحسابات الختامية للموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ و مشروع الموازنة للسنة الحالية ١٩٩٧.

و أصدر المجلس عدداً من التوصيات و القرارات في القضايا السياسية حول الاستيطان و أحوال اللاجئين و مؤتمر القمة في مصر والوحدة الوطنية و قضية الفلسطينيين في ليبيا ، و قضايا المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي و عرب الجهالين و الطرق الالتفافية .

و أصدر المجلس توصياته حول قضايا الإحصاء و قضايا البيئة وقضايا التربية و التعليم والصحة و الاعلام .

و أصدر عديدا من القرارات حول القدس من شتى الزاويا .

و خاطب المجلس برلمانات العالم حول ما يجرى في القدس وحول قضايا الاستيطان و السياسات الإسرائيلية الممعنة في عدائيتها و تنكرها للاتفاقات .

و زارت وفود من المجلس عديدا من البرلمانات الأخرى ، كما استقبل المجلس رجال دولة ورؤساء برلمانات ووفودا مختلفة من الخارج .

و ليس ما ذكرناه كله إلا عينات من مواضيع البحث التي تناولها المجلس في جداول أعماله المتعاقبة ، و أصدر فيها قرارات بلغت حتى الآن ما يزيد على مائة و ستة وثلاثين قرارا .

و قد شهدت قاعة المجلس أثناء هذه المناقشات، سواء في مجال القانون والتشريع ، أو في مجال الرقابة على السلطة التنفيذية، حوارات تتسم بالجدية والعمق والرغبة الصادقة في تشخيص المشكلات وحلولها.

إلا أن الناس لا تحاسب المجلس على مقدار ما بذل من جهد ، وإنما على مقدار ما حقق من نتيجة. وقد بات مألوفا أن يسمع المرء عبارة : وما الذي فعله المجلس ؟ وأي تغيير أصابنا بعد مجيئه؟

أن الحق مع المواطنين - طبعا - حين يلقون هذا السؤال . وان كان يخالطه معنى معين ، ينبغي أن لا نتردد في كشفه و انتقاده ، علما بأنه معنى يساورنا جميعا و يخالط تفكير الجاهل والعالم فينا على حد سواء . واقصد به : الميل الدائم للمبالغة وانتظار الأعجوبة . ولذا فان بعض المرشحين أيام الانتخابات ـ مثلا ـ ، لم يكونوا يقصدون أصلا أن يكيلوا الوعود الكاذبة للناس ، و لكنهم أحسوا أن الناس تعلق كثيرا من الآمال ، وتنتظر الكثير من المجلس ، فلم يعرفوا كيف يمكن أن يقال الصدق ثم تكسب الأصوات . وراحوا يتكلمون بما يدغدغ العواطف ، وكان لذلك أثره فيما بعد ، حين أستذكر المواطنون تلك الوعود الباذخة ، عكس الواقع الفقير، فحاسبوا على قولها حتى من لم يتفوهوا بها !

يستطيع المجلس أن يسن قوانين ، وان يصدر قرارات وتوصيات يوجهها إلى السلطة التنفيذية .

ويستطيع أن يوجه إلى الوزراء أسئلة و استجوابات و ان يحجب عنهم الثقة.

ولكن المجلس لا يستطيع أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ قراراته. فهذه القرارات لها صفة الإلزام الأدبي لا القانوني . وإنما جرت التقاليد

الديمقراطية في بلاد العالم على أن يستجيب رجال السلطة التنفيذية على الفور لقرارات برلماناتهم نظرا لشدة حساسيتهم أمام جماهير الناس ، وخشيتهم من السنة الصحف ، وخوفهم من أن تقضى أزمة عابرة بينهم وبين مجالسهم على مستقبلهم السياسي .

و ذلك كله في بلاد الناس . أما عندنا فان حاله الطوارئ التي نحياها ، والظروف الاستثنائية التي نمر بها ، و اشتغال السلطة التنفيذية بالتحديات التي تواجهها من قبل الإسرائيليين ، وتورع أعضاء المجلس عن المصادمة في هذه الظروف ، أضف إلى ذلك كله حالة الحصار والضيق الناجمة أساسا عن تحكم الإسرائيليين بكل شئ بدءا برغيف الخبز ، قد جعلت الحلول عسيرة في الأساس ، و تفاقم ذلك العسر بالأداء الرديء ، وله صور في مجال السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية كلتيهما .

(٣)

على الرغم من الإنجازات الطيبة التي قام بها المجلس التشريعي بغير قليل من الجهد و الاجتهاد ، في ظروف غير طبيعية تعم البلاد ، فان شعورا بعدم الرضا يسود أوساط المجلس ، كما يسود أوساط السلطة التنفيذية ، و هناك حاله من الشك والتساؤل الاستنكاري تتفشى في أوساط جمهور الناخبين حول المجلس و دوره .

ففي أوساط جمهور الناخبين ، الذين سبق أن علقوا الآمال العريضة على انتخاب المجلس التشريعي ، يتساءل الناس : أي تغيير قد حدث بعد استلام المجلس زمام مهامه ؟ هل قلت أسباب الشكوى ؟ هل حدثت الإصلاحات المرجوة في الإدارة و في أداء الهيئات الرسمية ؟ هل خف العناء الاقتصادي و مشكل البطالة ؟ هل توقفت التجاوزات و المظالم ؟

و في أوساط السلطة التنفيذية مزيج من المشاعر المختلفة باختلاف أصحابها . فبعض المراتب العليا ترى أن مداولات المجلس بعيده عن تقدير حقيقة الظروف التي تمر بها البلاد ، وعن مراعاة المعركة المحتدمة التي تخوضها القيادة المركزية و تمتد ساحتها من ايريز و غزه و القدس و تل أبيب إلى القاهرة و عمان فباريس و واشنطن و روما .. و بعض المراتب الرفيعة غير مرتاحة لمبدأ المساءلة أصلا ، بعد أن اعتادت أن لا يكون هناك معقب على قراراتها و أعمالها . و بعض المراتب خائفة على مناصبها و صلاحياتها ، جازعة من تسليط الأضواء على ممارساتها .

و في أوساط المجلس تتراوح المشاعر بين القلق و الإحباط . و يتمسك البعض بالتفاؤل المشوب بالحذر و الرجاء . و هناك حاله عصبيه متفشية بين معظم الأعضاء ، ناجمة من ناحية عن حقيقة كون الغالبية تعمل بكامل طاقتها ، و لا تحس مردودا لهذا العمل ، مع ما يرافق ذلك من تدفق الناخبين في الدوائر المختلفة على نوابهم ، إلى درجه تسبب الإنهاك ، و مع وطأة المشكلات التي يحملها المراجعون و المتظلمون . و من ناحية أخرى يشعر النواب أن المسؤولين التنفيذيين ضعيفو الحساسية تجاه التنبيهات المتكررة أو التوصيات المتعددة و حالات الشكوى العامة التي يلمسها من له احتكاك يومي بمشكلات الجمهور .

إنها حاله صعبة و متشابكة . و من السهل أن تزداد تعقيدا إذا استمر تقاذف الاتهامات ، أو التفكير و التكلم بالطريقة العصبية التي تؤدى إلى التصعيد ، و بالتالي إلى الصدامات و إلى انقطاع الصلات بين الركنين النشطين في جسم السلطة الوطنية الفلسطينية .

و أول ما ينبغي استذكاره وتفهمه جيدا بغرض العودة إلى العقلانية و تقدير كل طرف من الأطراف : أعنى الجمهور ، و الهيئة النيابية ، و الهيئة التنفيذية ، للحالة التي نحن فيها اليوم ، هو حقيقة حداثة التجربة ، بالنسبة إلى السلطتين الفاعلتين على حد سواء . فلا المجلس التشريعي سبقت لأعضائه الخبرة و الممارسة و الدراية و المهارات النيابية ، و لا السلطة التنفيذية سبق لها العمل الحكومي في ظل وجود مجلس تشريعي يملك حق المساءلة بتفويض من الجمهور .

كما ينبغي أن يستذكر الجميع ـ ثانيا ـ أن الوطن يمر بمرحله انتقالية ، مازال الاحتلال قائما فيها على معظم أنحاء أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ، و مازلت البلاد دون موارد حقيقية .

و علينا أن نستذكر ـ ثالثا ـ أنه كانت هناك فجوه دائما بين ما هو ممكن و ما هو مطلوب ، في بلادنا و في بلاد الناس ، و ان صيغه وجود التنفيذي و التشريعي و القضائي ، أمس و اليوم و غداً هي الصيغة التي تشكل قاعدة الجدل بين الممكن و المطلوب .

و بقدر ما يرتقى ذلك الجدل تضيق تلك الفجوة ، إلا إنها لن تختفي تماما إلا في مجتمع (اليوتوبيا) أو المدينة الفاضلة ، وذلك ما لم يتحقق في التاريخ حتى اليوم.

إننا نعيد إلى أذهان الجميع هذه المسائل ، لا لكي نأوي إلى ظل (ليس في الإمكان أبدع مما كان) و لكن لكي نناقش أزمتنا بقدر أكبر من هدوء العقل ، و لا تغيب عن أذهاننا معطيات هامة ، يحتاج كل منها إلى معالجة و إلى أخذ بالحسبان لكل منها على حده ، ولها جميعا في تشابكها وتفاعلها و اختلاطها.

ليس الجمهور مسؤولا عن الأزمة . بل انه اشد من يكتوي بنارها و هو بعد عنائه طوال سنوات الاحتلال ، و بعد ما قدم من تضحيات جسيمة قياسا إلى تعداده الصغير ، يملك الحق الكامل في أن يتمتع في عهد السلطة الوطنية بحقوقه السياسية و الاجتماعية كافه . على انه يجب أن يتلقى المعلومات الكافية عن الحقائق : و بينها حقائق الحالة السياسية ، وحقائق الوضع الاقتصادي ، و حقائق الأصول الديمقراطية . و على أجهزة الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة التي تديرها السلطة أن تزيده وعيا و معرفة بهذه الحقائق . و على النواب بصوره خاصة أن يشرحوا للجمهور ، دون كلل طبيعة عمل المجلس التشريعي ، أصول ذلك العمل ، وحدوده . و بذلك ينتقل تدريجيا من ذهنية انتظار الأعجوبة إلى ذهنية التفاعل و المبادرة و المشاركة في التجربة الديمقراطية بوعى و إدراك .

و هناك قطاعات من الناس ، لا يستهان بأعدادها ، لا تفرق بين طبيعة عمل النائب و طبيعة عمل المسؤول التنفيذي . و من هذه القطاعات من يلجأ إلى النواب للحصول على وظيفة ، أو للتوسط في إنجاز معامله . بل أن منهم من يعتقد أن النائب غير مقطوع الصلة بعمل المحاكم . ويشير ذلك طبعا إلى غياب فكره (الفصل بين السلطات) غيابا تاما عن أذهان هذه الفئة من الناس . و قد يقال نظريا أن على النائب في هذه الحالات أن يمتنع عن تقديم مساعدة تخرج عن نطاق عمله و لكن الحقيقة أن قله من النواب تستطيع أن تصد إنسانا مستغيثا أو صاحب حاجه لا يروم إلاّ قضاءها . و قله اندر في المواطنين من لا يحمل عذر النائب على محمل التهرب أو عدم المبالاة أو قله الرغبة في المساعدة . و لابد من القول أن هذه الظاهرة واسعة الانتشار من شانها أضعاف المهمة الرقابية للنواب

حيال السلطة التنفيذية . فإذا لجأ النائب اليوم إلى موظف يسأله خدمه ما ، جاءه الموظف غدا يطلب خدمه مقابلة . ويدرك كاتب السطور أن بعض الظواهر - من هذا القبيل - عميقة الغور في حياتنا العامة . والكلام عنها أسهل من معالجتها . إلا أن التثقيف المستمر هو الوسيلة المعقولة للخروج منها .

أما السلطة التنفيذية ، ففي يقيني إنها تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية . وعلى الرغم من كوننا مطالبين بتقدير المعركة المحتدمة التي تخوضها قيادتنا المركزية ، علماً بأن طبيعة هذه المعركة تقتضي الاستعانة على قضاء الحوائج بالكتمان ومع كوننا مطالبين أيضا بتفهم الوضع الهش والاستثنائي للمرحلة التي مازال هدف استكمال الرقعة الوطنية هو هدفها الأهم ، و مع كوننا مطالبين بفهم الفاصل الأزلي و الأبدي بين الممكن و المطلوب ، فان السلطة التنفيذية يجب أن تتفهم بدورها أن الخيار الديمقراطي الذي اختارت تكريسه و بناء الكيان الوطني على أساسه ، خيار له أصوله و إجراءاته و قواعده و أدبياته المتواترة عالميا . فلا ديمقراطية دون قاعدة توزيع السلطات (أو الفصل بين السلطات) ، و لا مجلسا نيابيا دون صلاحية الرقابة على أعمال مجلس الوزراء . و على السلطة التنفيذية أن لا تشعر بحساسية عصبيه إزاء الانتقاد ، فرب انتقاد هو اخلص من موالسة ، و قد قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - رحم الله امرأ أهدى إليّ عيوبي . (وبذلك جعل الانتقاد هديه تهدى ، لا عداوة تبدى) .

أن شده الحساسية تجاه المساءلة النيابية ، ستؤدى إلى قله الإحساس بهموم الناس ، و إلى تراكم الشكوى ، وإلى حاله من الاحتقان و الاحتدام لا تحمد عقباها .

و لاشك أن قيادتنا المركزية تملك تجربه طويلة في الديمقراطية الثورية (ديمقراطية غابة البنادق) . و هي تجربه فريدة وسط ظروف غريبة عجيبة . وهي تجربة مسعفة . فيما عدا أن ديمقرطية الوطن هي غير ديمقراطية الثورة في العديد من النواحي . فهناك في المنافي كان الإحساس باستثنائية الحالة مسألة واضحة مفروغا منها ، وكان ذلك الإحساس يفضي إلى تبرير الكثير من الإجراءات الاستثنائية . أما التواجد على أرض الوطن - حتى وإن كان تواجداً قلقاً فإنه أعطى انطباعاً شائعاً بأننا بلغنا الشاطئ و دخلنا طور الاستقرار و أن الشعب سوف يحصل على جائزة محسوسة . وهناك في المنافي كانت المجالس التي تجسد الديمقراطية الثورية مجالس مشكله بالاتفاق بين القيادات ، من أعضاء مختارين ، من أطر قد تكون منتخبه و قد تكون معينة ، أما في تجربه المجلس التشريعي فقد تشكل المجلس بجميع أعضائه من مرشحين منتخبين في انتخابات عامه مباشرة ، يدينون بالولاء للجمهور الذي انتخبهم ، بالإضافة إلى ولائهم للتنظيم الذي افرزهم (و بينهم نسبه أفرزت نفسها دون واسطة التنظيم) .

وأرى أن على قيادتنا المركزية أن تنظر للمجلس التشريعي بوصفه جزءا مكملا لرسالة السلطة التنفيذية مادام هدفهما المشترك واحداً ، و ان كلا منهما ركن يقوم عليه البنيان بأكمله . فعضو المجلس التشريعي بهذا الحسبان لا ينبغي أن يكون اقل قرباً في نظر القيادة المركزية من عضو السلطة التنفيذية . و لتتذكر قيادتنا المركزية انه أهون ألف مره أن يقوم اعوجاج المسؤول التنفيذي بواسطة المساءلة النيابية ، من أن يسدر في خطئه و يتمادى في سوء الأداء ، و لتكن هناك ثقة في الحكم العام للناس و للمجلس . فان المسؤول التنفيذي الذي يخطئ خطأً غير مقصود

، يرجع إلى الصواب لدى أخف مساءلة ، أما صاحب الهوى والمصلحة في الخطأ فقد خان الأمانة ، و يستحق المساءلة الشديدة بل و يستحق أن ينبذ دون شفقة . فالفساد آفة تنبغي معالجتها بالحزم. لأنها إذا استفحلت أساءت إلى السلطة التنفيذية : أفراداً و هيئة بل و إلى السلطتين الأخريين . أخوف من ذلك - في ظروفنا - إنها تسيء إلى مبدأ الاستقلال و تزين وجه الاحتلال القبيح .

بقى أن نقول أن السلطة التشريعية ، متمثلة في المجلس التشريعي تتحمل نصيبها من المسؤولية . فقد اسلم المجلس نفسه - في الشهرين - الأخيرين بصوره خاصة - إلى نوع من التوتر العصبي الذي لم يكن بلا سبب و لكنه مع ذلك حاله غير منتجه و غير صحية ، و أضيف : و غير مسؤولة أيضا .

لا يحتاج المجلس إلى توتر عصبي ، بل يحتاج إلى إتقان استخدام آليات عمله (في المساءلة خاصة) بصوره تقف من ورائها سياسة سديدة تقدر المعطيات القائمة تقديرا حكيما ، و تحافظ على علاقات التكامل مع السلطة التنفيذية ، دون أن تغفل عن رسالتها في تقويم الاعوجاج وفى المراقبة و المحاسبة . و في الحق إنها معادلة شديدة الصعوبة . ولكننا نتحدث عن مجلس يضم صفوه من رجالات فلسطين . و بينهم جهابذة حقيقيون. و كثيرا ما أبدى زوار للمجلس من ذوى الخبرة والعلم الغزير إعجابهم بمستوى الأفكار و المناقشات التي استمعوا إليها في صدد القوانين المبحوثة ، و هي من أدق المسائل التي تتحدى القدرات .

غير أن ذلك لا ينفى ، أن هذه الطاقة العقلية غير العادية لدى أجيال من الرجال الذين عركتهم التجارب و أغنت و عيهم المشاهدات و

الطواف بالعالم ، لم تسلم من التسبب في الارباكات و في إضاعة الأوقات . و كان هناك تكرار في الأقوال و المعاني و المضامين على غير طائل . و كان هناك إساءة استخدام للحق في وضع جدول الأعمال أو بالأحرى اقراره في بداية الجلسات حتى استهلك الأعضاء جهدهم الطازج في ذلك في الساعة أو يزيد في أوائل بعض الجلسات . وكان هناك تبذير شديد في إثارة نقط النظام ثم إثارة نقطة النظام ضد نقط النظام الأخرى ، حتى تفرعت الأبحاث وضاع موضوع البحث الأساسي .

و في تقديري أن المجلس كان مسوقا في جلساته الأخيره إلى مواقف أملاها التوتر العصبي أكثر مما أملتها سياسة حصيفة . فبينما كانت جماهير الخليل ، و وراءها جماهير الوطن ، تقيم الأعراس و تتبادل التهاني اثر الانسحاب الذي حدث ، مهما كان حجمه ، و قد غمرتها الفرحة و خرجت تعبر عنها ، بحسها العفوي العميق ، كانت المداولات في المجلس بعيده عن أن تصدق هذا الذي يحدث ، ناهيك عن أن تشارك الناس هذا الحس أو أن تستبشر بأنه خطوه على الطريق . و هيمنت على المجلس روح حرده و لا أقول مناكفة . و قبل ذلك ، أثناء أن كانت مفاوضات بروتوكول الخليل على أشدها ، و كان مجلس القيادة الفلسطينية ، الذي هو مجلس و اطار وطني شامل ، يجتمع للاستماع إلى آخر التقارير و مجريات الأمور ، أثير في وقت غير مناسب البته كون هذا المجلس مجلسا للسلطة التنفيذية و ان من المخالف لمبدأ الفصل بين السلطات أن يقبل رئيس المجلس التشريعي حضور جلساته .

أعتقد إنها ظواهر عابرة لا أكثر . و ان المجلس سوف يتجاوزها قريبا .

و لا غنى عن سياسة للمجلس ، سواء بالنسبة إلى التشريع أو بالنسبة إلى مسألة المراقبة و المساءلة النيابية . ففي الشهور التسعة الماضية اكتسب المجلس تجربه وخبرة أولية سوف تنمو بسرعة في وضع نظامه الداخلي موضع التطبيق و التعرف إلى آلياته و ما فيها من قوة وإمكانيات . و إنما يتمثل التحدي في المرحلة القادمة في توصل المجلس - جماعيا - إلى وضع سياسة لأداء مهمته الخاصة بسن القوانين و مهمته الأخرى الخاصة بإصلاح الإدارة و تقويم الاعوجاجات . أن هذه السياسة ينبغي أن تشتمل على تحديد الأولويات ، و على طريقه الاقتراب من الأهداف ، وعلى التوقيتات الصحيحة لأداء العمل المناسب ، وعلى المسايرة حين تكون لازمه و على هز العصا حين تكون ضرورية ، وعلى الدخول في معركة الإصلاح على قدر ما يتوفر من طاقه و من وثائق ومن معرفة بالمخرج لا تقل عن المعرفة بالمدخل .

أما الإسهام في إدارة دفه السياسة في البلاد ، فأعتقد بصراحة ، أن أوانها سيكون في الدورة الثالثة من دورات المجلس . أي بعد عام على وجه التقريب .

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٥م

سقطة في المجلس التشريعي لا يجوز أن تتكرر

انزلق مجلسنا التشريعي الفلسطيني في جلسته التي انعقدت برام الله يوم الثلاثاء ٩٧/٥/١٣ إلى اقتراف مخالفة دستورية خطيرة ، لا يجوز أن تصبح سابقة ، و لا أن تمر بدون تنويه و توضيح .

حدث ذلك عندما استبيحت من قبل البعض مناقشة حكم قضائي نهائي و قطعي صدر عن محكمة العدل العليا ، و بذلك نصب المتكلمون في نقد الحكم أنفسهم قضاة فوق القضاة ، و ادعوا لأنفسهم علما فوق علم الطبقة العليا من ذوى الاختصاص .

أريد أن أؤكد قبل كل شئ ، أن وجه هذه المخالفة الخطيرة يتعلق بالمبدأ الأساسي الذي هو من بديهيات الديمقراطية بل من بديهيات أي نظام للحكم يحترم نفسه ، أعنى به مبدأ الفصل بين السلطات أو مبدأ توزيع السلطات (كما يفضل بعض فقهاء القانون أن يدعوه) .

فتدخل رجال السلطة التشريعية و المجلس التشريعي في تقييم أحكام المحاكم بالقول أن الحكم خاطئ أو معيب أو منقوص أمر غير جائز أصلا ، لمجرد أن أحكام المحكمة العليا هي أسمى أعمال السلطة القضائية ، و أن السلطة القضائية مستقلة استقلالاً مطلقا ، و هي السلطة الثالثة في البلاد ، و هي ميزان الديمقراطية ذاتها ، و ليست ميزان العدل بمعناه الحقوقي و حسب ، و لا رقيب على أعمال القضاء إلا القضاء نفسه .

في الجلسة المشار إليها ، بحث المجلس نقطة مدرجة على جدول أعمال الجلسة هي : الاستفسار عن حقوق المواطنين في أراضي المطار في

رفح ، إذ سبق للسلطة التنفيذية أن ضمت أراضى في المنطقة تتعلق بها حقوق لعدد من المواطنين المقيمين بها ، و جعلتها ضمن حدود المطار ، فرفعوا شكواهم إلى الرئيس ياسر عرفات الذي أوعز بتعويضهم عن تلك الأراضي ، و اقترح وزير الإسكان تسليمهم أراضي بديلة مملوكة للسلطة في منطقة بيت لاهيا إلا أنهم رفضوا و حصروا طلبهم أما في تعويض نقدي أو في تسليمهم أرضاً بديلة في منطقة رفح ذاتها ، و استغرق هذا الأمر بين الأخذ و الرد عدة شهور و ظلت شكواهم معلقة .

عمدت السلطة التنفيذية في الشهر الماضي إلى إجراءات إدارية بواسطة شرطة رفح ، استخدمت فيها الجرافات ، لإزالة الإنشاءات القائمة و الأشجار المزروعة في مساحات من أراضى رفح الشمالية الغربية بغية التصرف بتلك الأراضي في أغراض السلطة ، و بينها تعويض أصحاب الحقوق في أراضى المطار ، الا أن المزارعين شاغلي هذه المساحات تقدموا بدعوى ضد هذا الإجراء مستندين إلى حقوقهم ، و رفعوا دعواهم أمام محكمة العدل العليا ، و جدير بالذكر أن أكثر من دعوى واحدة رفعت إلى محكمة العدل العليا من مزارعين في تلك المنطقة ، و هي في جوهرها دعاوى متشابهة ضد القرار الإداري الذي اتخذ بتحريك الجرافات و إزالة المزروعات و المباني .

تطرق كل من الأخوين وزير الإسكان و وزير العدل إلى هذه الوقائع في معرض الرد على الاستفسار عن حقوق المواطنين في أراضي مطار رفح و بدأ الأعضاء في المجلس مداخلاتهم حول هذا الموضوع ، و انزلق النقاش إلى مسالة تقييم و توصيف حكم محكمة العدل العليا الصادر بتاريخ ٩٧/٤/١٤ و كان أسوأ ما في النقاش ذلك التخبط المؤلم ، لا في

الاجتراء على جعل الحكم موضوعا للتعليق وحسب ، وإنما بوصفه بالخاطئ والمخالف للقانون .

لقد أوضحت وجهة نظري في دوري بالكلام ، و ملخصه أن ما يجرى يشكل مخالفة دستورية ، إذ يتجنى على مبدأ الفصل بين السلطات ، و يعد عدوانا على استقلال السلطة القضائية ، و قلت إنني من خلال موقعي السابق بالمحكمة العليا أعرف مدى نزاهة قضاتنا و هم يملكون من العلم والتجربة ما يحملنا على الاعتزاز بهم .

غير أن ذلك لم يمنع من توزيع كتاب الأخ وزير الإسكان ، المحال على أمانة سر المجلس من قبل الأخ الأمين العام لمجلس الوزراء ، و في كتاب وزير الإسكان نص يقول :

" للأسف تدخلت محكمة العدل العليا و أصدرت قرارات خلال شهر نيسان ١٩٩٧ من وجهة نظر وزارة الإسكان غير مبررة قانونيا تطلب فيها وقف إجراءات التجريف التي تقوم بها الوزارة و تعطي الحق لمن ليس له حق "

كذلك وزعت صورة من مجلة الوقائع الفلسطينية التي نشر فيها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ الذي لا يجيز (تملك الأموال بخاصة المملوكة للحكومة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ، والذي يجعل للجهة صاحبة الشأن حق إزالة التعدي عليها إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة) .

فكأنما أريد بتوزيع هذه الأوراق جعل المجلس التشريعي ساحة لاستئناف الحكم أو جهة قضائية أعلى من المحكمة العليا . و كان على المجلس ألا يقع في هذه السقطة ، و كان على الزملاء الذين خاضوا في حكم المحكمة أن يتوغلوا في المسائل القانونية برفق لئلا تطالهم مادة من مواد القانون التي ترتب عقوبة على مخالفة الأحكام أو تحقيرها (كما هو

وارد في المادة ١٤٣ والمادة ١٤٤ من قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦) .

نعم ، إن المجلس التشريعي يملك ، شأن جميع المجالس النيابية ، حقا كاملا في مناقشة جميع الأمور التي تتعلق باختصاصاته . و ذلك حق واسع يتناول أمورا متعددة ، و لكن ليس من هذه الأمور - بكل تأكيد - مراجعة أحكام المحكمة العليا . ففي حين أن مبدأ رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية يشكل واحدًا من الأختصاصين الرئيسين للسلطة التشريعية في جميع الأنظمة الديمقراطية ، فإن السلطة القضائية مستقلة تماما ، و ذلك ما كان المجلس التشريعي نفسه قد أقره في مشروعه للقانون الأساسي للبلاد بمبوجب المادة ٩٦ التي تنص : " السلطة القضائية مستقلة ، و تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها و درجاتها .. " و كذلك المادة ٩٧ التي تنص " القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون و لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة " .

و ربما يتساءل أحد عن السبب المنطقي لهذه الحصانة الراسخة للقضاء ، التي تعترف بها جميع الشرائع المحترمة ، و الجواب بالبداهة إن هذه الحصانة و هي الضمانة الوحيدة لاحترام القانون الذي ينظم حياة المجتمع و علاقات أفراده و يحرس استقرار المجتمع و سلامه الداخلي ، و ليس من شأن المساس بهذه الحصانة إلا فتح الباب ، ربما ضيقا في البداية ، و لكن واسعا حتما في المآل ، لإحلال المصالح الذاتية و الاجتهادات المزاجية محل القواعد المتفق عليها ، و سوف يعني ذلك إثارة البلبلة و التفلت من كل معيار وضابط ، و يعني في النهاية تصادم المصالح الأنانية و صراعاتها المدمرة .

إن قانونا معينا ، أو مجموعه من القوانين ، قد لا تكون مرضية للجميع و من المشروع و المشروع جدا أن نطمح إلى وضع قوانيننا أو تعديلها عبر السلطة التشريعية ، و لكن الأمور لا يجوز أن تختلط علينا فما دام القانون ساريا ولم يستبدل بسواه فإن احترامه هو البديل عن الفوضى والصراعات الذاتية . و بالمثل ، إن حقيقة كون القضاة بشرا من البشر واحتمال صدور الخطأ عنهم ، لا يجيز لأي كان أن يرمى القاضي في درجة القضاء النهائية بسوء الحكم أو عدم وجود مبرر لحكمة ، مادام قاضيا قائما على رأس عمله .

لا أحد يصحح أحكام القضاء في درجاته المتدرجة إلا قضاء المحكمة العليا التي هي ضمير العدالة المقدسة و عنوانها الناصع أما المحكمة العليا فلا يصحح خطأها إلا الله وحده .

و ما أحوجنا - نحن بالذات - و نحن في بداية وضع الأسس لدولتنا و مجتمعنا ، أن نحيط السلطة القضائية بأكبر قدر من الاحترام و الرعاية . إن الدول المستقرة لا تعد نفسها بمأمن من غوائل الفوضى إذا فسد أمر قضاتها أو سقطت هيبتهم ومكانتهم ، إن إبداء الاحترام الخاص للقضاة و للمحاكم هو من البديهيات العالمية منذ أقدم الأزمنة حتى اليوم ، ذلك أن السلطة القضائية - على خلاف السلطة التنفيذية - لا تملك قوة مادية مباشرة في يدها فلا مال تنفقه و لا جيش يأتمر بأمرها . و هي مع ذلك مكلفة بأن تحكم بين الناس و تغضب طرفا من كل طرفين يقفان أمامها ، فينزل المحكوم ضدهم على حكمها الذي يمس مراكزهم و مصالحهم و اعتبارهم و لا يراعى أهواءهم ، فما هو سلطان القاضي ، و هو رجل من الناس ، إذ يفرض كلمته فيصلاً

في النزاع ، تعطى و تمنع و تدين و تبرئ ، و ترفع و تضع ؟ ما هو سلطانه ليفعل هذا فيكون مقبولا لدى الخصم الساخط و لدى الضمير الاجتماعي ، إذا لم تقف السلطتان التشريعية و التنفيذية موقف الحرص بلا تردد و لا مراجعه على أشخاص القضاة و مؤسسة القضاء ؟

ليس عن عبث اصطلحت الدول على أن يكون للقضاة زي خاص بهم في قاعة المحكمة ، و غطاء خاص للرأس في بعض البلدان . ليس عن عبث تفرض القوانين على جميع الحاضرين في القاعة أن يقفوا إجلالا عند دخول القاضي ، ليس عن عبث يلتزم الضابط مهما بلغت رتبته بالتحية العسكرية أمام المحكمة ، ليس عن عبث يرفعون أبنية المحاكم على اعمده عالية ، و يزينون قاعاتها بالشعارات المرسومة و المكتوبة ، ليس عن عبث يجلس القضاة على منصة عالية تعلو رقاب الحاضرين أيا كان وصفهم و مهما بلغت مراتبهم . إن هذه المواضعات الشكلية و الطقسية التي اتفق عليها العالم أريد بها المساعدة في أحداث أثر نفسي يرسخ هيبة رجال القضاء و مرفق القضاء ، حتى لا يخطر ببال كائن من كان أن يقول : هل القاضي إلا رجل مثلي ؟ و ما الذي يجيز له أن يرى الحق لخصمي و لا يراه لي ؟

أريد أن يترسخ في الضمير الاجتماعي إن القاضي ليس مجرد رجل مثلنا ، و إنما هو ناطق باسم الحق . و لجأت هذه المواضعات إلى الشكليات الرمزية من ملابس وإجراءات و طقوس لأن من شأن ذلك مزيدا من ترسيخ الفكرة و الصورة المرادة لوظيفة القضاء . فليس رجال الجيش وحدهم من يحتاجون إلى الطقوس و الشكليات الرمزية لحفظ الانضباط لدى الجماعة العسكرية ! ومع ذلك كله فلسنا بحاجة لهذه التهاويل كي نحترم

حكم محكمة العدل العليا المشار اليه وكي نكون فخورين بالأساتذة المستشارين حمدان العبادلة وخليل الشياح وماجد المزيني الذين أصدروه وبغيرهم من قضاتنا .

فحكم محكمة العدل العليا مفخرة جديدة تضاف إلى مفاخر قضائنا الفلسطيني . فالمشتكون الذين لجاءوا إلى المحكمة مختصمين القرار الإداري الذي أباح تجريف الأرض ، لم يجعلوا موضوع دعواهم الحكم لهم بملكية الأرض ، و إنما اعترضوا على قرار إداري مجاله رفع التعدي بأن ابرزوا أمام المحكمة مستندات تدل على إن وصف (التعدي) لا ينطبق على حالتهم . و قد نجحت المحكمة في جلاء الفرق بين ما يعد تعديا و ما لا يعد كذلك .

يقول نص الحكم : " ... هذه المحكمة بعد إطلاعها على أوراق الدعوى ومستنداتها المبرزة والمرفقة بها والمقدمة من المستدعين (كوشان المالية وإيصالات دفع الضريبة حتى سنة ١٩٩٦) ، ثبت لها وتأكد لديها إن وجود المستدعين ووضعهم يدهم على الأرض والانتفاع بها ، واستغلالها وزراعتها هو وجود مشروع بعلم وموافقة المسؤولين مما ترتب عليه نشوء علاقة قانونية بينهم و بين المسؤولين بدائرة أملاك الحكومة تلزم كل طرف منهما تجاه الأخر ببعض الالتزامات و ترتب له بعض الحقوق ، و عليه فان قول المسؤولين بدائرة أملاك الحكومة (كما ورد في الاخطارين) إن المستدعين معتدون على ارض الحكومة و املاكها ، و قول ممثلها النائب العام في لائحته الجوابية انه يتوجب تطبيق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ عليهم ، و ذلك بإزالة تعديهم على الأرض و رفع يدهم عنها بالطرق الإدارية ، ادعاء و قول فيه مخالفة للقانون و مجافاة

للحقيقة و الواقع و ينطوى على خطأ في التفسير و فساد في الاستدلال واساءه في التطبيق ، ذلك لان المشرع عندما سن هذا القانون (٥ لسنة ١٩٦٠) قصد به أولئك المعتدين و المغتصبين لاراضى الحكومة واملاكها الذين يضعون يدهم عليها بوجه غير مشروع و على غير سند من القانون و دون علم أو موافقة الجهات المختصة و لا يعقل أن يكون المشرع قد قصد أولئك الذين يضعون يدهم على الأرض الحكومية و ينتفعون بها بعلم و موافقة الجهات المختصة مقابل دفعهم (ضريبة الأجرة) لدائرة المالية .... إلخ " .

و مثلما نجحت محكمتنا العليا في توضيح هذه النقطة الدقيقة في معنى لفظ التعدي ، فان بيانها كان شافيا في شأن السلطة التي تملكها جهة الاداره في الازالة و مدى تلك السلطة و قيودها .

يقول نص الحكم "... و حيث انه من المستقر علية فقها وقضاء انه لا يجوز للقضاء الإداري مراقبة ملاءمة القرار الإداري الا انه من المسلمات إن من حق ذلك القضاء البحث في مدى صحة الوقائع المادية التي بنى عليها ذلك القرار ، باعتبار تلك الوقائع من العناصر التي يقوم عليها القرار الإداري ، و ذلك حتى يتسنى لهذا القضاء تقدير تلك الوقائع التقدير الصحيح لينزل عليها صحيح القانون . ذلك لان السلطة التقديرية للإدارة التي أصدرت القرار لا تحول دون الرقابة القضائية بالنسبة لشرعية القرار الإداري ، اذ أن السلطة التقديرية التي منحها المشرع للإدارة ليست امتيازا خاصا لتلك الإدارة ، وإنما هي ضرورة استلزمها حسن سير المرافق العامة وتحقيق العدالة عند تطبيق القانون على المواطنين ، وهي على هذا الأساس سلطة ليست مطلقة وإنما مقيدة ومحدودة ، فهي مقيدة

بالصالح العام ومحدودة بحسن استعمال تلك السلطة في الحدود التي يستلزمها ذلك الصالح العام و العدالة .... الخ " .

و قد اختتم القضاة المبجلون حيثيات حكمهم بهذه الاضافة الهامة ، اذ يقولون :

" على وزارة الإسكان و دائرة أملاك الحكومة إتباع و سلوك الطرق القانونية التي رسمها القانون إذا ما أرادا أحداث أى تغيير أو تعديل على تلك العلاقة القانونية القائمة بينهما و بين المستدعين لدى المحكمة المختصة " . و الغريب في موقف السلطة التنفيذية إنها تنسى ان سند المواطنين المطالبين بالتعويض عن أرض المطار لا يختلف عن سند المواطنين الذين جرفت أراضيهم ! و سوف يستحق هؤلاء التعويض !

لقد استعرضنا هذه المقتطفات من الحكم زيادة في جلاء القضية أمام نواظر الجميع . و نحن لا نجد بعدما اوضحته المحكمة أى معنى قط لمحاولة نقل القضية و توزيع النصوص القانونية إلى جهة غير مختصة هي المجلس التشريعي لا سيما إن الأخوين وزير العدل و وزير الإسكان ذهبا إلى المحكمة قبل قدومهما للمجلس ، و قاما بمراجعه السادة القضاة في شأن الحكم ، و ذلك في حد ذاته غير مقبول ، فسمعا من القضاة مالا يخرج عن منطوق الحكم .

و يدور الهمس في هذه الأيام عن محاولات جديدة لإعادة النظر في القضية ذاتها ، أمام هئية أو دائرة من محكمة العدل العليا تتكون من خمسة أعضاء .

و نقول إن السلطة المخولة لقاضى القضاة وحده ، و إن كانت تجيز له تشكيل محكمة العدل العليا من قاضيين فاكثر ، فان ذلك إنما يكون

ابتداء . و لا يجوز بأى حال من الأحوال استئناف حكم محكمة العدل العليا إلى دائرة أوسع . فمحكمة العدل العليا وفق القانون الفلسطيني محكمة من درجة واحدة و أحكامها لا تقبل الاستئناف . و مجال اختصاصها محدد في قائمة من أربع مسائل هي التظلم من سير التحقيقات الأولية الجارية بمعرفة حاكم الصلح ، و طلبات تغيير مرجع الدعوى في القضايا الحقوقية القائمة أمام المحاكم المركزية أو محاكم الأراضي ، و طلبات المعارضة على الحبس ، و قبلها جميعا " مخاصمة الموظفين العموميين أو الهيئات العمومية بشأن القيام بواجباتهم العمومية ، و تكليفهم بالقيام ببعض الأفعال أو بالامتناع عن القيام بها " .

أظن أننا بحاجة إلى هذه النصوص أكثر من أي وقت آخر ، و أظن إن الغيرة على القضاء وهيبته واستقلاله لم تكن لازمة كما هي لازمه في هذه الأيام . وأظن إن أول من ينبغي أن يناصر السلطة القضائية ويتحسس محنتها هو المجلس التشريعي الذي دأب على المناداة بدوله القانون والمؤسسات و حقوق الإنسان .

نشر في جريدة الحياة الجديدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٠م

العلاقة بين المجلس التشريعي و السلطة التنفيذية

تمهيد

ساهمت في تحديد علاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية مجموعة من العوامل التي نوجزها فيما يلي :

١) نصوص الفصل الأول من الاتفاقية المرحلية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥ تحت عنوان ((المجلس)).

٢) قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥م .

٣) النظام الداخلي للمجلس التشريعي الذي وضعه المجلس بنفسه لنفسه في مستهل اضطلاعه بمهامه عام ١٩٩٦.

٤) الطابع الخاص لعلاقة قيادة الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير بمؤسساتها وأطرها المختلفة على امتداد حوالي ثلاثين سنة مضت .

٥) نجاح أغلبية فتحوية في انتخابات رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي . وامتناع معارضين عديدين عن الترشيح لتلك الانتخابات .

٦) نكوص الجانب الإسرائيلي عن تنفيذ الاتفاقية المرحلية ووضعه مناطق السلطة الوطنية في أحوال الضائقة و الطوارىء منذ انتخابات المجلس حتى اليوم .

إن العوامل الثلاثة الأولى قد حددت هندسة الشكل العام لنظام الحكم في مناطق السلطة الوطنية ، ورسمت ملامح هذا النظام على النحو التالي :

أ. رئيس منتخب للسلطة التنفيذية .

ب. مجلس منتخب ذو صلاحيات تشريعية و تنفيذية .

ج. نظام قضائي مستقل .

أما العوامل الثلاثة الأخرى ، و هي ذوات مغزى معنوي مستنبط ، فهي التي كست ذلك الشكل العام باللحم و الدم أثناء الممارسة ، و أثرت تأثيراً أكيداً ، و إن لم يكن مباشراً في معظم الأحيان ، على أنماط الممارسة

شكل الحكم في مناطق السلطة الوطنية

لم تصدر النصوص التي تنظم الحكم في مناطق السلطة عن نظرية معينة من النظريات الدستورية المعروفة التي تفتقت عنها الديمقراطية في أشكالها المعاصرة . و إذا كانت نصوص الاتفاقية المرحلية قد تحدثت بوضوح تام عن إجراء ((انتخابات سياسية عامة حرة و مباشرة للمجلس و لرئيس السلطة التنفيذية)) لأجل ((إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي)) ، كما تحدثت بوضوح عن الصفة المؤقتة لهاتين المؤسستين ((لفترة لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة و منطقة أريحا في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ م)) ، فإن النصوص لم تتطرق إلى الطبيعة الدستورية للعلاقة بين الرئيس و بين المجلس ، إذ أن كلاً منهما منتخب مباشرة من الشعب . و يصعب بالتالي أن يقال بصورة جازمة إن أياً منهما مسؤول أمام الآخر ، مثلما يصعب ، لهذا السبب و للأسباب الأخرى ، أن ننسب نظامنا إلى أي من نماذج الأنظمة الليبرالية المعروفة : أعني النظام البرلماني ، و النظام الرئاسي ، و النظام المجلسي .

والحقيقة المعروفة هي أن الجانب الاسرائيلي في مفاوضات الاتفاقية المرحلية ، لم يقصد في الأساس مجلساً تشريعياً بهذا الحجم الذي وافق عليه في نهاية المطاف . و كانت رغبة الإسرائيليين تتركز في وجود

(مجلس إداري) ذي صلاحيات تنفيذية تندرج تحت عنوان الحكم الذاتي ، و لا يتعدى عدد أعضائه العدد الذي تتطلبه مسائل الإدارة الذاتية . أي أن الجانب الاسرائيلي كان يريد أن يجتنب إضفاء أي مظهر من مظاهر السيادة والاستقلال على نظام الحكم الفلسطيني الذي ستنقل اليه السلطة . ولاشك أن الجانب الفلسطيني في المقابل ، و بتصميم قوي من قبل ياسر عرفات ، قصد العكس تماماً و نجح في انتزاع موافقة الطرف الآخر على الشكل الذي يشابه ، في بعض ملامحه على الأقل ، ما يكون عادة للدول المستقلة ذات السيادة من مؤسسات . و تعكس النصوص التي أشرنا إليها هذا المزيج من الزوايا و الالتباسات في فقرات عديدة اذ تتكرر عبارة (الحكم الذاتي) بمناسبة وبغير مناسبة في حين تخلو الاتفاقية من أية إشارة إلى خضوع سلطة الحكم الذاتي قانوناً إلى مرجعية الدولة التي أضمرت الاحتفاظ لنفسها بسلطة السيادة .

و مع كون الجانب الاسرائيلي قد حرص على الاحتفاظ لنفسه بصلاحية (التدخل) في مناسبات عديدة ، و مع كون عمليات (إعادة الانتشار) التالية قد علقت رهينة بيد الجانب الإسرائيلي دون معقب عليه ، فإن الجانب الفلسطيني قد نجح في تضمين الاتفاقية من النصوص التي تهمه ما هو كفيل ، لو صدقت نوايا الجانب الاسرائيلي تجاه السلام ، بفتح باب التطور الدستوري لاستكمال الاستقلال و بلوغ هدف الدولة الفلسطينية

فالسلطة التشريعية للمجلس كادت تكون كاملة ، باستثناء قيود معينة تتصل بالتوافق مع أحكام الاتفاقية و بامتداد الولاية .

والسلطة التنفيذية ملكت صلاحيات ((رسم وعمل سياسات فلسطينية والإشراف على تنفيذها)) .

كذلك فوضت النصوص رئيس السلطة باختيار أعضاء السلطة التنفيذية من بين أعضاء المجلس و اقتراحهم أمام المجلس ، و فوضته الحق في تعيين نسبة لا تتعدى ٢٠٪ من خارج المجلس . بينما أعطيت صلاحية إصدار القرار بقبول ترشيح الذين هم من داخل المجلس للمجلس نفسه .

و لقد جاء النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني و من بعده جاء القانون الاساسي الذي أقره المجلس ، مكرسين لنظرة استقلالية تستشرف أمنية الدولة ذات السيادة و استشعار شرعية دستورية تامة للمجلس و للسلطة التنفيذية . و على الرغم من أن نصوص الاتفاقية جعلت السلطة التنفيذية جزءاً من المجلس مدغماً فيه ، كأن السلطة التنفيذية فرع من فروع المجلس ، فإن النظام الداخلي قد قام على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ، و قرر مسؤولية الوزارة أمام المجلس عن طريق تبني أصول المساءلة المعروفة في مختلف البرلمانات ، أعني : حق السؤال و حق الاستجواب و حق حجب الثقة . و ربط النظام الداخلي بين إجراء منح الثقة و بين تقديم بيان وزاري يحدد برنامج و سياسة الحكومة .

و بذلك كله أظهر ممثلو الشعب العربي الفلسطيني أنهم حملوا الفرصة المتاحة لهم من خلال نصوص الاتفاقية على محمل جدي . وربما لم يكن الجانب الاسرائيلي الذي أجرى المفاوضات يأخذ النصوص القليلة التي تتحدث عن (وزراء) فلسطينيين ، على المحمل ذاته . فنحن نجد النصوص في معظم مواد الاتفاقية يصف السلطة التنفيذية بوصف (لجنة) ويصف الوزراء بوصف (أعضاء اللجنة) .

و في حين كانت الرغبة الاسرائيلية الغالبة في النصوص تريد للسلطة التنفيذية أن تمارس أعمالها بالنيابة عن المجلس فإن الرغبة الفلسطينية الغالبة في الممارسة أرادت استكمال الشرط و المبدأ الديمقراطي القاضي بالفصل بين السلطات شأن الكيانات الديمقراطية الأخرى ، و أرادت تثبيت مبدأ مساءلة سلطة تنفيذية مستقلة أمام مجلس نيابي مستقل .

في علاقات الممارسة :

إن قوام الأنظمة البرلمانية يتمثل في وجود رئيس دولة غير مسؤول ، و وجود مجلس منتخب ، و وجود حكومة مسؤولة .

و قوام الأنظمة الرئاسية يتمثل في وجود رئيس دولة منتب لا يخضع إلا لأحكام الدستور ولرقابة المحكمة العليا ، ووجود مجلس تشريعي منتخب ، ووجود مساعدين للرئيس يقومون بأعمال السلطة التنفيذية .

و قوام النظام المجلس يتمثل في وجود مجلس منتخب تجتمع فيه السلطات كافةً ، ويعين مفوضين عنه لشؤون التنفيذ في النواحي المختلفة .

و من هنا يتبين أن نظامنا الراهن هو مزيج من هذه الأنظمة الثلاثة . وهو مزيج غير متجانس . و لا غرابة أن تختلف فيه التفسيرات والاجتهادات المتنافرة .

فلدينا ـ كما سبق القول ـ مجلس منتخب ، خولته الاتفاقية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ، بل وخولته حق (تقديم إجراءات أمام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية) . وبذلك اقتربت صلاحياته من صلاحيات المجالس في (النظام المجلسي) الذي أشرنا إليه ، لاسيما أن الاتفاقية جعلت السلطة التنفيذية تمارس عملها ((بالنيابة عن المجلس)) .

و لدينا في الوقت نفسه رئيس منتخب إلى جانب المجلس ، معدود بحكم وظيفته عضواً في السلطة التنفيذية (و رئيسها بداهة) و لكنه غير مسؤول أمام المجلس من ناحية ، و له حق اختيار أعضاء السلطة التنفيذية الآخرين ، و حق تعيين أعضاء من خارج المجلس . و بذلك اقتربت صلاحياته من صلاحيات الرؤساء في (الأنظمة الرئاسية) ، لاسيما أنه شخصياً غير مسؤول أمام المجلس .

و لدينا مجلس وزراء مسؤول أمام المجلس كما هو مسؤول أمام رئيس السلطة المنتخب، وبذلك اقترب النظام عندنا من (الأنظمة البرلمانية) و ابتعد عنها في الوقت نفسه .

لقد أدى هذا المزيج ـ كما قلنا ـ إلى اختلاف التفسيرات والاجتهادات . وبالإضافة إلى علاقات المواجهة الاعتيادية المألوفة بين جميع البرلمانات والحكومات في العالم فإن المواجهة بين المجلس التشريعي الفلسطيني و بين السلطة التنفيذية قد حفلت بقدر إضافي من الحدة والحساسية في كثير من الأوقات و المناسبات .

وكان للطابع الخاص للعلاقة بين قيادة الثورة قيادة منظمة التحرير في الخارج ، و بين الأفراد والمؤسسات والأطر الثورية ، وهو طابع الأمر و الطاعة ، و طابع القرار الفردي أو النخبوي الذي يسري على القواعد ، أثر كبير على المسلكية القيادية التي لم تمارس ذلك بحكم الاعتياد التاريخي وحسب بل مارسته أيضاً باقتناع يرجع إلى أسباب معينه : أولها الاحساس لديها بان الآخرين، لا يعلمون ، و من المتعذر عملياً أن يعلموا ، و ربما من غير المرغوب فيه ـ و لو مؤقتاً ـ أن يعلموا ، بحقيقة الأسرار التي تحمل القيادة على أن تتصرف على نحو معين ، أو تمتنع عن التصرف على

نحو معين . و لعل القيادة التي ملكت ، في وقت بعيد من الماضي ، رؤية تختلف عن رؤية السواد الأعظم من الناس ، حول ما ستؤول إليه خريطة المنافسة الدولية بين القطبين الامريكي و السوفيتي ، و حول ما يمكن و ما لا يمكن انتظاره من الواقع العربي القومي المحيط ، و حول حجم الضغوط التي تعرض لها الفلسطينيون في الداخل و في الخارج و حتمية التصرف إزاء ذلك بطريقة عملية براجماتية ، ما زالت تعتقد أن المطارحات الديمقراطية تعجز عن استشراف رؤية كلية صحيحة للوضع الذي نحن فيه ، و هي تعجز بالتالي عن وصف الدواء ، لأنها مسوقة بفعل روح خطابية غير مسؤولة لا تبصر حالة الطوارىء الفعلية التي نمر بها .

و قد اعتمدت القيادة على افتراض أن الأغلبية الفتحاوية التي شغلت مقاعد المجلس التشريعي سوف تقدر ، كما قدرت بالأمس ، أن الإطار النيابي ينبغي أن لا يخرج على انضباطية الانتماء الحركي الذي تمثل القيادة رمزه و رأسه ، وتمثل قراراتها سياسته و شعاراته .

إلا أن أعضاء المجلس ، فتحويين و غير فتحويين على قدم المساواة ، كانوا مشبعين بفكرة أخرى و هي أن مرحلة إقامة الدولة على أرض الوطن ، تختلف من حيث ما تقتضيه من ولاء ، عن مرحلة الثورة . و كانوا منغمسين في هموم الشارع الفلسطيني الذي حملهم إلى مقاعد النيابة و الذي ضج بالشكوى جراء أصعب أحوال معاشية عرفها طيلة حياته . فقد ارتفعت معدلات البطالة بصورة غير مسبوقة و بلغت في قطاع غزة نسبة ٧٥٪ كما بلغت في الضفة الغربية نسبة ٥٦٪ ، و انخفضت النشاطات الصناعية و التجارية والزراعية عن معدلها قبل عمليات الإغلاق الإسرائيلي بنسبة ٧٠٪ . وانعدم النشاط الاستثماري تقريباً . وأصبحت دوائر ووزارات

السلطة الوطنية الفلسطينية هي صاحب العمل الوحيد الذي يستوعب ما استطاع من الأيدي العاطلة عن العمل ، مع ما استتبعه ذلك من ترهل وبطالة مقنعة و انفاق غير استثماري .

و كانت القيادة قد بدأت منذ وصولها أرض الوطن - أي قبل إنشاء المجلس بعام ونصف عام على الأقل - في تشكيل الوزارات و الدوائر التابعة لها ، و رأت لزاماً عليها أن تملأ الهياكل الإدارية من أعلى المستويات إلى أدناها ، بالكوادر التي انتقلت من مواقعها السابقة في أطر المنظمة إلى أرض الوطن . وقد استبقت في الوقت نفسه جميع الموظفين ، كباراً وصغاراً ، ممن تسنموا مناصبهم في زمن الاحتلال .

و بدات القيادة منذ وصولها إلى أرض الوطن أيضاً تنظم أجهزة الأمن و الخدمة السرية والشرطة و تضم إليها أصحاب الخدمة السابقة والمجندين الجدد .

و لئن كانت الاعتبارات التي أملت نفسها على القيادة ، مثل اعتبارات الوفاء لرفاق الأمس و اعتبارات الحاجة إلى الكادر ، و اعتبارات الترضية و تأليف القلوب ، قد تحققت بالتوظيف الكثيف ، لا سيما في نطاق المراكز الإدارية العالية ، فإن ذلك قد أدى إلى تشوهات و ارتباكات خطيرة على المستوى الإداري ، فضلاً عن أن السنوات الأخيرة من مكوث المنظمة في عواصم شتى ، كان لها تأثير ضار على مسلكية نسبة من الكوادر وعلى لغاتهم و على جدارتهم بالثقة .

كذلك كان استبقاء بعض الموظفين الذين رفعهم الاحتلال إلى مناصب إدارية مفصلية ، على رأس أعمالهم ، ضربة أخرى للبنيان الإداري الذي هو وجه السلطة و علاقتها اليومية بالمواطنين .

لقد لمس أعضاء المجلس تذمر المواطنين ، لا من ضيق الحال وركود الاقتصاد و شيوع البطالة و حسب ، بل من عجز الإدارة و سوء التعامل مع المواطنين ، و من فقدان المساواة في فرص التوظيف ، و من وجود الرشاوى و فرض الخاوات في بعض المجالات .... إلخ .

و هكذا ارتفع صوت أعضاء المجلس داخل المجلس ، و خارجه حين أتيح لهم ، مطالبين بسياسات واضحة في الأمن و في الاقتصاد و في غير ذلك ، منددين بالظواهر السلبية ، مطالبين السلطة التنفيذية ، عبر التوصيات و القرارات المتوالية ، بوضع حد للفوضى و لشكوى الجمهور .

لقد رأت السلطة التنفيذية في ذلك تهويلاً لا ضرورة له ، ولا ولاء لمن جأر به فقدم إلى الدوائر المعادية مادة تحارب بها السلطة. و رأى المنددون بالظواهر والممارسات السيئه أن أكبر مادة ضد السلطة الوطنية و مستقبلها هي هذه الظواهر والممارسات السيئة .

و لا يمكن القول إن جميع الصيحات و جميع القرارات و التوصيات التي أصدرها المجلس التشريعي ، قد فعلت شيئاً معدوداً في دوامة السلبيات التي مازالت تتوالى و تتراكم .

و نقول بوضوح : إن المجلس التشريعي نفسه لم يحسن استخدام الأسلوب الفعال في مواجهة هذه السلبيات في الاداة الإدارية و في الأداء الإداري . ذلك أن استخدام وسائل : السؤال و الاستجواب و من ثم حجب الثقة ، يحتاج إلى توثيق و معلومات محددة . و قلما عمل أعضاء المجلس وفقاً لهذه القاعدة . و لذلك ذهبت معظم الصيحات أدراج الرياح . و قد بدا في أحيان أخرى أن العلاقات الشخصية مع بعض أعضاء السلطة التنفيذية ، وقفت حائلاً دون تسمية الأشياء بأسمائها و المضي في شوط المساءلة حتى

النهاية ، أو جنحت إلى تقديم أكباش الضحيه أمام الرأي العام تبعاً للعلاقات الشخصية أيضاً .

إن الاستناد إلى قاعدة وطيدة من المعلومات من ناحية ، و الشجاعة في وضع النقاط فوق الحروف من ناحية ثانية ، و قيام الصحافة و الاعلام بالدور المطلوب في كشف الحقائق من ناحية ثالثة ، هي الأمور التي يمكن أن تعطي المساءلة النيابية قيمتها وتأثيرها و فعاليتها الاصلاحية و هي كلها أمور لم تتوفر حتى الآن بالقدر الكافي .

أما الوجه الآخر من وجوه الأزمة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية فيتعلق بمسالة إصدار القوانين التي أقرها المجلس بالقراءات حسب الأصول . و ربما كان من أهم هذه القوانين القانون الأساسي و قانون الخدمة المدنية . وهناك سلسلة من القوانين الأخرى . و ليس سبب الامتناع عن إصدار هذه القوانين واضحاً وضوح الامتناع عن القيام بعملية الإصلاح الإداري التي تصادف الكثير من الأعداء و المنتفعين بالفوضى .

على أن في وسع المجلس أن يمضي قدماً في دراسة و اقرار القوانين ، حتى و إن لم تصدر عاجلاً . فنحن في حاجة إلى تجهيز تقنين شامل يكون بديلاً في المستقبل عن ازدواجية القوانين و النظم القانونية في الضفة والقطاع .و إذا كانت مادة القوانين موجودة جاهزة ، فإن ذلك يعد ذخيرة مستقبلية حقيقية لا غنى عنها . و إذا تغير موقف السلطة التنفيذية من هذه الناحية ذات حين ، ففي الوسع إصدار القوانين الجاهزة - إن وجدت - في أقصر وقت .

و يبقى موضوع إصلاح الأداة و الأداء موضوعاً عاجلاً ملحاً لا سبيل إلى تجاهله أو تأجيله ، وذلك بسبب الاضطراب الكبير الذي يسود

الناس ، و الذي تراهن الأوساط المعادية على انفجاره و تدميره الجبهة الداخلية . و هو الاضطراب الذي يجنح بالبعض إلى التصرف العصبي .

إن كلا السلطتين التشريعية و التنفيذية على اطلاع كامل بمدى الحقن الناجم عن القهر السياسي بالنسبة لما يجري في القدس و في المسجد الأقصى ، و الناجم عن حالة الضائقة في الرزق و ارتفاع تكاليف المعيشة ، و الناجم عن حالة الحصار و مصادرة الحركة ، و الناجم عن توسيع المستوطنات و شق المزيد من الطرق الإلتفافية ، و الناجم عن اجتراء غلاة المستوطنين و المتدينين الإرهابيين على تحدي المشاعر واستفزاز المواطنين ... إلخ

و يستطيع النواب في المجلس أن يتفهموا لماذا لم تتمكن السلطة التنفيذية من الاستجابة للتوصيات التي احتجت على تدنيس حرمة المسجد الإبراهيمي أو طالبت بإجبر إسرائيل على وقف الاستيطان أو استنكرت قتل الأبرياء على أيدي الدوريات و الحواجز في الضفة و القطاع . و يستطيع أعضاء المجلس أن يفهموا أيضاً حتى اضطرار السلطة التنفيذية إلى الذهاب إلى واشنطن على الرغم من فشل المفاوضات مرة بعد مرة .

لكن ما لا يمكن فهمه ، و ما سيظل بمثابة المواجهة المفتوحة ، هو هذا التواني عن التصحيح والإصلاح الإداري ، مع أن الجميع باتوا اليوم مقتنعين بضرورة الالتفات إلى الجبهة الداخلية ، وإلى (تنظيف أنفسنا وتنظيم أنفسنا) على حد قول القائد .

لقد أصبح الأمر يتعدى المساءلة النيابية . فحجم الإصلاح المطلوب أكبر من مجرد سؤال أو استجواب أو حجب ثقة عن بعض الرموز . انه بحاجة إلى فحص شامل وعملية شاملة يشارك فيها أركان الجبهة الوطنية

و الإسلامية المشاركون في عملية الحوار الوطني .. هذا الحوار الذي آن له أن يعطي ثماره في المجلس التشريعي و في غير المجلس التشريعي .

نشر في مجلة السياسة الفلسطينية في شتاء ١٩٩٨م

حول موضوع :-

مؤتمر الحوار الوطني بنابلس يوم ١٩٩٧/٢/٢٧م

قيل كلام كثير جيد في الجلسة الصباحية ، و شكراً لقائليه .

وسادت المداخلات جميعاً روح إيجابية طيبة ، تدل على أن الحاضرين جميعاً يقدرون الظرف العسير الذي يحيط بنا و بقضيتنا من كل جانب ، و تدل دلالة أخرى على التقدير المتبادل من قبل الجميع للجميع . و أظنني على حق إذا اعتقدت أن الإحساس بضرورة الوحدة الوطنية لم يكن أقوى مما هو عليه الآن .

على أن إضافة بعض النقاط إلى ما تفضل به الاخوة ، قد يكون مجدياً .

و لقد قيل إن هذا الحوار الوطني يجري بين الفصائل و الفعاليات و الشخصيات ، و قيل إنه يجري بين الفصائل من جهة و بين السلطة الفلسطينية من جهة أخرى ، و مع تحفظي الذي سأشرح سببه لاحقاً على هذا القول الأخير، فإنني أرغب في أن أقول : إن هذا الحوار يجب أن يجري بيننا و بين تاريخنا الحديث ، أعني تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أوائل هذا القرن .

كلنا يعرف أن الحركة الوطنية الفلسطينية عقدت مئات المؤتمرات و أذكر أن بعضها عقد في نابلس حصراً ، و قد اتخذت في تلك المؤتمرات توصيات و مقررات شتى تزخر بها الكتب بعضها تحدث عن الهجرة اليهودية و أخطارها ، و بعضها عن المبادرات السياسية و الثورية .

و في غير تقليل من تقديرنا و عرفاننا بما كان عليه اجتهاد من سبقونا على درب النضال ، وهم آباؤنا وأجدادنا ، فلا أجد بأساً من القول بصراحة إن أول الدروس التي نتعلمها من حوارنا مع تاريخ حركتنا الوطنية ، أن النتائج التي تمخضت عنها التطورات السياسية ، والتي نشهدها اليوم في الواقع الصعب الذي نواجهه ، لم تتطابق مع مقررات وتوصيات و جهود من سبقونا .

نعم ، إن جزءاً من الأسباب يرجع إلى تآمر الصهيونية والاستعمار و لكن جزءاً آخر يقع على عاتق القصور الذاتي : إذ إن حجم الكلام كان أكبر من حجم الفعل . و لذلك فإنني أتمنى من وحي هذا الدرس أن يتمخض اجتماعنا لا عن بيانات وتوصيات وقواسم مشتركة وحسب ، ولكن عن الاتفاق على عقلية عمل وبرامج عمل لمقاومة الاستيطان ، تهويد القدس بحيث يتولى كل فصيل مهمة عمل يتفق عليها في هذا الاجتماع أو في غيره

إن لدى الإسرائيليين برامج استيطان غير مجهولة بل إن مخططاتها موجودة في وثائق معدة وجاهزة . فهل في وسعنا أن نقوم باستباقهم ، بالوسائل التي تبدعها الممارسة النضالية ، لإفشال خططهم ، أو للحد منها على الأقل ؟

هذا مثال على المستوى من المسلك الوطني الجدير بشعب مر بتجربة النكبة والنكسة والهجرة والنزوح والثورة و المقاومة والانتفاضة .

إن الكلام يجب أن يكون دليلاً إلى العمل ، لا بديلاً عنه . و شعبنا العربي الفلسطيني ، كما تعلمون ، قد عرضت عليه مختلف الأيدلوجيات والنظريات و فنون الخطاب السياسي فهو مشبع بذلك كله ، و لكنه يحس

إحساساً مرهفاً بأن الوقت يدركنا و أننا في سباق مع عملية كبرى تريد تهويد الأرض مع اقتلاع السكان .

لتكن المنافسة بين الفصائل منافسة في العمل و الإنجاز لا في الكلام و الاطروحات الفكرية ، و لو إلى حين .

أما تحفظي على القول بأن الحوار هو حوار بين الفصائل من ناحية و بين السلطة الوطنية ، فلأنه قول يقسم العرب عربين : والانصاف يقضي بأن نقول أن قيادتنا الوطنية ممثلة بالرئيس ياسر عرفات ، كانت تمد يدها إلى الفصائل عبر إطار منظمة التحرير التي مثلت فيها الفصائل على مدار سنوات طويلة و كانت أقرب إلى منظمة فصائل و لكن اختلاف الموقف و الاجتهاد أدى إلى انسحاب البعض وتردد البعض . و اعتقد أن من المرغوب فيه اليوم أن تعود جميع الفصائل إلى أخذ مواقعها بدون تردد . أضيف إلى ذلك أن قوام السلطة الفلسطينية أعني السلطتين التشريعية والتنفيذية قد إنبثق عن انتخابات دعي إليها الجميع .

إنني شخصياً من الذين أدركوا و لو متأخراً أن المشروع الوطني الراهن وضع أقدامنا على أرض هي أكثر ثباتاً و صلابة من وجودنا في المهاجر و ترديدنا الشعارات الغالية على نفوسنا . و لكن الأرض أغلى من الشعارات ، و الوقوف في الخندق أكثر وطنية و قومية و ديانه و إنسانية من الوقوف فوق المنابر في عواصم غير بلدنا .

أقول أيضاً إن حوارنا مع تاريخنا يجب أن يقود أهل الحكمة و بعد النظر فينا إلى تصميم برامج عمل طويلة الأمد ، نبدأها بداية متواضعة ثم نضيف إليها لبنة كل يوم حسب مبلغنا من القوة ، و حسب مواتاة الظروف

حتى نحقق أمانينا الوطنية كاملة. و هي معروفة لنا جميعاً ، و لا داعي لتكرارها و وضع الخطوط الموضحة أسفل منها .

و أقول أيضاً و أيضاً إننا مطالبون بإتقان نوع من العمل الجماعي بآلياته ، و بما يقوم عليه من مهارات ، و ما يتطلبه من إلتزام و إنضباط لأننا دائماً كنا نمارس عمل المؤسسة الجماعية بروح الفرد أو روح القبيلة ولم نتعلم إلا قليلاً مما تعلمه غيرنا من مزايا العمل الجماعي وتنظيم المشروع و تقسيمه إلى مراحل ، للإستفادة من الجهد الجماعي والإنتاج الجماعي .

أعرف أننا موحدون في قناعاتنا ، بدليل جلوسنا تحت هذا السقف و ما أتمناه هو أن لا يكون اجتماعنا من قبيل التوحد أمام الخطر الداهم الملموس فحسب أو لمعالجة موقف خطير راهن فحسب فذلك هو التوحد الدفاعي و الانفعالي .

أما التوحد بالمعنى المبادر المعنى الإيجابي ، فهو الذي تنبثق عنه روح عمل و برامج عمل للحاضر القريب و المستقبل البعيد و تنبثق عنه أيضاً أخلاقيات و استعدادات عمل .

أتمنى على الحاضرين أن يصدروا لأعضائهم عند عودتهم تعميمات تتحدث عن روح جديدة من التفاهم و التقدير المتبادل و روح الإخاء ، التي ننجو من آفة العصبية التنظيمية التي تعادي الآخرين . و آفة الرمي بالخيانة كلما أنكرنا على أحد رأيه و اجتهاده .

و أتمنى أن نتأمل مليا فيما قاله البعض من أن هناك فارقاً بين الأيديولوجيات و السياسات . و مع شدة حاجتنا إلى المثل العليا و القيم المثالية في التربية و التثقيف و معركة الحفاظ على عقيدتنا و ثقافتنا

وتراثنا ، فإننا بحاجة مماثلة إلى وعي سليم بما يدور حولنا في أطراف الكرة الأرضية الأربع ، و بما هو ممكن اليوم و ما سيصبح ممكنا غداً .

و أقول أخيراً إن السلطة الوطنية الفلسطينية هي سلطة الجميع وفي وسع الجميع المشاركة فيها هذا هو فهمنا لها و تلك هي الوسيلة لتنمية النواة الصغيرة و الوصول بها إلى مرحلة الدولة ، و مرحلة المنارة التي يأتي إلى شاطئها طلاب العودة إلى فلسطين .

و قبل أن أنهى كلامي اتوجه بمناشدة خاصة إلى الرئيس الجليل ياسر عرفات بأن يأمر بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين من الفصائل كافة ، لأن من شأن ذلك تعزيز الحوار الوطني و إشاعة روح الثقة بين أطرافه .

حول موضوع :-

تقرير لجنة القدس بتاريخ ١٩٩٧/٥/٤م

لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن ابتلاع ما يمكن ابتلاعه في القدس ، وفقاً لمنهجهم الدائم في تذويب الوجود الفلسطيني شيئاً فشيئاً على المدى البعيد و بالنفس الطويل . و قد سبق لهم أن خاضوا هذه التجربة أيام خطة تهويد الجليل و محاصرة قرى الجليل ، و جرياً على أسلوبهم في أخذ العبر و مراكمة التجارب عبر الزمن عملوا في القدس ، و لكن بوتيرة أسرع و بإمكانيات أكبر .

إن مشهد المباني الإسرائيلية حول القدس هو أشبه بحشود من الدبابات فوق قمم الجبال ، و ليس مجرد أبنية فقط .

إنني في هذه المداخلة أود أن أشير إلى أربع ملاحظات :

أولاً :- علينا جميعاً - و نحن في المجلس التشريعي خاصةً - أن نفطن إلى مسألة سباق الزمن بيننا و بين الإسرائيليين ، و هذا السباق يصدق على جميع جزئيات الصراع ، و لكنه في جزئية القدس بالذات يبدو سباقاً رهيباً يتضح فيه تخلفنا عن الخصم على نحو صارخ .

إنني مع الأخ عباس في ضرورة تركيز المجلس و رئيسه حول موضوع القدس .

ثانياً :- من الواضح أن تعدد المؤسسات في القدس من أبرز أوجه تخلفنا وضعف مسعانا وقلة إنجازنا.

يجب أن نطالب بتوحيد المؤسسات على الفور أو توحيد مرجعية متفرغة لها .

ثالثاً :ـ بالنسبة للميزانيات المتاحة للمؤسسات المقدسية ، ليست لدى معلومات ملموسة حول هذه الميزانيات و أرقامها إلا أنني أشعر أنها ليست كافية . أذكر أن بن غوريون طالب المسؤولين الإسرائيليين تخصيص ميزانية لأحد المشاريع الاستراتيجية ، مستخدماً تعبيراً عبرياً عجيباً إذ قال: يجب أن توفر للمشروع أموال توضع على قرن غزال . أى بدون حساب .

نحن نريد للقدس أموالاً لا تبلغ مبلغ أن توضع على قرن غزال ، و لكن نريد للقدس أموالاً تبلغ ما تبلغه خسارة عشرة أثرياء نفطيين خلال ليلة واحدة على الطاولة الخضراء .

رابعاً :ـ لا حاجة للقدس بالخطابة ولا بالبرامج العلنية . إن حكومة نتنياهو جادة في محاربة كل ظاهرة علنية توحي بالشخصية العربية للمدينة و لا ننسى أنهم تمكنوا من إغلاق العديد من المؤسسات الفلسطينية حتى الآن . على أن طريق العمل لا يصبح مغلقاً إذا أغلقت بعض المكاتب . أن هناك أساليب أقل علانية و أقل حظا من الخطابة و التشنج الحماسي ، وعلينا أن نتوخى الإنجاز و ليس الخطابة في هذا الشأن .

علينا في المجلس التشريعي أن نناضل إذن :

- ضد الجعجعة ، ضد الخطابة التي تستهدف مجرد تسجيل المواقف .
- علينا أن نناضل في المجلس ضد تعددية المؤسسات و تعددية المراجع ، و يتساوى مع التعددية أن تحصر المسؤولية و المرجعية في مرجع غير متفرغ لهذه القضية الخطيرة .

- علينا أن نناضل من أجل توفير الأموال والميزانيات الطائلة لصالح القدس ، و أن لا تكون بعض وقائع سوء استخدام المال ذريعة و صدمة لمنع توفير الأموال الطائلة لمؤسسات القدس . إن الأمانة تبقي موجودة والأمناء موجودون ، و مهما يكن الأمر فإن الحاجة إلى المال تبقي ماسة ويبقي تأمينها واجباً أولياً .وعلى المجلس أن يكافح بجميع الطرق لتوفير الأموال لصالح القدس ومشاريع أبناء القدس العرب .
- و على المجلس التشريعي في الختام أن يملك الدأب و الإصرار ، لتسريع وتيرة العمل للقدس ، و استنهاض العقول و العواطف في فلسطين و العالم العربي و الإسلامي و المسيحي ، لكي لا يبقى زحف السلحفاة طابعاً للعمل أمام الجرافة الإسرائيلية التي هي شعار حكومة نتنياهوعلى نحو خاص ، والحكومات الإسرائيلية المتعددة .

أن علينا أن نحفز السلطة التنفيذية من أجل هذا التسريع و أن نعاود المحاولة كل يوم و أن نتذكر دائماً أن القدس مقدسة لدى ملايين المسلمين و أن نصل إليهم و نعمل على استنهاضهم .

حول موضوع :-

تملك الأجانب للعقارات في فلسطين

بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٧م

((أعتقد أن من واجب هذا المجلس أن يقر مشروع هذا القانون بعد تعديله ، بعدما اتضح أن هناك مساعي محمومة و أعمال تزوير واسعة النطاق للإستيلاء على أراضي فلسطينية بواسطة سماسرة محترفين و بمشاركة مسؤولين عرب و أجانب و لا أشك في أن عقبات سوف تبرز في وجه مشروع هذا القانون ، و قد لا يصدر رسمياً في نهاية الأمر ، و لكن لا يجوز أبداً أن تقف اعتبارات الخوف من الاتهام الباطل بالنازية أو الخوف من عدم صدور المشروع في نهاية المطاف عائقاً دون إقراره من قبل أول مجلس تشريعي منتخب لمجموع الشعب الفلسطيني .

يجب أن يقر المجلس مشروع هذا القانون و إذا لم يقيض له أن يستكمل شكله القانوني ، فإنه سيكون على كل حال قانوناً داخلياً بيننا له قوة القانون النافذ .

ولنا كامل الحق في تبني هذا المشروع ، و هناك قوانين في العديد من بلدان العالم تحظر على الأجانب تملك العقارات فيها و بعض إخواننا في البلدان العربية المجاورة لديهم مثل هذه القوانين التي تطبق على الأجانب وعلى العرب .

حقاً إن بيع الأراضي للأجانب و المحتلين في فلسطين هو بيع للوطن نفسه . و بيع الأراضي لصالح المحتلين كان و ما يزال مرفوضاً من قبل الإجماع الفلسطيني الوطني منذ عشرينات هذا القرن حين اكتشف العالم بعد وقوع الثورة البلشفية وعد بلفور. و أدرك العرب و الفلسطينيون أن هناك مؤامرة بين الحكومة المنتدبة على فلسطين و بين الوكالة اليهودية التي مثلت الأقلية اليهودية في البلاد . و أنه لأمر له مغزاه أن يقر أول مجلس تشريعي منتخب لعموم الأراضي الفلسطينية هذا القانون الآن .

أرى بشكل عام أن هذا المشروع الذي تعرض لمسألة دقيقة هي مسألة العقارات والتعامل بالعقارات ، اشتمل على عدد محدود جداً من المواد التي عالجت الموضوع و افتقر إلى كثير من التفاصيل الأساسية سواء في التعاريف أو في باقي الأحكام .

و المواد التي عالجت الموضوع حقيقة هي : المادة (٢) ، والمادة (٣) ، و المادة (٤) ، و المادة (٥) ، و المادة (٦) أي ما مجموع خمس مواد فقط .

أما المادة (٧) فهي تكرار للمادة (٢) .

و المادة (٨) مكانها الطبيعي هو إضافتها إلى باب من أبواب قانون العقوبات .

أما المادة (٩) فهي غامضة الصياغة إذ تتحدث عن التقادم وعدم سريانه في تطبيق هذا القانون . فما المقصود بذلك ؟ إن بحث التقادم هو من الأبحاث القانونية الفنية ذات المدلول المتعلق بأعداد من السنوات ، وبحالات قانونية معينة من قبيل وضع اليد مثلاً .

أرى أن هذه المادة يجب أن تعاد صياغتها بحيث توضح المقصود من الموضوع .

أما المادتان (١٠) ، و (١١) فهما من المواد التي تلحق دائماً في نهاية كل قانون تقريباً .

أرى على كل حال في اللحظة الحاضرة ، أن تعدل المادة (٢) لتصبح كما يلي :-

((تحت طائلة أحكام القانون تعتبر التصرفات التي أجريت أو قد تجرى للمحتلين على عقارات في فلسطين باطلة بطلاناً مطلقاً لوقوع مجموع الشعب العربي الفلسطيني قبل حرب عام ١٩٤٨ و بعدها تحت إكراه سياسي و اقتصادي يعيب حرية الإرادة الحقيقية التي هي الشرط الجوهري لانعقاد العقود)) .

حول موضوع :-

أداء وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٥م

((أولاً ، و قبل كل شيء ، أقول أن المجلس التشريعي وضع قدميه بجدية على طريق المهمة الطويلة المنوطة به ، أعني مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية و هز عصا المساءلة لمن يتسلمون مواقع المسؤولية بعد أن قام في العام الماضي و الأشهر القليلة الماضية من العام الحالي بجهد طيب على طريق مهمته الأولى و هي مهمة التشريع .

لابد من وضع نهاية ، بأسرع وقت ممكن ، لجميع السلبيات التي مسخت انطلاقة كياننا الفلسطيني الوليد ، وأدت إلى حالة من الغضب والإحباط في الشارع الفلسطيني بعد مرور تلك الحالة بمراحل الوتوتة والهمس أولاً .

نعلم جميعاً أن الاسلوب الذي تتبعه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في أضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية والوضع الفلسطيني عامةً ، مسؤول عن كثير من مشكلاتنا و أن الوضع الفلسطيني محاصر في قفص .

و لكننا نعلم جميعاً أيضاً أن هناك مساحة حسنة يمكننا أن نتحرك فيها ، و يجب أن نتحرك فيها و نصحح فيها و نحولها حصناً يخفف من آثار السياسات الإسرائيلية و التضييق الإسرائيلي و محاولات الإجهاض الإسرائيلية .

و ليس لنا حصن إلا وضعنا الداخلي .

و لكن الحصن مخترق للأسف . و هناك قدر كبير من الفساد والفوضى وغياب الصواب . و ليس أمامنا أبداً إلا أن نعكف على هذه المساحة المتبقية لنا ، لنجعل منها الحصن الذي يكفل لنا إمكانية الانطلاق إلى المستقبل ، لا أن نصبح عبيداً في بلادنا .

و لسنا بحاجة إلى التفلسف و التنظير للقول إن مبدأ الثواب والعقاب هو الضمان السماوي و الوضعي كي يأتي سلوك الفرد و سلوك الجماعة متطابقاً مع التشريع و مع الأصول و مع الحق ، و إنني أهيب بجميع الضمائر الحية في هذا الوطن أن لا تحجم عن إيقاع العقاب المناسب بكل من أساء إلى مشروعنا الوطني الذي هو خشبة النجاة الأخيرة لشعبنا في هذا الزمن الرديء .

إلا أن بيان المخطئ والمصيب ، والملوث و النقي ، والمسيء والمحسن ، والمنتج والمعطل ، والعفيف والمرتشي ، هي مسألة بالغة الدقة و ينبغي أن تمارس بنزاهة كاملة و بدراسة حقيقية، وبدأب ونشاط ومثابرة حتى يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود .

إنني أشكر لجنتنا النيابية على الجهد والسهر والعمل الموضوعي الذي قامت به ، و أعد عملها ـ كما أعد تقرير هيئة الرقابة ـ مجرد بداية على الطريق ، يجب أن نتلقاها بإيجابية و استبشار .

و لكنني أعتقد في الوقت نفسه أن لجنتنا النيابية تعلم أن الشارع الفلسطيني معبأ و مشحون و محتقن ، و علينا أن نفكر جيداً قبل أن ننحت تمثالاً يجسد الفساد و الانحراف الذي نشكو منه ، و قبل أن نلقي بذلك الرمز المجسد إلى الشارع كأنه كبش الضحية الذي تتلهى به غرائز

الانتقام و يجد فيه الإعلام الأجنبي و الإعلام المغرض مادة دسمة للطعن في أشخاصنا و في سلطتنا و في جدارتنا بالاستقلال .

يجب التدقيق بشدة في هذا الأمر لكي يكون التصحيح و الترشيد هو ما نصل إليه ، و ليس إشباع الغرائز أو تصفية الحسابات .

و قد لاحظت أن اللجنة النيابية ، في حين أطلقت قلمها سخياً حين أصدرت توصيتها بحق بعض الوزراء و المسؤولين ، فإنها اكتفت بالمس الرفيق في مواضع أخرى و بالنسبة إلى مسؤولين آخرين على الرغم من فداحة الوقائع التي يعرفها رجل الشارع .

إن اقتراحي المحدد هو ما يلي:ـ

١) أرى أن تقرير الاخوة اللجنة النيابية يجب أن يعاد النظر فيه وإعادة صياغته تبعاً لملاحظات الاخوة المتكلمين ، قبل أن يتبناه المجلس ، فمثلاً أرى أن الأخ وزير الصحة الذي هو من أكثر الوزراء دأباً و إنتاجاً ، لا يجوز قبول ما أوصت به اللجنة بحقه ، لأن الجميع مجمعون على نزاهته و نظافة يده و مثابرته . و الحاصل أن التوصية بحقه في هذه الظروف و الأجواء من شأنها أن تجعله رمزاً مجسداً لما يشكو منه الشارع في حين تبقى الرموز الحقيقية للخلل و الفساد تسرح و تمرح .

٢) أرى أن عملية الإصلاح عملية طويلة ، و أن رقابة المجلس يجب أن تتوالى و أن تتسم من قبلنا بالمنهجية من ناحية و بالمثابرة من ناحية أخرى . شريطة أن نحافظ نحن في هذا المجلس على نقائنا و على موضوعيتنا . و لا يسعني إلا أن أردد في الختام كلمة سيدنا المسيح عليه السلام حين قال ((أنتم ملح الأرض و لكن .. إذا فسد الملح فبماذا يُمَلَّح)) .

حول موضوع :-

ظاهرة القتل الثأري بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٧م

لقد تعرض شعبنا صغير العدد إلى ما لم يتعرض له شعب آخر خلال فترة احتلاله ، إذ وقع تمشيط شامل لا للأرض الفلسطينية و حسب ، وإنما للبشر الفلسطينيين ، على يد أجهزة استخبارات الاحتلال ، وكان طبيعياً أن يسقط بعض الضعفاء فريسة لمثل هذه البرامج الرهيبة .

لقد وقع ما وقع ، و يهمنا اليوم أن لا يستمر مسلسل الثارات في صفوف الشعب الواحد .

و قد أحسنت اللجنة صنعاً بالقرار الذي توصلت إليه بأن تحظى كافة أسر و أبناء هذه الحالات بالرعاية الاجتماعية .

و أرى أن على المجلس التشريعي أن يملك المبادرة لإجراء عملية إعادة رأب الصدع و تطييب الخواطر و تسوية اجتماعية يبادر إليها المجلس و أهل الخير و ترعاها السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث تنهي مسلسل الخلاف و العداوة .

حول موضوع :-

الوضع السياسي بعد الإجراءات الشاملة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد المناطق الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٧/٨/٩م

من استقراء مجمل الأوضاع السياسية القائمة ، أرى أن احتمالات تفاقم الأوضاع تزيد على احتمالات انفراجها . و على كل حال فإن الانفراج على فرض حدوثه ، فإنه سيكون مؤقتاً ، و سوف تتلوه أزمات و أوضاع استثنائية ، و ذلك ما دلت عليه تجربة السنوات الثلاث الماضية ، التي لم نخرج خلالها من أزمة إلا لندخل في أزمة أخرى بعد حين .

إن الموقف الأمريكي - بعيد كل البعد عن أن يكون متوازناً ، و أغلب الظن أن جولة روس ، ومن بعده أولبرايت ، سوف تراكم عدد الجلسات و التصريحات و الصور التلفزيونية ، و سوف تركز على موضوع واحد هو اعتقال مواطنينا الفلسطينيين من حماس و الجهاد . و تسليم قائمة من المطلوبين و ذلك تحت عنوان التنسيق الأمني .

من ناحية أخرى ، أرى أن المعارضة الإسرائيلية اتساقت مع أحزاب الحكم و مع نتنياهو في مخاطبة سلطتنا الوطنية كما لو كانت مجموعة من الموظفين التابعين لوزارة الحرب الإسرائيلية .

إنني أتوجه بالتحية إلى قيادتنا الوطنية ممثلة بالأخ ياسر عرفات وبمسؤولي السلطة الوطنية ، لأنهم لم يستجيبوا لهذا الضغط الإسرائيلي -

الأمريكي ، فالسلطة الوطنية الفلسطينية لا يمكنها أن تكون جلاداً ينهال على مواطنين فلسطينيين من صميم القوى الشعبية ، دون أي سبب الا إرضاء الإسرائيليين والأمريكيين فالشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة ، وكل شريحة من شرائحه يجب أن يكون لها دورها في بناء المجتمع في عهد السلام ، و الفصائل الإسلامية في مناطق السلطة ملتزمة فعلياً بعدم القيام بعمليات عسكرية . فهل هي مطلوبة لمجرد أنها إسلامية . و هل هي العقبة في طريق السلام ، أم أن المقصود هو تفجير حرب أهلية فلسطينية في نهاية المطاف يقتل فيها الأخ أخاه و نغرق جميعاً في بحر من الدم ثم يأتي الإسرائيليون بعد ذلك فيدفنون الجميع أو يقومون بترحيل من تبقى إلى الخارج .

الحقيقة أن الصراع العسكري قد ينشب في أي وقت في منطقتنا مادام طريق السلام مغلقاً من قبل الإسرائيليين حصراً و تحديداً . هذه منطقة عربية إسلامية و فلسطين المشتملة على الأقصى مقدسة لدى المنطقة بأسرها ، و هب أن الإسرائيليين وضعوا شرطياً على رأس كل فلسطيني في هذه البلاد ، فهل يمكن للإسرائيليين أن يضعوا شرطياً على رأس الأجيال الشابة الطالعة في أمة يقدر تعدادها بمليار و ألفي مليون نسمة .

أعود إلى ما بدأت به . إذ يبدو أن رجوع الإسرائيليين إلى العقل مستحيل و أننا سنبقى في ظروف الصراع مهما كانت أشواقنا إلى السلام وبناء المجتمع و إعادة ترميم ما تهدم من الحياة أشواقاً صادقة و مخلصة .

علينا إذن أن نتذكر بهذه المناسبة ما سبق أن قلناه في مداخلات أخرى من ضرورة الانكباب على الجبهة الداخلية بتعزيزها و تمتينها وإعدادها لمواجهة الظروف القادمة إن سلماً فسلم و إن صراعاً فصراع .

حول موضوع :-

إبعاد الشيخ أحمد ياسين إلى الأردن ١٩٩٧/١٠/١م

" إنني أتساءل - و قد استمعنا إلى مداخلات بعض الاخوة الأعضاء - هل نحن نناقش مسألة إبعاد الشيخ المناضل القائد أحمد ياسين مثلما تفعل جمعيات حقوق الإنسان ، أي من الوجهة الإنسانية ، و هل نحن بحاجة إلى معلومات كما ذكر بعض الأعضاء لنعرف هل علمت (حماس) مقدماً بإبعاده و وافقت على ذلك الإبعاد ، أم أنها لم تعلم و لم توافق .

نحن هنا مجلس تشريعي منتخب يمثل الشعب العربي الفلسطيني والأخ الشيخ أحمد ياسين قائد وطني ، كان له أثره الكبير في قيادة الانتفاضة و التأسيس لها ، و قد مارس عمله القيادي على نحو فذ ، وحقق العدل و التوازن في ممارساته ، و صمد صمود الأبطال في سجنه .

سواء كانت حماس تعلم أم لم تكن تعلم ، فإن الشيخ أحمد ياسين يخصنا جميعاً ما دام النواب منتخبين ليمثلوا الشعب كله و ليعتنوا بأمور الشعب كله ، و لو لم نكن إلا أناساً ليبراليين و حسب ، فإن مسؤوليتنا هي أن نبحث الموضوع بوصف الشيخ ياسين قائداً وطنياً .

و إنني أطالب المجلس بإعلان استنكاره لإبعاد الشيخ ياسين ، كما أطالب أن نطلب من السلطة التنفيذية العمل الجاد لعودة الشيخ أحمد ياسين إلى الوطن ، فليس غياب الشيخ كحضوره ، و سوف تفيد الجبهة الداخلية حتماً من وجود مثل هذا القائد بخبراته و بحنكته و بحسن نواياه .

و أختتم بالتوجه بالتحية إلى شيخنا الجليل راجياً له موفور الصحة و العافية " .

حول موضوع :-

استقلال القضاء والنيابة بتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧م

إذا تكلمنا عن استقلال القضاء ، فإنما نتكلم عن أصل من أصول الحكم غير الاستبدادي . أعني أن عبارة (استقلال القضاء) ليست مخترعاً أوجده الفقه الدستوري الحديث .

نعم ... إن الفقه الدستوري قد قنن هذا المبدأ ، و قد تناوله بالبحث و التحليل و لكن بإمكاننا أن نعثر على تطبيقات له في وقت سابق على نشأة الفقه القانوني نفسه ، و ذلك كلما طالعنا مجتمعاً تحكمه سلطة غير مستبدة .

لننظر إلى المرحلة التي كانت فيها القبيلة أشبه بوحدة سياسية . فحتى في تلك المرحلة البدائية من تطور المجتمعات الإنسانية ، لم يكن رئيس القبيلة بالضرورة هو قاضي القبيلة . إن الاعتبارات العملية المتصلة بحسن أداء الواجبات أملت أن يكون قاضي القبيلة شخصاً آخر غير رئيسها في كثير من الأحيان. و كلما توفر قدر أكبر من الشورى في نطاق القبيلة وكلما كثرت و ظائف المولجين بالشأن العام ، ازداد الميل إلى الفصل بين الرئاسة التنفيذية و القضائية . فاستقلال القضاء مظهر من مظاهر الحكم المقيد بالقانون و لو كان قانوناً عرفياً ، أما الحكم المطلق فيمارس فيه الحاكم جميع الوظائف .

إن السلطات إنما تفترق بفعل التطور و التخصص ، و حيث يتاح القاعدة الفصل بين السلطات أن تجد طريقها إلى العمل فإنها تعمل دون انظار الغطاء القانوني .

و نحن نعرف أن الرسول عليه الصلاة و السلام عين في حياته كلاً من عمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قاضيين ، مع أن الحكومة الإسلامية و المجتمع الإسلامي كانا ما يزالان في طور النشوء و التشكل . فلما تأسست الدولة الإسلامية و اتسعت آفاقها ، و جدنا قضاة من أمثال أبي الدرداء في المدينة و عثمان بن قيس في مصر ، و أبي موسى الأشعري في البصرة و شريح بن الحارث في الكوفة .

و استمر السير على قاعدة تخصيص القضاء برجال يقومون بوظيفته في العهدين الأموي و العباسي ، ثم في العهود الإسلامية التي جاءت بعدهما . و في العهد العباسي مثلاً أنشئت لأول مرة وظيفة قاضي القضاة ، المسؤول المركزي لسلطة القضاء الذي كان من اختصاصه تعيين القضاة في الأقاليم . و من الطريف أن نشير إلى أن أبا يوسف ، صاحب أبا حنيفة ، الذي كان أول قاضي للقضاة ، قد حرص على إحاطة القضاة بمظاهر الجلال و جعل لهم زياً خاصاً يرتدونه .

لم يكن المسلمون الأوائل يعرفون مصطلح استقلال القضاء أو مصطلح الفصل بين السلطات . و الواقع أن الخلفاء والولاة مارسوا وظيفة القضاء في المراحل الأولى للدولة ، إلا أن ذلك لم يكن إنكاراً منهم للمصطلح ، و إنما كان اضطراراً عملياً للقيام بالوظيفة قبل أن يتوفر التنظيم الكافي للدولة و الكوادر الكافية للقيام بها . و كانوا على إدراك تام بأن الخليفة أو الوالي إذا قام بهذه المهمة ، فإنه يقوم بها بصفة مغايرة

تماماً لصفته التنفيذية ، و كانت سنة الرسول (صلعم) في تعيين القضاة دليلاً واضحاً على أن الاستقلال بالاختصاص مندوب إذا توفرت له الإمكانية

إن استقلال القضاء في تلك المرحلة يعبر عنه خير تعبير ما جرى في محاكمة الخليفة علي بن أبي طالب و اليهودي المشتكي عليه ، إذ أملى الفهم الصحيح لقواعد العدالة على الخليفة أن يجلس في الموضع ذاته حيث جلس خصمه ، و إذ صدر الحكم لصالح المتقاضي اليهودي ضد أمير المؤمنين .

و مهما يكن من أمر فإن مونتيسيكيو نفسه ، تحدث في كتابه ((روح الشرائع و القوانين)) الذي ظهر عام ١٧٤٨ قائلاً إن نظريته في فصل السلطات وليدة الملاحظة لا وليدة التفكير النظري . و الشيء الذي كان متاحاً له هو ملاحظة الفرق بين الدستورين الإنجليزي و الفرنسي . فقد اعتقد مونتيسيكيو أنه وجد في الدستور الإنجليزي مبدأ فصل السلطات . بدليل توزعها بين الملك المضطلع بالسلطة التنفيذية و البرلمان المسؤول عن التشريع و المحاكم التي تنهض بتبعية القضاء . و كان مونتيسيكيو يعبر عن نقد للنظام الفرنسي الذي اجتمعت هذه السلطات فيه بيد الملك . على الرغم من أن كتاباً بريطانيين انتقدوا هذا الاستشهاد و رأوا أنه أخطأ في فهم الدستور الإنجليزي و القائم على تعاون السلطات و ليس فصلها .

أثارت هذه الملاحظة في حينه ، و ما زالت تثير إلى اليوم ، قضية المدى الذي يبلغه الفصل بين السلطات ، و طبيعة العلاقات التي تقوم بينها في ظل هذا المبدأ و تطبيقاته في الحياة . فلا شك أن الدولة كيان واحد مترابط ، و لا شك أن أداء كل سلطة من السلطات لا يقع في الفراغ بمعزل عن السلطات الأخرى . و لا شك أن وظائف هذه السلطات المختلفة

تجتمع على هدف واحد هو تحقيق الأمن و العدل و الرفاه للمواطنين . ثم لا شك أن السلطات المختلفة و هي في معرض أدائها لوظائفها محكومة سلفاً بالتنسيق مع السلطات الأخرى . و لذلك كنت من القائلين بأن مبدأ الفصل بين السلطات ، على ضرورته لإيجاد التوازن و عدم السماح بطغيان الفرد أو طغيان سلطة على السلطات الأخرى ، فإن مبدأ التكامل و التعاون يجب أن يكون توأمه الذي لا ينفصل عنه . و هذا على كل حال هو المنحى الذي يؤيده الفقه الدستوري المعاصر ، إذا أخلت نظم العزلة أو الفصل التام بين السلطات مكانها و نظم التعاون بينها، حتى في النظام الأمريكي [إذ أخذ هذا النظام في البداية بمبدأ الفصل التام عند استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا ، و لكن الاستثناءات التي أدخلت عليه فيما بعد ، جعلته أقرب إلى نظم التعاون بين السلطات فقد منح الرئيس مثلاً حق الاعتراض على القانون الذي يوافق عليه البرلمان كما أجاز له حق توجيه رسالة لتوجيه النظر إلى القضايا الهامة و اقتراح مشروعات قوانين] .

و في كياننا القائم ، نواة الدولة الفلسطينية القادمة ، كانت مسألة استقلال القضاء من أولى المسائل التي يفترض أن تهتم بها السياسة التشريعية . على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن استقلال القضاء لا ينصرف إلى استقلاله عن السلطتين الأخريين و حسب ، بل هنالك استقلال القضاء عن الحاجة المادية، و استقلاله عن النشاطات الحزبية .

اضطلعت السلطة الفلسطينية منذ تسلمها زمام الحكم على أرض بلادها بمسؤوليات جسيمة ، وسط ظروف استثنائية . و كان من أولى مهامها التي ما زالت تجهد للقيام بها مهمة تثبيت المكتسبات التي منحتها

إياها الاتفاقات المعقودة ، و تهيئة الأرضية من ثم لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة .

لقد اختلطت هذه المهمة اختلاطاً حرجاً بمهام عاجلة أخرى منها إقرار الأمن و الحيلولة دون العبث به من جانب المغرضين و منها توفير الموارد اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة ، و منها إقامة الهياكل التنظيمية للإدارة الجديدة .

وربما أدى ذلك إلى نوع من التشوش وغموض الصلاحيات وحدود الاختصاصات .

و قد شعرنا في وقت من الأوقات أن هذا التشوش ، و ذلك الغموض ، مع استمراء بعض الأجهزة للتمدد على حساب القانون . قد آذى مرفق القضاء ، و هو مرفق بالغ الحساسية كما هو بالغ القداسة إيذاءً كبيراً . و في رأيي أن كل خارج على القانون ، و كل مستفيد من فقدان الموازين ، يرى في القضاء قيداً ثقيلاً و عقبةً كؤوداً أمام أطماعه و أهوائه

و من ناحية أخرى ، حدث هناك التباس معين بين وجود منصب وزير العدل لأول مرة في بلادنا و وجود منصب قاضي القضاة رئيس المحكمة العليا . وكذا سريان القانون الفلسطيني في مناطق القطاع والقانون الأردني في مناطق الضفة ، ففي قطاع غزة لا يعرف القانون الفلسطيني منصباً اسمه وزير العدل ، و لا توجد لهذا المنصب في نصوص القانون أية اختصاصات أما في القانون الأردني فإن ذلك المنصب داخل في حسابات القانون و في توزيع الاختصاصات .

لهذه الأسباب ، و لغيرها مما لم نحط به في هذه العجالة ، تقدم حوالي عشرين نائباً في المجلس التشريعي باقتراح بقانون استقلال القضاء بما في ذلك النيابة العامة التي هي جزء من المرفق القضائي .

لقد تأسس هذا الاقتراح على المسودة التي كان الأساتذة المستشارون قضاة المحكمة العليا بغزة قد وضعوها في وقت سابق من العام ١٩٩٥، واستهدت الدائرة القانونية التي وضعت المشروع بقوانين بعض الدول العربية ، لا سيما مصر والأردن وسوريا و تونس واليمن ، وعرض الاقتراح كاملاً على نخبة من رجال القانون يتصدرهم المستشار قاضي القضاة والمستشارون قضاة المحكمة العليا ، وكذلك الأستاذ نقيب المحامين ، والأساتذة الكرام من كلية الحقوق بجامعة الأزهر .

كان من الواضح أن الأركان التي ينبغي أن يقوم عليها قانون استقلال القضاء هي الآتية :-

أولاً:- مرجعية القضاة أمام القانون وأمام ضمائرهم .

ثانياً:- حصانة القضاة في مواجهة الغير .

ثالثاً:- اختصاص الجهاز القضائي بإدارة نفسه .

رابعاً:- تخصيص القضاء بميزانية مستقلة .

خامساً:- إنفاذ أحكام القضاء دون معقب .

اشتمل الاقتراح بقانون استقلال القضاء بالتالي على أحكام عامة ، تنص على استقلال القضاة وعدم جواز التدخل في أعمالهم . كما تنص على أن السلطة القضائية سلطة قائمة بذاتها وجرى النص على أن تكون لها ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة .

واشتمل هذا المشروع بعد ذلك على ثلاثة أبواب ، يتناول الباب الأول منها القضاة والباب الثاني تشكيل المحاكم . والباب الثالث النيابة العامة . واشتمل المشروع كذلك على بضعة أحكام ختامية .

استغرق الباب الأول الخاص بالقضاة معظم مساحة هذا المشروع إذ تناول في عشرة فصول مختلف الأحكام التي تقوم عليها أركان استقلال القضاء ، سواء من الوجهة المعنوية أو الإدارية .

فقد أناط الأول و هو خاص بتعيين القضاة مسؤولية تعيينهم على عاتق المجلس الأعلى للقضاء ، و هو مشكل برئاسة رئيس المحكمة العليا قاضي القضاة ، وعضوية أقدم ثلاثة قضاة بالمحكمة العليا والنائب العام ورئيس دائرة استئناف رام الله و من يليه في الأقدمية .

و تحدثت الفصول التالية في أقدميات القضاة و ترقياتهم و في نقلهم و ندبهم و إعارتهم و في حصاناتهم و عدم قابليتهم للعزل ، و في تقاعدهم و استقالاتهم و في مساءلتهم و إجراءات تأديبهم ، و ذلك كله ضماناً لحصانتهم في مواجهة الغير .

كما تحدثت الفصول التالية عن واجبات القضاة و عن التفتيش عليهم و عن عطلهم و إجازاتهم و هي المسائل الإدارية التي أنيط الإشراف عليها بالمجلس الأعلى للقضاء على ضوء النصوص القانونية و ذلك كله ضماناً لاختصاص الجهاز القضائي بإدارة نفسه .

إن الاقتراح الذي وضع على شكل مشروع قانون و قدم إلى المجلس التشريعي لم يجعل للسلطة التنفيذية و لا لغيرها سلطاناً على السلطة القضائية .

إلا أنه بالنسبة إلى الأحكام الخاصة بالنيابة العامة نص الاقتراح بقانون على أن يباشر النائب العام الدعوى التأديبية على أعضاء النيابة بناء على طلب وزير العدل . و نص في مادة أخرى على أن أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم و النائب العام و هم جميعاً يتبعون وزير العدل .

ففي هذا الشطر من القضاء ، شطر النيابة ، حصرت صلاحيات وزير العدل ، حيث يشرف إشرافاً عضوياً على عمل النيابة و يرتبط به النائب العام و هو أمر مفهوم على ضوء الوظيفة التي تمارسها النيابة بمعاونة الضبطية القضائية .

و النظرية التي ذهب إليها هذا المقترح بقانون هي أن وزير العدل بوصفه أحد أعضاء السلطة التنفيذية لا يستطيع أن يملك سلطات رئاسية على مرفق القضاء الذي هو سلطة مستقلة قائمة بذاتها ، كما ينص مشروع قانوننا الأساسي و كما تقتضي قواعد الديمقراطية و مبادئ تنظيم الدولة وفقاً للنهج الديمقراطي .

من ندوة في نقابة المحامين بغزة

قضايا القتل و العنف

المقابلة التي أجراها الصحفي عصام أبو شارب مع النائب ناهض منير الريس في ختام عام ١٩٩٧م حول قضايا القتل والعنف في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية .

السؤال الأول :-

ما هي دوافع وأسباب جريمة القتل من وجهة نظركم ؟ ولماذا زاد عدد هذه الجرائم في الآونة الأخيرة ؟

- جريمة القتل قديمة قدم الاجتماع الإنساني . و القرآن الكريم يحدثنا عن ولدي آدم اللذين قتل أحدهما الآخر لأنه قرب قربانا فتقبل الله منه على عكس القاتل . و بذلك عرفنا أن الغيرة السوداء التي وسوس بها الشيطان كانت أول سبب ودافع معروف لهذه الجريمة .

وما زالت الغيرة سبباً للقتل حتى اليوم . و هناك بالطبع أسباب أخرى لا يكاد يحصيها العد . فهناك القتل بدافع الطمع و بدافع الانتقام و بدافع الحقد النفسي و بدافع المنافسة و بدافع الجنون والهستيريا و بدافع السياسة ... الخ و يبدو أن عصرنا الحديث سيعرف أسباباً جديدة للقتل ، فمؤخراً قرأنا في الصحف - على سبيل المثال - عن حوادث قتل في الولايات المتحدة الأمريكية قام بها تلاميذ في مدارس ثانوية ضد زملاء لهم دون تحديد ، أي جزافاً . و الأسباب غير معروفة . و أعتقد أنها (البطر) و

فقدان الإحساس بقيمة الحياة و بمعنى الوجود و ربما كانت البحث عن الإثارة في مجتمع يقوم على الفن المثير و الإعلان المثير !

أما في بلادنا فهناك أسباب تقليدية شائعة للقتل منها الثأر العشائري ، و منها تبييض الشرف ، ومنها الخلاف على ملكية الأرض ، ومنها تصفية حسابات زمن الانتفاضة . و علينا في هذا المعرض ذاته أن نضيف قتل النفس (الانتحار) الذي تتصاعد أعداده على نحو ملحوظ بدوافع الإحباط و العوز الشديد وفقدان فرص العمل ، بحكم حالة الحصار الاقتصادي التي يمارسها الاحتلال ضد مجتمعنا .

أما سؤالكم عن أسباب ازدياد عدد هذه الجرائم في الآونة الأخيرة ، فإن إحصائيات الشرطة - على عكس سؤالكم - توحي بانخفاض في عدد جنايات القتل و الشروع فيه خلال عام ١٩٩٧ بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. وقد توفرت لي إحصائية عن الشهور التسعة الماضية من عام ١٩٩٧ فوجدت أن عدد جنايات القتل و محاولة القتل بلغت حتى نهاية أيلول (سبتمبر) تسعاً و سبعين جناية بالمقارنة مع مائة و ست جنايات في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٦.

و لكن في المقابل هناك ازدياد مفزع في حالات الانتحار ومحاولات الانتحار التي بلغت في الفترة المذكورة هذا العام مائة و ثمانيا و تسعين حالة ، بالمقارنة مع عشرين حالة فقط في مثل تلك الفترة من عام ١٩٩٧.

و ينبغي أن أذكر - إضافة إلى ذلك - أن هناك تصاعداً خطيراً مفزعاً أيضاً في عدد المشاجرات التي تقع في محافظات الضفة و التي بلغت في الفترة من ٩٧/١/١ حتى ٩٧/٩/٣٠ ألفاً و ثمانياً و أربعين مشاجرة بالقياس إلى ثلاثمائة و ثمان و أربعين مشاجرة في الفترة المقابلة في عام

١٩٩٦. أما في قطاع غزة فالإحصائية تشير إلى انخفاض عدد المشاجرات في الفترة ذاتها من سبعمائة واثنتين وستين في عام ١٩٩٦ إلى مائة وأربع عشرة في عام ١٩٩٧.

النتيجة العامة على كل حال هي ازدياد العنف ، بصرف النظر عن جنايات القتل في حد ذاتها . و قد لمست في عملي القضائي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ ذلك الازدياد في أسلوب تنفيذ القتل الذي كثيراً ما استخدمت فيه الوسائل اليدوية كالفؤوس و البلطات و الخناجر والعصي الغليظة ، و رافق ذلك إسراف في كيل الضربات القاتلة بما يتجاوز قصد إزهاق الروح .

لاريب أن سبعا و عشرين سنة متوالية من الاحتلال قد أحدثت آثاراً مروعة في نفوس الناس وفي أحوالهم العصبية و في علاقات بعضهم ببعض . فالاحتلال عمد بصور متعددة إلى تحويل طاقة العنف لتنفجر في الجبهة الداخلية الفلسطينية . و عمد إلى إثارة الشكوك و الفتن قصداً بين فئات الشعب و أفراده تحقيقا لغاية توجيه العنف إلى داخل المجتمع الفلسطيني . و قد شجع الجريمة و احتضن المجرمين . واتبع سياسة ومسلكا في نطاق جهاز الشرطة بحيث يمنع تدخل الشرطة في حالة المشاجرة أو العنف الداخلي أو السطو حتى آخر لحظة . و كثير ما تدخل رجال المخابرات لصالح الجناة المتهمين . و عموماً كأن هناك غض نظر متعمد عن ملاحقة الجريمة .

لقد بقيت لتلك الأمور رواسب و ذيول حتى اليوم . أما المستجدات التي تتمثل في ضيق الحال الاقتصادي و في الإحباط السياسي و القهر والغضب بسبب التمدد الاستيطاني و المستوطنين من ناحية و بسبب سوء

الأداء في كثير من مؤسساتنا و إداراتنا الوطنية من ناحية أخرى فهي بدورها عوامل وأسباب لازدياد نسبة العنف .

و على ضوء المقارنات والأرقام الإحصائية التي ذكرتها أخرج بانطباع أن هذا الشعب النبيل المنتج ليس شعبا إجرامياً ، و لكنه شعب حساس شديد الانفعال ، قد يتشاجر و ينفس عن أعصابه المحتقنة ، و قد يعجز بعض الناس عن مواجهة الظروف المعقدة و يعمدون إلى الانتحار ، إلا أنه شعب يخلو من الجريمة المنظمة ، و لا يستبيح القتل على وجه العموم و الإجمال .

غير أنني أدق ناقوس الخطر في سمع السلطة الوطنية الفلسطينية فالانتحار وصل إلى الحد الذي أصبح ظاهرة .

السؤال الثاني :-

ما هو تصوركم للدور الملقى على عاتق رجال العلم و التربية و الاجتماع في الحد من انتشار هذه الجريمة الوحشية و عادة الأخذ بالثأر ؟ .

- هذا سؤال جيد و مهم . أعتقد أن الدور الملقى على عاتق رجال العلم و التربية و الاجتماع ، وأضيف من عندي : رجال السياسة ، دور ضخم إذا توفرت النية .

هناك أولا دور رجال العلم والاجتماع في تحليل الظواهر والإحصائيات ودراستها وبيان خطورتها ومغزاها للناس عبر الاجتماعات والندوات و حلقات الدراسة .

ثم هناك دور رجال التربية في القيام بجهود منهجية في المدارس و الجامعات ، و في مختلف الهيئات الشبابية ، لإعادة القيمة و الاعتبار

للوحدة المجتمعية و للتماسك و الترابط و محبة الآخرين و ذلك على قاعدة روحية و وطنية .

و هناك دور رجال السياسة و الخطباء و الدعاة في التنفير من نزعات الثأر و الانتقام و العدوان، و في الحض على الخير و المعروف ، وفي رعاية العلاقات الأخوية في أصغر الحارات و الأزقة و الأحياء و القرى حاملين كلمة الوحدة الوطنية ، لا شعاراً خطابيا و حسب ، و لكن ممارسة تتغلغل في الحياة اليومية و المسلك اليومي .

نحن العرب أمة صنعتها الكلمات ، و أطلق قواها الهدي الذي ما زال بين أيدينا . و ما زال للكلمة الطيبة أثرها ، و هي قادرة على التغيير ، بالتوعية ، و بالشرح ، و بضرب المثل ، و بمناشدة الضمائر وإيقاظها من رقادها .

نعم . يمكن للتوعية و للفكرة و للنصح أن يفعل فعلة في النفوس و أقل ما يمكنه هو أن يحد من الحزازات و النزاعات المدمرة ، و أن يجسد للناس حقيقة وضعهم و يعيد تذكيرهم بقوة : أن ضرورة توادهم و تراحمهم ليست فكرة أخلاقية أو عاطفية أو دينية و حسب بل هي الشرط الأول لإمكان البقاء أمام تحديات لا حصر للعواقب السيئة التي تنتظرنا إذا لم نصمد أمامها و نتغلب عليها .

السؤال الثالث :-

كيف تقيمون دور رجال الإصلاح في تقليص حجم الجريمة و دور القضاء العرفي و كذلك ما هي طبيعة العلاقة بينة و بين القضاء النظامي ؟

- دور رجال الإصلاح و رجال القضاء العرفي حيوي و جوهري في مجتمعنا الذي لا زال مجتمعاً صغيراً يتألف من عائلات و عشائر ، و لا زال الناس فيه يعرف بعضهم بعضاً و يقدر بعضهم أوزان بعض . ورجال الإصلاح في بلادنا قاموا بدور مشكور في زمن الاحتلال ، وأمكن لهم و لرجال القضاء العرفي أن يسدوا فراغاً كبيراً في الحياة اليومية على أثر تعطل السلطة القضائية و تعطل نشاط المحاكم .

إن بعض السطحيين و المزايدين يتحدثون عن رجال الإصلاح والقضاء العرفي كما لو كنا نعيش في مجتمع من المدن الكبرى الذي يعيش فيه الناس أفراداً أو أسراً صغيرة في شققهم و قد انتهت علاقاتهم بقراهم أو بعائلاتهم الأصلية . و لذلك تختلط الأمور على السطحيين و المزايدين ويسارعون إلى استنكار القضاء العرفي و التقليل من شأن رجال الإصلاح ، و يقولون : ما شأن هؤلاء إذا كان قضاء المحاكم موجوداً ؟ و هكذا يغفلون عن البديهية القائلة : لو لم تكن هناك حاجة إلى رجال الإصلاح و إلى القضاء العرفي لاندثرت هذه الظاهرة من تلقائها . و لكن الحقيقة هي أن المجتمع بتركيبه الحالي يحتاجها . و أيضاً يجب أن نعترف بأن كثيراً من رجال الإصلاح و القضاء العرفي كانوا مناضلين وطنيين على ساحة اجتماعية هامة و يجب أن نحمل لجهودهم فائق التقدير . و لا يلغي هذه الحقيقة كون بعض المتطفلين على الإصلاح و على القضاء العرفي قد أساؤوا باسم الإصلاح و قد أكلوا أموال الناس بالباطل باسم القضاء العرفي و بعضهم كان مدسوساً على الساحة . غير أن ذلك أشبه بأن نقول إن إمام مسجد فاسق لا ينقص من قيمة وظيفة الإمام و لا من قيمة رسالته .

السؤال الرابع :-

هل قام المجلس التشريعي بسن القوانين الرادعة للحد من هذه الجريمة ؟

- أوضحت أن لهذه الجريمة أسباباً عديدة . و لا يخطر ببالي أن نقص القوانين سبب قوي في وجود الظاهرة كما شرحتها . و مع ذلك فإن المجلس التشريعي معني باستكمال المهمة التي بدأ بها : أعني مهمة وضع قوانين موحدة للضفة و القطاع . و بين تلك القوانين قانون العقوبات الذي يجب أن يأتي متطابقاً مع قيم مجتمعنا و ظروفه و كذلك مع التقدم التشريعي العالمي في مكافحة الجريمة .

السؤال الخامس :-

الأحكام القضائية التي صدرت بحق مرتكبي بعض جرائم القتل و أسباب عدم تطبيق بعضها ؟

- نحن نعاني معاناة حقيقية من مسألة عدم تنفيذ بعض الأحكام القضائية ، لا في النطاق الجنائي وحسب ، بل وفي النطاق المدني والنطاق الإداري . إنها مسألة ترجع إلى التسيب الخطير و التحقير المتعمد للسلطة القضائية من قبل البعض . وإنني من الغاضبين و من الذين ينظرون بخطورة بالغة إلى ذلك . وأعتقد أننا بحاجة إلى إصلاح إداري جذري ، يعيد إلى القضاء و أحكامه الاعتبار اللائق .

السؤال السادس :-

هل تساهم طول الإجراءات أمام الجهاز القضائي في عدم قيامه برسالته ؟ و هل تؤدي إلى تأجيج الصراعات بين الخصوم ؟

- نعم لكن المشكلة هي في قلة أعداد القضاة و إعداد المحاكم ، وفي قلة الإمكانيات المتاحة للسلطة القضائية . لقد أنشأنا بنيان دولة وأقمنا وزارات و مؤسسات ، و لم يكن تطوير القضاء بمستوى أي إنجاز آخر . تصور أننا حتى الآن لم نوفر للقضاء معملا جنائيا . !

السؤال السابع :-

ما دور الاستخدام العشوائي للسلاح في انتشار هذه الجريمة ؟ و ما دور السلطة التنفيذية في وضع حد لهذا الأمر؟

- أنت تذكرني بحادثة قديمة و مشهورة .. و هي أن بعض مسلحينا كانوا في إحدى البلاد العربية مدعوين إلى عرس لأهل إحدى القرى . وأصر أحدهم على تحية العريس بأن رفع بندقيته الآلية بيد واحدة ليطلق النار في الهواء و حدث أن مالت البندقية إلى أسفل قليلا فأفرغت رصاصها في الحاضرين وانقلب العرس إلى مأتم ، و اضطر أولو الأمر إلى معالجة الموضوع و تطييب الخواطر عن طريق كلفة باهظة بعد حين .

تذكرت هذه الحادثة لأنني أعرف أن عادة إطلاق النار في الأفراح مازالت منتشرة على قدم وساق.

و هناك صور عديدة لما يترتب على الاستخدام العشوائي للأسلحة من عواقب وخيمة . هناك العبث بالسلاح بداعي التسلية ، أو بداعي الاستعراض ، أو بداعي تنظيف السلاح دون مراعاة القواعد . وهناك الشاب الذي يحمل سلاح السلطة و يستخدمه برعونة في المشاجرات . و لا شك أن هذه الصور كلها ، لا سيما الأخيرة منها ، قد ازدادت و تواترت مؤخراً ، دون أن يقوم المسؤولون المعنيون بإجراء حاسم و جدي لمعالجة الأمر جذرياً .

هل من الضروري أن نشير بأصابع الاتهام إلى المعنيين ، أو نعدد لهم الحوادث التي وقعت واستخدمت فيها الأسلحة و الذخائر الخاصة بالسلطة أو المحسوبة عليها لكي يفيقوا و يعالجوا الأمر معالجة حاسمة ؟ .

و هل من الضروري أن نخوض في بحار دماء غزيرة قبل أن نعمد إلى ترشيد استخدام سلاح السلطة ؟

إنني أناشد المسؤولين المعنيين أن يقفوا أمام هذه المسألة ، دون أن يتعاملوا مع الموضوع بهاجس الدفاع عن الذات ، و لا بالقفز من فوق الحقائق التي يتحدث عنها رجل الشارع و الإصرار على الادعاء بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان .

السؤال الثامن :-

هل للعشائرية و القبلية و الحمائلية دور في ازدياد هذه الظاهرة ؟

- السؤال عن العشائرية والقبلية والحمائلية سؤال مغلوط . فلنفرض أنني قلت: نعم ، للعشائرية دور في ازدياد ظاهرة القتل والعنف والمشاجرة . هل سنلغي بعد ذلك العشائرية بجرة قلمنا أو بعلو صوتنا ؟

لا ... فهذه التركيبات الاجتماعية موجودة تبعاً لخصائص المجتمع ومرحلة تطوره . و هذه الروابط يمكن أن تكون سبباً في ازدياد الجريمة كما يمكن أن تكون سبباً في انضباط الناس . و الأمر يتوقف على الروح التي تسودها و على الرجال الذين يسوسونها و على التوجيه الذي يرشدها .

السؤال التاسع :-

ما هو تقييمكم لدور الشرطة و المنظمات غير الأهلية في توعية المواطنين لخطورة هذه الجريمة ؟

- الشرطة و المنظمات غير الأهلية قد تكون هي نفسها بحاجة إلى إصلاح و توعية ، مثل سائر الناس سواء بسواء ، لأن الشرطة و المنظمات غير الأهلية كلها شرائح من النسيج نفسه . يا لله .. إننا بحاجة إلى عمل و إصلاح كبيرين .

الفصل الرابع

وفاء لذكرى بعض من عرفت

المدينة التي غادرها جبل

ذلك الجبل الذي كان من معالم هذه المدينة ذهب وا أسفاه و لوعة قلباه إلى غير رجعة و ها هي أجذة الأيام تشير إلى أن عاما قد انقضى بين رحيله و بين هذا اليوم .

نحس العام دهرا و كيف تبدو للعين مدينة غادرها الجبل ؟! إلى من نفزع بحيرتنا في مواجهة تراكم الهموم و تعقد المشكلات و ضآلة هامش الخيارات و وسط وضع القهر المحبوك الذي نعانيه و نتخبط في شراكه مع من نتبادل تلك الضحكات الصافية و الملح الأدبية و تلاوة الشعر المختار و ترديد الأناشيد و الأغنيات أمام بحر غزة ؟ و أي مثقف موسوعي مثله ، أوتى موهبة المحاورة مع النظراء و المسايرة مع من هم في مكانة التلاميذ مشجعا إياهم على استخراج أعمق أفكارهم باهتمام يخيل إليهم معه أن المعلم الكبير يتعلم ما لم يكن يعلم و يطلع على ما لم يكن يعرف ؟ .

ذلك هو زهير الريس ، الدكتوراه في القانون ، العضو المؤسس في اتحاد المحامين العرب .

عضو مجلس أمناء جامعة بيرزيت ، أحد شيوخ المحامين بفلسطين ، رئيس تحرير صحف التحرير و أخبار فلسطين و العلوم و الفجر و الأسبوع و الموقف .

أحد رموز الناصرية في الوطن العربي و صديق القادة القوميين في بلدان الوطن .

و كان زهير وكان . وكان . و عاش هموم هذه المدينة و عاش أيامها و لياليها و كابد نضالاتها و انطلق إلى آفاق الساحة القومية وجها

مشرفا لفلسطين و ناطقاً فصيحاً بآمالها و ممثلا لكل أولئك الذين تربوا على حب العرب و الاعتزاز بأمتهم و إدراك وحدة المصير العربي و قد رأى في مجمل الخيبات و الهزائم التي منيت بها القضية الفلسطينية و قضايا الحق العربي مصداقاً لصحة الفهم الذي يربط بين الأجزاء و يعد المعركة واحدة والمصير واحداً و خرج من الاحتلال الأخير و هو أكثر إيماناً و يقيناً بذلك الاقتناع الذي رافقه منذ أواخر الخمسينات ، و أصبح التعبير عن هذا الإيمان هاجسه و طريقه و موقفه .

و من أجله كان حريصاً على إصدار جريدته " الموقف " التي كانت أقرب إلى منشور منها إلى صحيفة تنافس الجرائد و المجلات الأخرى . كان يطمح إلى إعادة الاعتبار للفكر القومي و التبشير بين الناس بأن فشل مشاريع الوحدة ليس دليلاً على عدم صلاحيتها لمعالجة القضايا و إنما العكس هو الصحيح ، لقد فشلت القضايا لأنها لم تعالج جماعياً بالمنطق القومي و الرؤية القومية و قاده ذلك إلى التبشير بضرورة بروز مرجعية قومية تصحح المسار و تعيد العربة إلى الخط الصحيح ، و لم يكن زهير غافلاً عن هيمنة الأفكار القطرية و الجهوديه و الطائفية و عن تربّعها على كراسي الكبار و لم يكن يجهل أن الخصوم يقفون حرّاساً على التجزئة و فكرها و دعاياتها إلاّ أنه لم يفقد إيمانه بالكلمة كما لم يفقد إيمانه بالإنسان العربي و ظل يعتقد أن طاقات الأمة مختزنة و أنها سوف تنتصر على حالة الضعف والوهن المؤقت الذي أصاب الواقع العربي .

تلك كانت الراية التي أصر زهير على حملها حتى النهاية و مثل زهير من يثبت على المبدأ و يخلص للفكرة ، لأنه طوال حياته كان رجل

مبدأ و فكرة و لم تكن ذاته عزيزة عليه إلا أنها وعاء الأفكار التي أحبها واقتنع بها ، رحم الله ذلك القائد القومي الذي مات شامخا كما عاش شامخا و صدق فيه قول الشاعر ... " مات ميتة تقوم مقام النصر إذ فاته النصر .. "

نشر في مجلة الموقف بتاريخ يونيو / ١٩٩٧م

الذكرى السابعة و العشرين لاستشهاد عبد القادر أبو الفحم
١٩٩٧/٧/١٦م

" و أشرقت الأرض بنور ربها ، و وضع الكتاب ، و جيء بالنبيين و الشهداء ، و قضي بينهم بالحق و هم لا يظلمون ..

أيها الأخوة أبناء هذا الوطن

كنت على علم سلفاً ، أن جمعاً عظيماً سوف يشهد هذه المناسبة التي نستعيد فيها وجه عبد القادر أبو الفحم و زمانه ، و سيرته الممتازة . كنت على علم بذلك لأنني من الذين عرفوا قيمته و مكانته ومعدنه بين الناس ، و كنت على علم بذلك لأنني أعرف أيضا حقيقة شعبنا العربي الفلسطيني .. و هي حقيقتكم أنتم أيها الأخوة الحاضرون الذين تجاوبوا مع الدعوة حالما تسامعوا بها ، و جاؤوا إلى هذا المكان من كل صوب ، لأن عبد القادر بالنسبة إليهم لم يعد إنساناً حبيباً و حسب و إنما رمزاً مقدساً في تاريخنا الوطني .

كنت على علم بأن عبد القادر أبو الفحم يمثل لكل واحد منا أجمل و أنبل ما فيه أو على الأقل أجمل و أنبل ما يتمناه لنفسه ، و هو أن يلبي داعي الشهامة ، كما لباها الشهيد و أن يبرز دفاعاً عن المستضعفين من الرجال و النساء و الولدان كما برز الشهيد ، و أن يواجه القوة الظالمة الطاغية دون خوف ووجل مثلما واجهها الشهيد ، و أن يثبت في الموقف العصيب كما ثبت الشهيد ، و أن يملك إرادة تسمو على الجراح النازفة والألم الجسماني مثلما ملك الشهيد ، و أن يصنع السيرة الخالدة و الذكر الحسن كما صنع الشهيد .

إن عبد القادر أبو الفحم بالنسبة لكل واحد منا ، هو عقيدة و مبدأ و يقين . فاللهم يا من جعلت الشهداء في مقام الأنبياء و الصديقين والصالحين ، أشمل عبادك الذين هرعوا إلى هذه المناسبة الخالصة لوجه الله بنفحة من نفحاتك ، فإن عبد القادر أبو الفحم لم يكن ذا جاه عريض ، و ليس لخلفته منصب ولا نفوذ ، ولكنه كان الأقرب إليك ، و الأسمع لكلماتك ، و الأمضى في الجهاد في سبيلك ، و لذلك أحببناه وجئنا إلى ذكراه. اللهم و اسكنه في عليين و احشرنا معه يوم الدين .

أيها الأخوة أبناء هذا الوطن .

كانت حياة عبد القادر أبو الفحم شطرين إثنين أولهما تمهيد لثانيهما ، فذلك الشاب الذي امتهن الجندية منذ أوائل الخمسينات فاختار لحياته طريقها بما فيها من الفروسية و الشظف و الشرف فأبدع في اكتسابها و تعليمها ، و كان من ألمع فتيانها و أقوى و انبه ضباط صفها ، وضع نفسه في أواخر الستينات حيث أراد له الله و دعاه نداء الوطن ، قائداً ميدانياً فأخذ نفسه بمزيد من الشظف ، حين كان بوسعه أن يلتحق بشيء من السعة . و أوجد النظام و الخطة حينما انهارت الأنظمة و أفلست الخطط ، و استمد تفويضاً من روح الشعب المقاوم ، حينما انقطعت الصلة بالمراجع الرسمية . لقد وقف عبد القادر أبو الفحم وسط أنقاض معركة حزيران سبعة و ستين و الدخان لم ينقشع عن الخنادق و جثث الشهداء الأعزاء لم تكد تستقر في مدافنها ، و السلاح مازال متناثراً هنا و هناك ، فإذا به لا يرى من ذلك كله إلا معركة جديدة يجب أن تنشب ، وجولة جديدة يجب أن تستهل ، و أيدي جديدة يجب أن تحمل السلاح . لقد ضرب ذلك

النافخ في البوق نوبة استيقاظ بدلاً من نوبة جنازة ، و رفع أعلاماً بدلاً من أن ينكس العلم .

هل كان عبد القادر أبو الفحم يمثل نفسه وحسب حين فعل هذا الفعل ؟

لا بل كان يمثل الروح الغلابة للشعب العربي الفلسطيني ، التي أودعتها بركة الله حول المسجد الأقصى و تغلغلت في التراب و الشجر كما تغلغلت في البشر ، و التي تدور مع الفلسطيني العامل في الوطن إذ يستل الرزق من بين أنياب خصمه ، و مع الفلسطيني الطالب في جامعات العالم إذ يتفوق على زملائه و هو الأقل مالاً ، و مع الفلسطيني المغترب تحت كل سماء إذ تتلقاه الموانئ الأجنبية شريداً و طريداً فإذا به يعيد بناء حياته و حياة أولاده و يمد يده من وراء المحيطات إلى إخوانه و عشيرته في الوطن .

و كيف تمكن عبد القادر أبو الفحم و هو ضابط الصف الذي لم يتجاوز في علمه المدرسي الصف السادس الابتدائي ، و لم يتجاوز في علمه العسكري دورة قادة الرقباء الأوائل ، كيف تمكن من مقارعة الجيش الذي خرج لتوه منتصراً على الدول و الجيوش ؟

تلك هي عبقرية الشعب الفلسطيني ، و عبقرية الإرادة الفلسطينية، و قبل ذلك تصدى رجال من أمثال عبد الرحيم الحاج محمد ، و فرحان السعدي و سعيد العاص و عبد القادر الحسيني ، للجيوش البريطانية عام ٣٦ حين كانت بريطانيا دولة لا تغيب عنها الشمس ، و كانت قد خرجت من الحرب العالمية الأولى مزهوة بانتصارها المشئوم .

غير أن رجالاً من أمثال زياد الحسيني و عبد القادر أبو الفحم ، لم تكن لديهم جبال النار ليعتصموا بها و يلجؤوا إليها ، ومن ناحية أخرى كان التطور الذي شهدته صناعة الأسلحة و المعدات قد وسّع الفجوة بين

إمكانيات الخصم المدجج بالترسانة الأمريكية و بين إمكانيات رجالنا المغاوير . ومع ذلك ، فالروح هي التي قاتلت ، و هي التي صمدت ، و هي التي أبدعت وسائلها و أساليبها ، و كان من ورائها الشعب كله . و أبى جيل السبعة و الستين أن يكون أقل إنجازاً من جيل السبعة و الثلاثين . واتخذ أبطالنا من كثافة الشجر ، و من ملاجئ الحفر ، بين أشوار التين الشوكي بديلاً عن و عورة الجبال ، وعن صعوبة التضاريس .

و لولا الخيانة لكان عبد القادر أبو الفحم حيّاً بيننا اليوم ، و لكنّ لو و لولا تفتح عمل الشيطان . و إنما نقول ما نقوله لكي نكون على حذر ، و لكي نتساءل بيننا و بين أنفسنا : ما الذي تفعله الأجهزة المضادة في صفوفنا هذه الأيام ؟ . وكيف يجري وعلى من يجري إنفاق ثلاثين مليون دولار هي الميزانية المرصودة من حكومة نتنياهو للشاباك في داخل مناطقنا؟

أن تفتيت الجبهة الداخلية هدف كل خصم ، سواء في المعارك العسكرية أو المدنية . و علينا في هذه الأيام أن نكون على حذر من سلاح الإشاعة المسمومة و الدعاية المرسومة و علينا أن نخرس و لا نتهاون مع كل من أثار نعرة من شأنها تفسيخ جبهتنا الداخلية . و مثلما نجحت حركتنا الوطنية الفلسطينية منذ بدايات هذا القرن في وأد الفتن التي حاول الانتداب إشعالها ما بين مسيحي و مسلم ، و ما بين مجلسي و معارض ، و ما بين حضري و فلاح ليسهل عليه ضرب الثورة ، علينا اليوم أن ننبذ و أن نحتقر و أن نحارب دون هوادة النعرات المشبوهة التي تطل برأسها لتدفعنا إلى الشقاق و القتال فيما بيننا، لكي تضعنا و تضع قيادتنا الوطنية في مقعد الضعف أثناء مفاوضات الوضع النهائي .

إن ثقتنا بالحنكة السياسية و الموقف الوطني الصلب للرئيس ياسر عرفات و لسلطتنا الوطنية هي ثقة كاملة ، و إن الأواصر التي تربط بين عناصر الشعب لاجئين و أصليين ، عائدين و مقيمين ، بدواً وفلاحين ، حكومة و شعباً ، ليست بحاجة للبرهنة عليها ، و إذا كنا في ضائقة اقتصادية فإن الخصم الذي ألحق اقتصادنا باقتصاده ، و ألحق قوانا العاملة بمؤسساته الخدماتية خلال سبع و عشرين سنة هو المسئول عن هذه الضائقة المتعمدة المخططة .

لقد كانت الوحدة الوطنية المتراصة التي تجسدت في التحام قوى الثورة ، و رعاها عبد القادر أبو الفحم بنور عينية ، فكانت العلاقات الأخوية تسود بين المقاتلين من القوات و الجبهة و فتح ، و كان الناس على اختلاف طبقاتهم ، طلاباً و مزارعين ، و تجاراً و عمالاً و معلمين ، كتلة واحدة متراصة ، مما ضمن النجاح و الفاعلية و كسب المعارك وأيواء المناضلين و المحافظة على التنظيم .

نحن اليوم في حاجة إلى وحدة أقوى و أمتن . و لا يجوز أن ، تختلط الأمور علينا ، فالدعاية السوداء تبنى دائماً على قطعة من شبه الحقيقة و على تل من الأكاذيب و الافتراءات . لان الخصم يحاول استثمار التجاوزات الإدارية و المسلكية لدينا ، لا بغية الإصلاح و تحقيق الرفاه ، ولكن بغية القضاء على أمنية الاستقلال ، بحيث يضمنا محمية تابعة له فنفقد شخصيتنا ودينا و روابطنا مع عمقنا العربي والإسلامي بعدما هددنا بفقد أجزاء من الوطن .

و لايجوز أن تختلط الأمور علينا ، لأن الخصم الذي يفتعل أزمتنا الاقتصادية في الأساس ، هو نفسه الذي يذرف دموع التماسيح و يتظاهر بالرغبة في إطعامنا من فتات موائده .

و لايجوز أن تختلط الأمور علينا، لان الخصم الذي يعزف على نغمة العائدين و المقيمين ، و على نغمة السلطة و الشعب ، هو وحده الدخيل ، أما نحن فشعب واحد و كيان واحد .

و لا يجوز أن تختلط الأمور علينا ، لأن مطلب الإصلاح و التقويم و الترشيد و الضبط مطلوب ولازم ، أما تجميل وجه الخصم على حساب تشويه وجه الذات فهو من الأبرياء حماقة وانحراف ، وهو من العملاء والمتعاونين خيانة ودسيسة . رحم الله عبد القادر أبو الفحم و كل من سار على درب الشهادة ، و حفظ الله علينا وحدتنا الوطنية و إرادة القتال فينا .

و لا اختم كلامي قبل أن أرفع إلى السيد الرئيس ياسر عرفات التماسنا بإطلاق اسم الشهيد على شارع من شوارع وطننا و ثكنة من ثكنات قوات الأمن الوطني ، و أن تكرم آسرة الشهيد و تمنح منزلاً أو قطعة أرض أسوةً بأسر القادة الأوائل .

وعاشت ذكرى عبد القادر أبو الفحم

ولا حرمنا الله أجر الذين يحبون الشهادة و الشهداء .

في ذكرى الشهيد زياد الحسيني يوم ١٩٩٦/١١/٢٢م
في قاعة محمد عواد بغزة

أريد أولاً ، وقبل كل شيء ، أن أتوجه بشكر خاص إلى السيد الرئيس ياسر عرفات الذي أوعز بإقامة هذا الاحتفال و كذلك مفوضية العمل الجماهيري التي نظمت هذا الاحتفال التذكاري الرمزي تحية ووفاء لذكرى قائد بطل فذ لا أبالغ إذا قلت إنه كان في مقدمة الصف الأول من قادة المقاومة الميدانيين في فلسطين ، طوال أربع سنوات عقب احتلال عام الف و تسعمائة و سبعة و ستين أنها المرة الأولى التي يكرم فيها الشهيد الرائد زياد محمد محيي الدين الحسيني في مدينته بين أهله و مواطنيه ، علماً بأن هذا الضابط الغزي الفلسطيني العربي ، لم يكن قائداً مؤسساً في تلك المقاومة و حسب ، بل كان القائد الميداني الأفعل و الأطول نفساً و الأعظم تضحية من الجميع في تلك الآونة الافتتاحية . أن من حق زياد الحسيني علينا أن نتذكر ذلك و لا ننساه . و من حق روحه الجريئة أن نستذكر لها عظمة المبادرة و شجاعة الأقدام ، يجب على أن أضيف أيضاً ، أن السيدة / سعاد أبو السعود الحسيني ، والدة زياد المناضلة من خلفه في الأيام العصيبة ، قد لقيت من الأهوال و بذلت من التضحيات ، ما يجدر حفظه في سجل شرف ، يضم أعظم الأمهات في فلسطين ، و كذلك قدم كل فرد من عائلة زياد ضريبة باهظة يستوي في ذلك الوالد المرحوم الحاج محمد رحمه الله والأخوة والأخوات طارق وجعفر وعرفان وعميد وعقيد وخديجة و خالده . و يجب على بالمثل أن أستذكر على نحو خاص عظمة الموقف ،

و جسامة التضحيات التي قدمها أولئك المواطنون الشرفاء الذين آووا زياد تحت طائلة السجن و التعذيب و النسف ، و كانوا له حصناً منيعاً بوجه الآلة المعادية و كلابها المتجولة في كل مكان . أعرف من أولئك المواطنين الشرفاء : الرجل المؤمن النقي سعيد الجدبه و قرينته العظيمة و أبناءه الطيبين . و أذكر بالمحبة و الاكبار القائد المخضرم على عطا الله و السيدة قرينته الباسلة و أبناءه و كريماته ، و أتوقف أمام اسم فاطمة الحلبي وماكانت تعنيه بالنسبة لزياد و لقصة كفاحه الكاملة . إنني أجهل بقية أسماء الذين آووا ونصروا ، والذين قاتلوا في الصفوف ، و إنني أنحني باسم هذه المدينة خاصة ، وهي التي شرفتني بنيابتها في المجلس التشريعي أمام ذكرى زياد المقدسة كما أنحني أمام تضحيات هذه الدائرة الواسعة من الرجال و النساء ، الذين جابهوا الاحتلال في أوج انتصاره بروح لاتنكسر ، و بتصميم لا يلين و بمدد مبارك من عند الله .

لقد جسد الشهيد زياد ، و جسد الذين عملوا معه ، فضائل هذا الشعب البطل : كأنقى ما تكون و أقوى ما تكون . و بقيادة زياد ، و بجهود من معه ، حق للإعلام الأجنبي أن يقول عن تلك الآونة : إن الفدائيين يحكمون غزة في الليل و قوات الاحتلال تحكمها في النهار .

كان ذلك الزمن زمناً يصعب وصفه . و يصعب إعادة تشكيل صورته بالكلمات . و كان قطاع غزة الصغير ، المعزول عن العالم ، يثبت للعسكرية الاسرائيلية المحترفة فشل النظريات و التوقعات التي درسها المحترفون في كليات الحرب . ففي أعقاب حرب الخامس من جزيران قال موشيه دايان قولته المشهورة " إن المقاومة في المناطق تشبه بيضة في يدنا ، لا نعجز عن كسرها " . و كان يبني هذا الاستنتاج على أساس أن

قطاع غزة . الذي هو بؤرة تلك المقاومة ، مساحة ضئيلة من الأرض ، من السهل محاصرتها في كل لحظة ، و أن طبيعتها الساحلية التي تفتقد الوعورة و تخلو من الجبال ، لا توفر أدني فرصة للاحتماء من آلة الحرب الجرارة التي اكتسحت لتوها المساحات الشاسعة ، في الشرق والشمال والجنوب ، فركزت أعلامها فوق جبل الشيخ ونهر الأردن وقناة السويس ، و جلست تنتظر على حد قول دايان نفسه ، أن يرن جرس الهاتف، ليعلن له استسلام العواصم العربية .

إلا أن المقاومة التي كانت لها الأسبقية في قطاع غزة ، منذ الأيام الأولى للاحتلال ، قد أدخلت إلى القاموس كلمة بسيطة مجردة هي : الإرادة و قد نابت تلك الكلمة عن جميع القواعد التي تمثل علم الحرب وفن الحرب . و نابت عن الشروط و الإمكانيات المتعارف عليها حتى في ذلك النوع غير التقليدي من الحرب ، أعني حرب العصابات فحيث تتطلب حرب العصابات بمبادئها المعروفة قاعدة نائية آمنة لرجالها ، إذا بالارادة تستغني عن ذلك و تجعل من باطن الأرض قاعدة آمنة . و حيث تتطلب حرب العصابات غابات كثيفة ، إذاً بالارادة تجعل من بساتين البرتقال و أشوار الصبار غابتها الكثيفة ، و حيث تتطلب حرب العصابات جبالاً وعرة . إذا بالارادة تجد في أمثال علي عطا الله جبالاً شماء تقدح بالصوان . و حيث تتطلب حرب العصابات تنظيماً سياسياً متمرساً ، إذاً بالارادة تجعل من زمالة السلاح ورفقة المخيم و الحارة بديلاً مؤقتاً للتنظيم السياسي . و حيث تتطلب حرب العصابات شعارات واعدة بمكاسب سياسية واجتماعية للمقاتلين ، إذا بالارادة تجعل من إباء الروح و وعد الخلود في السماء بديلاً للشعارات والمكاسب الملموسة .

إن هذه الارادة الصلبة ، التي تجلت في زياد الحسيني و أمثاله ، كانت عاملاً عصياً على الحسابات المألوفة . و لن أعدو الصواب إذا قلت إنها سر فلسطيني غير قابل للتحليل و التفسير . وسيبقى كذلك . إنها سر فلسطيني مبدع و خاصية فلسطينية فريده لها تجلياتها التي لا تماثل غيرها . إنني لا أزعم أن الفلسطيني إنسان يفوق غيره من البشر ، و لا أزعم أن الفلسطينيين جنس ممتاز ، و إنما أقول فقط إن في مقدور الفلسطيني بالبركة التي بثها الله تعالى حول الأقصى أن يتكيف و أن يبدع ظاهرته الخاصة في وجه المصاعب . و قد أستدل على ذلك في السياق الذي أتحدث عنه ، سياق المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بعد حرب النكسة ، بأن موشيه دايان الذي نتحدث عنه ، كان قد حرص في زمان سابق ، أيام حرب فيتنام، على زيارة القوات الأمريكية العاملة ضد رجال الثورة الفيتنامية ، ليتعلم هناك أصول الحرب المضادة لثورات الشعوب . و لكن الدروس التي استوعبها دايان في تلك الدراسة ، لم تكن ذات جدوى في قمع موجات المقاومة التي استمرت طيلة حيات دايان و بعد موته أيضاً، حتى جاءت الانتفاضة موجة كاسحة عظمى بعد عشرين سنة من الاحتلال ، و هي بدورها ظاهرة معجزة في تاريخ العالم ، إذ أنها انفجرت بعدما ظن المحتلون أن كل شيء أضحى تحت السيطرة ، و أن التخطيط و الحواسيب لم تترك مجالاً لم تشبعه بحثاً و تنقيباً و احتياطاً و تدبيراً ، بما في ذلك مخططات علماء النفس و الاقتصاديين و علماء الحرب . بل إننا نؤكد أن السر الفلسطيني غير القابل للتحليل و التفسير ، هو وحده الذي يفسر هبة الاقصى الأخيرة و أحداثها الشاملة في البلاد .

يا لها من بسيطة جداً هذه الظاهرة الفلسطينية التي يمثل زياد الحسيني رمزاً من أقوى رموزها . يالها من واضحة و واضحة جداً هده الاسرار الفلسطينية الغامضة .

لم يكن زياد الحسيني بعد حرب حزيران إلا ضابطاً برتبة الملازم وقد تخرج لتوه من كلية ضباط الاحتياط في فايد بمصر الشقيقة . وكان في أوائل عشريناته ، و لم يوكل إليه ساعة الحرب نفسها إلا قيادة فصيلة من الحرس الوطني . و كان زياد إنسانا بسيطاً مؤنساً ، لين المعشر ، ومفتوح القلب ، سهلاً أن يألف و أن يؤلف ، و كان صحيح البدن ، مبادراً خفيف الحركة ، وهو لم يقرأ كثيراً من الكتب و لم يتفقه في السياسة و إنما كانت المقاومة بالنسبة إليه بديهية من البديهيات . و كانت خياراً وحيداً لا بديل له ولا خيار معه و كان يذرع الشوارع في أيام الاحتلال الأولى دون أن يقيم للخطر أي حساب . و ربما كان من دوافع حركته المستمرة أنه لم يكن بحكم مزاجه قادراً على المكوث في المنزل ، و لم يكن صاحب طبيعة تأملية ساكنة و هو ربما تعلم من التكيف مع إجراءات الاحتلال أكثر مما تعلم من الكتب أو من التعليمات. و قد اكتسبت شخصيته تطورها المدهش من خلال التجارب الساخنة والتعلم من الشعب . ولا شك أن عراقة أصله كانت ملهماً له نحو الارتقاء بمسلكه مع إزدياد مسؤولياته . و كانت لزياد الفتى اليافع من قبل أحوال لا تختلف عن أحوال غيره من اليافعين ، و لكنه في قيادة قواته نضج بسرعة قياسية ، و مارس مسؤولياته بمسلكية طاهرة و احترام فائق لشعبه . فلم يقترن حكمه لغزة في الليل بأية نقيصة . و لم يمد يده يوماً إلى ما في أيدي الناس ، و لم يمد عينه إلى محارمهم . و قد عامل

أصحاب الانحراف بصرامة ثورية لا تعرف الهوادة . و كانت العناصر المقاتلة تجد فيه قدوة فوق مستوى الشبهات .

و كان زياد يعرف كل شبر من قطاع غزة معرفة دقيقة . إلا أن معرفته بالمناطق الشمالية الريفية المنشية و الزرقاء ، و جباليا ، و بيت لاهيا ، و بيت حانون ، كانت أفضل من معرفته بغيرها . و كذلك كانت معرفته بأهالي تلك المناطق تكاد تبلغ حد الشمول .

و يجب أن نقول أخيراً ، أنه ما كان لزياد أن يبلغ ما بلغه من قدرة على القيادة و اصطبار على الزمن و تطور في معارج الكمال لولا وجود الرفيق الممتاز ، متمثلاً في الشهيد العظيم عبد القادر أبو الفحم . رحم الله تلك الروح الخالدة . لقد كان عبد القادر أبو الفحم نموذجاً آخر من الرجال البسطاء ، ذوي الدماثة و العمق و الشجاعة و حلاوة المعشر و أباء الروح . كان مثالاً للقروي الفلسطيني الذي ورث الصبر و العناد والعطاء بلا حدود . و ذلك ما حدا به إلى الالتحاق بكتيبة الصاعقة ، و ما جعله أول صف ضباطها .

و كما قلت من قبل ، إن كلا من هاتين الشخصيتين ، على شدة بساطتها و وضوحها و سهولة ألفتها ، استطاعت أن تشكل ظاهرة بالغة التعقيد في عرف عمليات الاحتلال ، و لا شك أن فرقاً شتى من أصحاب الاختصاص المختلفين في تلك الغرف عكفوا بحثاً و تنقيباً في تلك الظاهرة ، بالدأب المعروف عنهم . و من الامور ذات المغزى أنهم لم يظفروا بأي منهما إلا بطريقة الصدفة ، و دون أن يستطيعوا الامساك بالسر الباقي وبالظاهرة العميقة على بساطتها .

لقد نازل زياد الحسيني ، الملازم الاحتياط في جيش التحرير الفلسطيني ، وعبد القدر أبوالفحم الرقيب الأول بكتيبة الصاعقة ، جنرالات و جنرالات ، و كتائب من الدبابات و طواقم من الخبراء النفسيين، و جيوشاً من كلاب الأثر ، و لولا ضيق مساحة القطاع من ناحية و امتداد زمن الاحتلال من ناحية أخرى، لربما لم يقع لهما ما وقع . غير أن لو ولولا تفتح عمل الشيطان . و حسبنا أن نقول إن كلا منهما قد لقي الميتة التي لم تكن غائبة عن خياله ، و حسبنا أن نقول إن انقطاع المطر لا يعني توقف السماء عن تشكيل الغيوم .

ستة و عشرون عاماً انقضت على استشهادك يا زياد . و ها أنت تبعث من رفاتك علماً خفاقاً وسيرة طيبة . و كما أوحيت إلى شعبك معاني الفداء في الحرب ، فإنك توحي له الثبات و الجد و الصمود و الصبر على المزاحمة في زمن السلام .

إن أمثالك من المناضلين و الشهداء هم عنوان فخارنا ، و مناط ثقتنا بأنفسنا ، و مصدر إلهامنا بأنبل المعاني و أشرف الغايات .

وقد تكون العلاقة بين تضحيات المناضلين والشهداء و بين عودتنا إلى الوطن بعد طول اغتراب ، علاقة غير مباشرة و غير واضحة ، إلا أننا نؤكد أن أطياف الشهداء و مآثر المناضلين كانت ماثلة أمام القوى الكبرى و أمام جميع الأطراف على طاولة المفاوضات ، فوق رؤوس الجميع ، فقد أثبتت أن شعب فلسطين يملك الخيارات المختلفة ، و أن بمقدوره دائماً أن يجد طريقة ما لتحقيق ارادته في أصعب الظروف و الأحوال .

رحم الله زياد ، ورحم عبد القادر . ورحم محمد البصيلي ، ورحم من لا تحضرني أسماؤهم من ذلك الرعيل ، و هم حاضرون في الضمير . إننا جميعاً مدينون لهم ديناً لا ينقضي ، و إننا جميعاً مطالبون بأن نعلي أسماءهم و نحيي سيرتهم العطرة . إنهم الأنبل و الأكرم و الأخلد بيننا " وهم الاحياء عند ربهم يرزقون ، فرحين بما آتاهم الله من فضله ، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم ، ألا خوف عليهم و لا هم يحزنون " .

صدق ا لله العظيم،،،

سنة على فقد فتحي البلعاوي

هذه مناسبة من أكبر المناسبات عند من فهموا قيمة فتحي البلعاوي . على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الشخصي - الإنساني

ففتحي البلعاوي هو أحد الإرهاصات البارزة في مولد الثورة الفلسطينية وعندما يسجل تاريخ المخاض في الخمسينيات و الستينيات ، بين غزة و القاهرة و أوساط الفلسطينيين العاملين في الخليج ، فان فتحي البلعاوي لا يقل في المكانة و الأهمية و الفضل عن عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية في مصر الشقيقة . لقد كان البلعاوي الشعلة المتقدة في أوساط الطلاب الفلسطينيين الذين غدوا فيما بعد مؤسسي " فتح " و قادتها . و قد اختزن البلعاوي كل ما نجم عن نكبة فلسطين التي شهدها شابا يافعا ، من إحساس بالظلم ، و تصميم على ما كان يطلق عليه آنذاك " الجولة الثانية " . و كان لفتحي ذلك المزاج الناري ، واللسان الطلق ، والهمة العالية ، و كان له قلم ملهم سيال و كانت له بالإضافة إلى ذلك تلك الشخصية البديعة التي يلتقي بها الناس على اختلاف منابتهم و طبائعهم ، فيجدون فيها صدى لما في نفوسهم . و أظن أن شبكة علاقات فتحي البلعاوي جمعت أوسع تشكيلة من أبناء جيله و معاصريه .

ذلك كله كان في خدمة الهدف و الأمنية فكل من عرف البلعاوي في تلك الآونة عرف الضمير اليقظ الذي ما يفتأ يقرع أجراس التذكار ويدأب على التعبئة و التحريض ، ضد كل ما يقف دون استرداد الحقوق وكان الطالب فتحي البلعاوي و الطالب ياسر عرفات في القاهرة قطبي رابطة

الطلاب الفلسطينيين أحدهما الداعية المفوه و ثانيهما لولب الحركة والتنظيم كلاهما أمين على التاريخ متوثب لكتابة تاريخ جديد و كلاهما صاحب إقدام ، مستخف بالمخاطر ، مستعد أن يصل كلال الليل بكلال النهار سعيا إلى الهدف و الغاية .

ما أجدر ذلك التاريخ أن يدون و يسجل . ما أجدر خطب فتحي البلعاوي و مقالاته أن تكون محفوظات يستظهرها الطلاب . ذلك أنها ليست سجلا شخصيا و حسب ، و إنما فعل إرادي يعبر عن أشواق الجماعة و عن إرادتها . و عندما تختزن الجماعة إرادة مثل إرادة الفلسطينيين ، فان عثورها على رواد يطلقونها من عمق الضمير إلى عالم الفعل و التنفيذ هو حدث عظيم يخص تلك الجماعة و يظل عزيزا علي قلبها إلى آخر الزمان .

لولا فتحي البلعاوي و أمثاله ، لكان الأمر الواقع الذي أعقب حرب النكبة و الهزيمة ، قد اكتسى بأثواب القبول و الإذعان و لأفرخ حججا وأفكارا ، لأن من شأن الهزائم أن ترسي مفاهيم وأخلاقاً ، وان يصبح لها أشباه دعاة أقزام ، يعزفون على وتر العجز ، و يزينون الاستسلام ويبشرون باتحلال الإرادة . و لا يخلو شعب من أمثال هؤلاء الذين يتشجعون في أحوال الهزائم على المحاولة المستميتة ليجعلوا الناس على شاكلة ضعف نفوسهم . و هم يجدون دائما العون الأكيد من قبل الخصم الذي يهدف إلى تطويع المهزوم و جعل خسارته الحادثة هي قسمته ومصيره و خطه النهائي .

و حينما يبرز فتحي البلعاوي و أمثاله لينطقوا على الملأ في تلك الآونة ، بمنطق صاحب الحق ، و بإرادة المتمرد على الواقع الرافض للهزيمة و أسبابها ، فإنه يقدم برهانا ملموسا على أن الراية ستظل

مرفوعة ، و ان ثقافة الهزيمة لن تهيمن على النفوس و لن تطغى على الأذهان .

لقد ظل فتحي البلعاوي وفيا لعهد الثورة ، أمينا على أهدافها . وهو يعد من حلقة المؤسسين والرواد الأوائل حتى بعدما انخرط في سلك التربية و التعليم بدولة قطر الشقيقة .

ظل بيت البلعاوي مقصد الحلقة الضيقة من صانعي الثورة وقادتها يستلهمون منه الرؤية السديدة و النصح المخلص ، و ظل فتحي البلعاوي و هو الموظف الكبير بوزارة التعلم في قطر ذلك الفلسطيني المتوثب للعطاء ، المبادر إلى أداء الواجب . تجده في مكتب المنظمة كل حين . فقد يصدر صحيفة صغيرة بإمكانيات ضئيلة ، فما تلبث تلك الصحيفة المكونة من صفحتين أو من ست صفحات ، أن تصبح بين الفلسطينيين لسان الحال و شعلة الوعي . و قد تجد فتحي البلعاوي على رأس حملة جمع التبرعات ، كلما وقعت الثورة الفلسطينية في أزمة أو في خطر ، و قد تجده في ساحة مكتب المنظمة ، يعد العدة لبناء مسرح يقدم فيه مسرحية من تأليفه أو تأليف غيره ، يمجد فيها النضال و الكفاح و يدعو إلى العودة و التحرير . و كان البلعاوي منفتح العقل . خصب الوجدان . سيدا من سادات الكلمة وأستاذا من أساتذتها .

إن هذا الرجل الذي نتحدث عنه ، كان على الصعيد الشخصي الإنساني أنموذجا عجيبا . تتمثل فيه فضائل و أحوال قلما تجتمع معا . فهو على عناده في الحق و تصلبه في العقيدة الوطنية إنسان لطيف المعشر ، ليس في مقدور أحد أن لا يحبه ، ربما لأنه لم ينطو على كراهية لأحد ولم يزاحم أحدا على منصب أو مكسب . و كان رحمه الله فكهاً يتذوق الفكاهة

و يطلقها على البديهة . و كان أنس المجالس وروحها و حليتها . و كان سخي النفس سخي الكف لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما يقولون . و كان من مبلغ حبه للناس أنه لا يطيق العزلة و لا الانفراد . و كان من مبلغ إحساسه بالواجب أنه لا يتأخر عن مناسبة في احتفال وطني أو مناسبة اجتماعية . خطيبا أو مستمعا أو مجاملا على الرغم من توعك صحته وضعف بدنه . و كان يتجاهل المرض والضعف تجاهلا مدهشا ، فإذا ادخله الطبيب إلى غرفة المستشفى تحولت الغرفة إلى ندوة أو مجمع خلان ، وعلت فيها الضحكات و طاب فيها الأنس .

هذه الشخصية الفذة ، الخليط من الإيمان و التوكل و من الإرادة والتوثب و من البساطة والخطر و من البداهة و الفكر و من الفكاهة و الجد مرت بنا كما يمر شهاب بارق . و كنا في الحق تحت تأثير استهانته هو شخصيا بالمرض ، لا نكاد نفهم أن من الممكن أن نصحو ذات صباح فلا نجده بيننا . ولو أن تلك الفكرة خطرت لنا لاستزدنا من صحبته ، و لرددنا إليه شيئاً من فضله و لمنحناه من دلائل المحبة والتقدير أكثر مما سمح به زماننا البخيل .

*نشر في جريدة الحياة الجديدة يوم ١٩٩٧/٧/٣م وألقي في الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لوفاته ، في قاعة مدرسة فلسطين الثانوية بغزة

الذكرى السابعة عشرة لاستشهاد القائد الفذ رفيق السالمي ١٩٩٧/١٢/٢٥م

سلام على ذلك الوجه يبلي الزمان الوجوه و يصدأ منه الحديد و لكن وجهك من عالم الغيب يسطع كالشمس ذلك وجه الشهيد يصاحبنا مثل ظل لنا يتجلى علينا مهيبا و فيه جلال الخلود يقول لنا يا رفاق اثبتوا واصمدوا واصبروا .. إن هذا أوان الصمود يطالبنا بزمان يساوي الذي بذلت فيه من تضحيات جسام وجود يطالبنا بالزمان الذي لا يطاطئ فيه رجال فلسطين هاماتهم كالعبيد أجل يا رفيق لك الوعد و العهد أنت الذي علمتنا دماؤك صدق الوعود

بالأمس غير البعيد ، وقفنا هنا مثل هذا الموقف ، نجدد ذكرى القائد الفذ عبد القادر أبو الفحم . و ها نحن اليوم ، في ساعة من ساعات الوفاء نستحضر ذكرى القائد الفذ رفيق السالمي .

هكذا تتعانق فوق هذا المكان روح قرية برير مع روح قرية بشيت و لو أننا أجبنا داعي الوفاء ، لكان لنا في كل يوم بل و في كل ساعة مهرجان لأن الشعب العربي الفلسطيني قد وزع شهداءه و ضحاياه على أيام الزمان خلال مائة عام مضت ، كما يبذر الفلاح العفي بذاره في باطن كل شبر من الحقل .

حقاً .. لم ينقض عقد واحد من هذا القرن الذي توشك شمسه أن تغيب ، إلاّ سجل الفلسطينيون في سجل أيامه و لياليه حدثاً عظيما و قدموا تضحيةً غاليةً . و أن الزمان لشاهد .

السنوات العشر الأولى من القرن شهدت تضحيات الفلسطينيين مع اخوتهم العرب من أجل الاستقلال و في مواجهة الضباط الأتراك الماسونيين الذين استغلوا انحطاط الدولة العثمانية .. و السنوات العشر الثانية شهدت تضحيات الفلسطينيين في مواجهة جيوش الإنجليز أمام تل المنطار بغزة أثناء الفصل الأخير من الحرب العالمية الأولى . و السنوات العشر الثالثة شهدت تضحيات الفلسطينيين في هبة البراق وموسم النبي موسى ومظاهرات يافا و السنوات العشر الرابعة شهدت تضحيات الفلسطينيين في أطول إضراب في التاريخ و أمجد ثورة صادقة دامت أربع سنوات حتى أسكتتها الحرب العالمية الثانية ، والسنوات العشر الخامسة شهدت تضحيات الفلسطينيين واخوتهم العرب في حرب النكبة والهجرة ومحاولات العودة بالمبادرة الذاتية ، و السنوات العشر السادسة شهدت تضحيات الفلسطينيين في عملياتهم الفدائية عبر الحدود . و السنوات العشر السابعة شهدت تضحيات الفلسطينيين و اخوتهم العرب في حرب حزيران و حرب الكرامة في القطاع و في الضفتين . و السنوات العشر الثامنة شهدت تضحيات الفلسطينيين في عمليات فصائل الثورة و خلايا التنظيمات السرية داخل المدن و عبر الحدود . و السنوات العشر التاسعة شهدت تضحيات الفلسطينيين خلال أعجب و أمجد انتفاضة عرفها تاريخ المقاومة ضد المحتلين في أي مكان . و السنوات العشر الأخيرة التي لم يتم ختامها بعد

شهدت تضحيات الفلسطينيين في هبة الأقصى و في مظاهرات نابلس و رام الله و الخليل و جنين و طولكرم و خانيونس و ديرالبلح و رفح و غزة .

هكذا نفهم التاريخ الفلسطيني ، بل هكذا عاينّاه خلال الخمسين سنة الماضية . و هكذا سمعنا من آبائنا و أجدادنا عن الخمسين سنة التي سبقتها . لقد قدم هذا الشعب ، من الشهداء مئات الألوف في هذه الهبات والانتفاضات و الثورات و الحروب و العمليات الفدائية .

و سواء قضى هذا الشهيد نحبه في عام العشرين أو في عام السبعين ، و سواء سقط في غور الأردن أو في جبال الخليل أو على شاطئ بحر غزة ، و سواء حمل هوية فتح أو حمل هوية الجبهة ، وسواء كان رجلا أو كان امرأة ، فإن الشعب الفلسطيني أبو الجميع ، و إن الأرض الفلسطينية أم الجميع . و ما الزمان و لا المكان و لا القبيلة و لا التنظيم إلاّ مجالات و ميادين أوجدها الشعب أو أشغلها لتحقيق إرادته في الكفاح . و ما الزمان و لا المكان و لا القبيلة و لا التنظيم إلاّ خيول امتطاها الشهداء فرسان الجهاد و وجوه الإرادة الشعبية ليعبروا بها إلى ساحة الخلود .

و بين تلك الوجوه ، و وسط تلك القامات ، يقف الشهيد القائد رفيق السالمي ، بقامته المنتصبة ، بجسده النحيل ، بسمرته العذبة ، بروحه الخفيفة ، بسنوات عمره العشرينية ، بعزيمته الجبارة . تحلق فوق رأسه هالة القديسين الطاهرين . و إنني لأتخيله في البرزخ المطل على جنة الخلد ، مستبشرا ، خفيف الحركة على عادته، متنقلاً هنا و هناك بين أولئك الذين جمعتهم و إياه مرتبة الأنبياء و الصدّيقين والشهداء و حسن أولئك رفيقا . هؤلاء شهداء الثلاثاء الحمراء فؤاد حجازي و محمد جمجوم و عطا الزير يتأرجحون على أراجيح من ضياء جزاء شنقهم بمشانق الإنجليز. وها

هو رفيق يتأرجح و إياهم في علّيين . هذا هو عبد القادر الحسيني و حسن سلامة و يوسف أبو دية على أجنحة الملائكة ، تطوف بهم فوق جبال الأس و المرمر جزاء سقوط عبد القادر في قمة القسطل برصاص اليهود ، و ها هو رفيق يصحبهم في شوط أو شوطين . هذا هو عبد الوهاب الفار وعبد القادر أبو الفحم وعبد اللطيف أبوالكاس يخطرون على بُسُط الحرير من أفق إلى أفق ، جزاء مشيهم على الشوك و نومهم في أسيجة الصبار ، وها هو رفيق يخطر بينهم محدثاً و مستمعاً . و تلك هي شادية أبو غزاله و دلال المغربي و سناء محيدل يقطفن وروداً و رياحين جزاء ما أثقلن أيديهن الناعمة بحمولات الحديد ، و ها هو رفيق يزرع لهن أحواض الريحان .

ليس عن صدفة و لا عن عبث استحق رفيق السالمي هذه الرتبة وهذه الصحبة ، و لكن عن جدارة و عن عظمة نفس وعن جسارة قلب وعن ثبات قدم .

فذلك الفتى الأسمر النحيل ، الذي سجنه الاحتلال في الستينات وهو طفل في الصفوف الإعدادية ، بتهمة معاونة الخلايا العسكرية في مخيم الشاطئ ، ذلك السجين الذي استطاع خلال سنوات سجنه الثلاث أن ينال الشهادة التوجيهية ، ذلك الخريج من السجن و من الدراسة الثانوية الذي انتقل إلى القاهرة وتخرج من كلية التجارة و البريد ، ذلك الشاب على مفترق الطريق التقليدي بين أن يبني لنفسه منزلاً وأسرة و بين أن يجعل من نفسه مدماكا في صرح وطنه و صرح الشهادة ، فاختار أن يلتحق بصفوف الثورة في لبنان متطوعاً للدفاع عنه . ذلك المقاتل الذي ما إن وضعت حرب السنتين في لبنان أوزارها حتى كان يتلهب شوقاً للدخول إلى فلسطين من جديد ، و الذي دخل إلى قطاع غزة مرتين في مسيرات طويلة

على الأقدام حاملاً عدته و عتاده ، هو ذلك الذي أقض مضاجع المحتلين والساقطين ، و أعطي العمل العسكري و الهيبة الثورية دفعة إلى الأمام ورصيداً قوياً و الذي تحول باستشهاده إلى علم يرفع ، و نشيد يغني ، وقصة يصغي إليها و درس يستفاد منه . هذا البطل الشهيد .. هذا المقاتل الشجاع .. هذا القائد النبيل ليس تمثالاً من حجر ، و لا أسطورة من الخيال ، و لا معجزة من الخوارق .

كان فتى من المخيم ، بسيطاً بساطة الطيبين و الوديعين من الناس ، واعيا وعي غالبية الفلسطينيين حيويا حيوية سائر الشباب ودوداً وداد أهالي القرى ، سخي اليد سخاء من لا يعد المال قيمة في حد ذاته ، سهل الألفة ، لين المعشر ، أنيسا مؤنسا إلى الحد الذي يصعب معه تخيل المخزون في نفسه من تجارب الشعب الذي نشأ في وسطه و الآلام التي تحملها طوال قرن كامل . و كان محباً للناس ، حسن الظن بهم ، كثير المسامحة إلى الحد الذي يصعب معه تخيل أن تمتد يده بالموت إلى كائن حي .

إن هذا النسيج الإنساني الجميل ، الفلسطيني حتى النخاع يختلف كل الاختلاف عن النمط الذي اندس في الثورة الفلسطينية و أفسد بعض مواقعها . فعلى خلاف هؤلاء المندسين المشوهين ، هؤلاء المحترفين الذين تصنعهم نزعات نفسية عنيفة أو تركيب عصبي غير عادي . كان رفيق ثائراً إنتمائياً ، أدخله في سلك الثورة حبه لشعبه و تأثره برفاقه . و أدخله في سلك الثورة افتخاره بتاريخ هذا الشعب وإكباره لقادته و شهدائه ، وأدخله في سلك الثورة كراهيته للظلم و الظالمين إن النموذج الأول نموذج الثائر المحترف يأخذ أضعاف ما يعطي أما الثاني نموذج رفيق السالمي

فهو الذي يأتي ليعطي دون انتظار المكافأة كان رفيق السالمي وفياً لأمنيات العودة إلى فلسطين ، و هي الأمنيات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قلوب الناس في بلادنا . و كان شديد الإعجاب بسير الشهداء و الأبطال ، و كان سليلاً لتلك الروح الأبية التي صنعت أفعال التحدي ، من هبات و انتفاضات و ثورات و معارك ، طوال السنوات المائة الماضية ، و هكذا رسمت شخصية الفلسطيني في نظر نفسه و في نظر العالم .

هذا هو الثائر الفلسطيني .. هذا هو روح الشعب و تاريخ الشعب .. ظهر يوماً في المدينة و يوماً في الجبل .. يوماً في السجن و يوماً في المنفى .. يوماً على الحدود ويوماً فوق سفينة بحرية .. و كانت الغاية فلسطين و كانت النهاية فلسطين .

أما رفيق السالمي فظهر هنا في مخيم جباليا و هناك في مخيم الشاطئ ، و كانت نهاية مطافه في الشيخ رضوان .

نعم يا رفيق هنا كانت النهاية التي كتبتها لنفسك بيدك و جاءت مشيئة الله تصدقها و تباركها وتجعلها آية للناس إلى أبد الآبدين .

نعم يا رفيق ، هنا طرحت فاكهتك ، هنا عصرت خلاصتك هنا تمثلت تاريخ شعبك و أضفت إليه إضافتك .

و نحن ظللنا هنا في التياع

ترى أين عهد السلام و نحن نغوص و نطفو

و كلّ يبادر صاحبه بالمسبة

و قد غام في ناظر الشعب درب الكفاح .

إلى أين تمضي الخطى يا رفيق ؟

أسائل علياءك الآن من هذه الأرض وهي تراب الأحبة

لماذا تعجلت ذلك الوداع

و كنا أخلاء صحبة

فإنا رأيناك أجودنا بالمحبة

أعنفنا بالعداوة و البغض

سمحاً كأنك لم تفقد الوطن المستباح

ولم تحتبس فيضان الدموع وراء ضلوع رقيقة

رايتك أنهدنا للصراع

وهذي خطاك على طرقات جباليا

خناجر في غابة الليل

تضرب في العتمات الكثيفة

كيما تشق لمن تبعوك طريق اندفاع

وفي الليل يعرف كل رفيق رفيقه

ويعرف أخمص كل سلاح يد الفارس الفذ

والفارس المتردد

والفارس المرتعد

وفي الليل تحلم عين الخلي

وتسهد بالحلم عين الشجاع

إذا اشتاق يفتض فرج الظلام

ويودع نطفة يوم جديد

فليست هي الشمس من يطلع الفجر

لكن هو البطل المستهام بصنع الخلود

ربيب التراث النقي

سليل تراب الجدود

يداه مسيل السواقي

ورجلاه صخر الجرود

وهيكله حصن جيش

تحصن فيه الجنود

وعيناه شمساً مضاء

تطلان نحو الحدود

ورفقته كل شهم

شديد المراس عنيد

وقبل الشهادة كانت تحدثه نفسه:

يا رفاقي اشهدوا

إن صاحبكم سيكون الشهيد.

و بعد أيها الإخوة :

فإننا بإحيائنا هذه الذكرى الغالية قد فعلنا في الزمن الذي يطلق عليه حقبة السلام ، مثلما يفعل المقاتل في المعركة الذي يستذكر رغد عيشه و حلاوة أيامه في ظلال الطمأنينة .

و الشهادة أيها الإخوة والأخوات ، هي التي جعلت لنا وزنا في الميزان ، و بتذكارها نجتمع على الشيء الأكرم الذي يجمعنا و لا يفرقنا ، و الذي يغني نفوسنا و لا يفقرنا ، و الذي هو القدر المقدور على شعب الرباط . و عاشت ذكرى الشهداء .

الفصل الخامس

على هامش السياسات الأوروبية

مرحبا بشيراك .. مرحى لفرنسا !

(سنذكر دائما أولئك الذين ساندونا في أصعب الظروف ، و سنرد لهم جميلهم ذات يوم)

كان لخطاب الرئيس جاك شيراك في المأدبة التي أقامها له و لمرافقيه الرئيس حافظ الأسد ، مذاق مختلف عن جميع المواد المتكررة التي تطالعنا بها أجهزة الإعلام المحلية و العالمية منذ زمن بعيد . و كان لاسلوب جاك شيراك في إلقاء ذلك الخطاب وقع السحر ، الذي يتناسب مع قوة الخطاب و وضوحه وأصالة الفكر الذي أملاه !

يعد هذا الخطاب من وجهة نظر العرب الأحرار تحقيقا لنبوءة كونية تقول : إن النظام العالمي وحيد القرن ـ كما يدعوه الرئيس ياسر عرفات ـ لن يفرض وحدانية قرنه على البشر طويلا ، و لا أن يصادر سنن التاريخ القائلة بمداولة الأيام بين الناس ، و لا أن يجعل عبادة القوة و هيلماتها بديلة عن عبادة الله الحق الحكم العدل اللطيف الخبير .

و للوهلة الأولى ربما يخالفنا بعض المراقبين ، فيقولون " أن مضامين خطاب شيراك سبق أن أطلت برأسها من رحم السياسة الفرنسية الحديثة طوال أكثر من عقد من الزمان " . و هو قول صحيح ، إلا أنه

* نشرها المؤلف و هو يشغل منصب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

يتغافل عن أن بادرات السياسة الفرنسية السابقة كانت أشبه بمخاض متقطع بسبب التردد و المخاوف . أما ما فعله شيراك بحركته من باريس إلى دمشق في طريقه إلى المنطقة ، فهو الدفعة العفيّة من أمّ شجاعة لانزال المولود في الوقت والمكان المناسبين . بل أن الوقت متأخر بعض الشيء ، ولكن كل ما ينتهي على خير يكون خيرا حسب المثل الإنكليزي ! في غير تقليل من قيمة الرئيس شيراك أو مبادرته ، يجب التذكير بأن الوالد الشرعي لهذه المبادرة هو الرجل العظيم الذي كان مجيئه للحكم في فرنسا ذات عقد من عقود النصف الثاني من هذا القرن نعمة على فرنسا و على أوروبا و على العالم بأسره .. نعني شارل ديغول ، و إلى ذلك نبّه الرئيس شيراك نفسه ، في لفتة نبيلة في ثنايا خطابه ، حين استشهد بما سبق لقائد فرنسا التاريخي أن استوحاه بنفاذ بصيرته ، من وجوب عقد الصلات المتينة بين فرنسا و العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية . والواقع أن هذا التوجه كان ارهاصة مبكرة في فكر شارل ديغول ، للمشروع الكبير الذي تبلور لاحقا ، وعبر عن نفسه في الانقلاب الكامل على النزعة السياسية المتشبثة بالاستعمار و بالمخلفات الاستعمارية في الذهنية الفرنسية ، حين أنهى ديغول ، بشجاعة بالغة ، الاستعمار الفرنسي للجزائر ، مقدرا أن الصداقة مع العالم العربي ، و التفرغ لبناء الاقتصاد الفرنسي المستنزف ، و الاتجاه إلى استقلالية فرنسية تستند إلى رابطة أوروبية فاعلة (عن طريق إنشاء السوق الأوربية المشتركة أولا) ، سوف تتمخض عن وحدة أوروبية تكون وقاية للقارة العريقة من تسلط الكيانات الأكثر قوة و ثراء .

كانت هذه الرؤية الديغولية النفاذة في حينها ريادة في عالم السياسة . و اليوم ، تحققت في إنجاز الاتحاد الأوروبي بمؤسساته المختلفة، و برزت قوة مؤثرة في السياسة العالمية .. قوة عاقلة .. متوازنة .. واعدة بمستقبل أفضل لنفسها و للعالم .

باتت على ثقة من نفسها ومن مكانتها ووزنها بالقدر الذي تستطيع معه أن تفرض وجودها في أكثر الحلبات حساسية في العالم ، على الرغم من رفض صريح قاطع من قبل إسرائيل ، و رفض خفي ملتو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . و تدرك فرنسا ، و أوروبا معها ، أن إرادة العرب و رغبتهم في هذا الحضور ، هي العنصر الأول لجعله ممكنا و فاعلا ، و تعود هذه الرغبة و الإرادة إلى ما هو اكثر من الضيق و التبرم و المقت لتفرد أميركا بالساحة و إصرارها المستمر على نهجها غير المتوازن . فالعرب يقدرون أن أوروبا في المقابل قد خلفت الماضي الاستعماري وراء ظهرها ، واتجهت إلى علاقات دولية اكثر انفتاحا علي أماني الآخرين و أكثر تفهما لحاجاتهم و أكثر احتراما لكياناتهم الوطنية . لقد جرب الأوروبيون ممارسة الاستعمار ، و انتهوا ـ لاسباب موضوعية و ذاتية ـ إلى أن من الأفضل ـ ربما لمصالحهم ذاتها ـ أن يوفروا الموارد التي تنفق على قهر الآخرين لبناء علاقات معهم تقوم على مراعاة الحد المعقول من مصالحهم و اعتبارهم . وقد تجلت هذه التوجهات الأوروبية في إشارات عديدة ليس اقلها أهمية موقعهم الرافض للسياسات التي تعمل على إدامة الحصار ضد العراق ، والإستمرار في تجويع شعبه ، و الدأب على محاولات تقسيمه إلى ثلاثة كيانات طائفية وعرقية . وهي خطة يقابلها العرب كلهم بالسخط والحفيظة .

من هنا كانت إشارة الرئيس جاك شيراك في خطابه إلى أن الخلافات القديمة بين فرنسا و العالم العربي قد انتهت ، و ان العلاقات سوف تبنى على أساس المساواة و الاحترام المتبادل ، بروح التعاون والإخاء الإنساني بمثابة إشارة إلى الملابسات التاريخية الاستعمارية ، واعتذار عنها تقريبا ، يعيد إلى أذهان الناس في بلادنا نضارة شعارات الثورة الفرنسية في الحرية و الإخاء و المساواة ، و يعطي مصداقية سريعة الانتشار لما تصف به فرنسا نفسها من عراقة و حضارة و إنسانية . فالعرب يريدون أن يتمثلوا في أصدقائهم صدى للقيم المعنوية التي تشكل الوجدان العربي . و العرب لا يجهلون أن السياسة الدولية هي في نهاية المطاف مسألة مصالح ، تلعب فيها اعتبارات القوة و الضعف أدوارا حاسمة . إلا أن العرب الذين طالما تزودوا من عهود الاستعمار الأوروبي بمخزون من الشك و مشاعر العداء للغرب ، يدركون واقع السياسة الدولية المعاصر ، و يرون في دفء الخطاب الفرنسي و لطف اللياقة الفرنسية أمورا إيجابية للغاية ، و هم لن يدعوا التحفظ و الارتياب يحد من عاطفة المودة التي انبعثت في نفوسهم قوية كأن لم تكن بينهم و بين الفرنسيين حروب ولا ذكريات سيئة . كما أن إشارة الرئيس شيراك بوضوح إلى تفهم فرنسا و تعاطفها مع أماني العرب في تحقيق حلم الوحدة العربية . قد أكسبت الخطاب الفرنسي عمقا خاصا . و اذا كان الرسميون العرب بغالبيتهم قد توقفوا منذ زمن عن المناداة بالوحدة العربية . و لو على سبيل الشعار البعيد عن دائرة العمل ، فان الجماهير العربية لا تضمر في نفوسها شيئا قدر ما تضمر هذا الشعار الذي سيكون ملهما للأجيال القادمة في كفاحها لتصحيح الحياة العربية و انتشال الوطن العربي الكبير من وهدة الضعف

والتخلف و الخضوع للظلم . و لم يكن الرئيس شيراك في هذا الإعلان عن تأييد الوحدة العربية الا منسجما مع دور الزعامة الفرنسية في اضطلاعها بريادة الوحدة الأوروبية و لعله اراد أن يقول - بلسان الحال - : أنتم أيها العرب أجدر بالوحدة منا نحن في أوروبا التي فرقتها الحروب والتي لا تجمع دولها أواصر اللغة و التاريخ و الأعراق .

و ينطوي الموقف الفرنسي من الوحدة العربية على قدر كبير من المسؤولية حيال دواعي السلام و الاستقرار . فلا شك أن دولة عربية واحدة ، يمكنها أن تكون ضمانا حقيقيا للأمن و السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في حين أن من اسهل الأمور أن تكون الشرائم القائمة على شكل دول مبعثا لإضطرابات محلية ، لا تلبث أن يتسع نطاقها ليشمل حوض البحر المتوسط و العالم .

إن العلاقات المتوسطية ، أي العلاقات بين الدول المطلة على البحر المتوسط ، هي نوع من العلاقات ذات المغزى و الموضوع حقا و ذلك خلافا للعلاقات القائمة على مجرد الإذعان من قبل الضعفاء والتسلط من قبل الأقوياء و مع أن عالم اليوم أضحى بكامله قرية صغيرة ، فان درجة تطور الأسلحة ، و التأثير التبادلي للأحوال المناخية يجعل من تركيز فرنسا على العلاقات المتوسطية والأمن المتوسطي ، أمرا مفهوما و صادقا ، و مشتملا على أسباب فرنسية دفاعية ، لا هجومية . أي أن السلامة الفرنسية من أخطار الإشعاع النووي لا تتحقق الا بسلامة دول حوض البحر المتوسط الأخرى .

و نحن نستعد حاليا للاستماع في جلسة مجلسنا التشريعي ، صباح الأربعاء ، إلى خطاب الرئيس شيراك حول القضية الفلسطينية ، مع

انه تناول في خطابه بدمشق هذه المسألة ، و أعلن تأييد فرنسا مجددا لحق تقرير المصير و إقامة الدولة الفلسطينية . إن الرئيس شيراك هو الرئيس الأول الذي يأتي إلى مجلسنا التشريعي في مبناه المتواضع برام الله ليخاطب ممثلي الشعب العربي الفلسطيني المنتخبين من فوق منصة المجلس . و مهما بلغت حرارة استقبالنا للرئيس شيراك و وزير خارجيته السيد دي شاريت والوفد الفرنسي المرافق فستكون أقل كثيرا من أن تعبر عما يجيش في صدورنا من مودة و عرفان تجاه هذا الشرف الذي توليه فرنسا لنا ، وهذه اليد الممدودة لشعبنا في أحلك الظروف .

إن العملية السلمية جانحة في رمال الطمع و اللعب على الوقت . و هي في حاجة إلى إنقاذ حقا . وإسرائيل لا تستطيع أن تقول أن فرنسا أو أوروبا منحازة إلى العرب ، في الوقت الذي تعتمد صادرات إسرائيل من البضائع على أوروبا بأكثر من اعتمادها على أي من المتعاملين معها في المبادلات التجارية . و إسرائيل بحاجة إلى من يردها إلى شيء من التعقل ، بحيث لا تواصل انجرافها وراء أوهام القوة والتسلط و الإمبراطورية الواسعة . و يقيناً أنها لو استمعت إلى صوت العقل الأوروبي فلن تكون خاسرة ، بل الخسارة هي في إصرارها على سياسات لن تجعلها كيانا مرغوبا في منطقة تملك المستقبل .

العرب يعرفون أن لفرنسا وأوروبا وجهات نظر بصدد الصراع العربي - الإسرائيلي ، لا تتطابق مع وجهات النظر العربية و مع الحقوق التاريخية للفلسطينيين في أرض بلادهم . و العرب يقبلون مع ذلك الوساطة الأوروبية ، رغبة منهم في الخلاص من الدوران في الحلقة المفرغة لما أطلق عليه العملية السلمية . فالإصرار الإسرائيلي على أن

تبقى العلاقات بين الأطراف و المفاوضات مع العرب بمنأى عن الوساطة والتدخل ، هي الحلقة المفرغة بعينها ، إذ يريد الطرف الإسرائيلي أن يجبر العرب على الرضوخ و التوقيع من جديد على شروط اكثر إجحافا بحقوقهم من ذي قبل . و ما الجولات المستمرة من اللقاءات والمحادثات الا لعب على الوقت ، ظنا من إسرائيل أن مرور الوقت يقلل من إمكانية الصمود لدى الجانب الفلسطيني ، أو العربي بوجه عام ، و بالتالي يدفعه إلى التسليم المطلق . إن عشرين سنة من احتلال إسرائيل للضفة و القطاع ، لم تدفع الفلسطينيين إلى الاستسلام بل دفعتهم إلى الانتفاضة (عام ١٩٨٧) . كما أن ثلاث سنوات من الحصار و التجويع و محاولات قتل السلطة الوطنية الفلسطينية في مهدها ، لم تدفع الفلسطينيين إلى الاستسلام بل دفعتهم إلى الهبة الجماهيرية الأخيرة . و قد يستطيع الرئيس شيراك أن يستثمر الألمعية الدبلوماسية الفرنسية لإقناع حكومة الليكود و الحاخامات بأن الزمن هو أواخر القرن العشرين ، لا أواخر القرن التاسع عشر .

و مهما يكن ما سيتوصل إليه الرئيس شيراك في هذه المرحلة ، فإننا مدركون أن من المبكر أن يستطيع الأوروبيون وعلى رأسهم فرنسا ، تغيير المجريات القائمة . و لكننا مستبشرون و حسب انهم جمعوا عزمهم أخيرا على النزول بجدية إلى الساحة ، التي تعنيهم من نواحي المصالح والجغرافيا السياسية كما تعنيهم من نواحي التبادل الثقافي و الحضاري .

أن بادرة الرئيس شيراك علامة فارقة في تاريخ السياسة العالمية . و هي بحاجة إلى رعاية وإسناد ، و بحاجة إلى مثابرة و إصرار .

والعرب لن يتعجلوا ثمار مثل هذه المبادرة . وإنما يمكننا القول انه حتى تنضج الظروف التي تجعل من المسعى الفرنسي والأوروبي وزنا

فعالا في السياسات العالمية ، فإن شعب فلسطين مصمم على الصمود والبقاء والمزاحمة فوق أرض بلاده . وزيارة شيراك هي في جانب آخر منها ، وعد أكيد بتعزيز هذا الصمود .

فمرحبا بشيراك
ومرحى لفرنسا

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٢م

قراءة نصف متأنية في خطاب شيراك أمام المجلس التشريعي

جاك شيراك ليس شارل ديغول ، و مع ذلك ، فان هالة الجلال والهيبة التي كانت تحيط بالجنرال التاريخي في أيام مجده ، كانت ماثلة حول جاك شيراك و هو يلقي خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني يوم الأربعاء الماضي : القامة المنتصبة .. و الأنف الأشم .. و كلمة الحقيقة يتدفق بها البيان بصياغة مكثفة ، هي المزيج الفرنسي المأثور من العاطفة الحية و التحليل العقلي المنطقي ، في خطاب ما يكاد يثير ضجة التصفيق حتى يفرض هدوء الصمت ، كي تتاح للمستمع متابعة الكلمات و متابعة ما وراء الكلمات ، و قد تجلى جاك شيراك إنساناً كبيراً ، مفعماً بمودة غير مشبوهة ، و بدا في الوقت نفسه رجل دولة حصيفاً ، أميناً على مصالح فرنسا و مكانة أوروبا في ساحة سياسية تعج بالسياسات و المنافسات .

لامس شيراك قلوبنا نحن الفلسطينيين المستمعين ، أولاً بالتجاوب الذي سجله مع (كل رجل وكل امرأة في أرض فلسطين) لما لقيه من ترحاب قلبي غامر من قبل هذه الجموع الغفيرة من المواطنين ، لا سيما قوله أنه قرأ (التأثر في العيون و في الالتفاتات) . فهذه اللغة الوجدانية صورت لا صدق الذين وجهوا الترحيب وحسب ، ولكن صدق الذي تلقى هذا الترحيب أيضاً ، ذلك أنه لا يلتقط نداء الإرسال إلا جهاز استقبال مفتوح ، وهكذا يجد ما يصدر عن القلب طريقه مباشرة إلى القلب ! ولامس جاك شيراك القلوب حين وصف الشعب العربي الفلسطيني بالنبل و الشجاعة مرة

و بالإصرار و الصلابة مرة ، و حين أعرب عن معرفته بمعاناة الفلسطينيين و بما أثقل عليهم من (نفي و ألم) و من (محن وهجرة جماعية) .

ولامس القلوب بما أبداه في أكثر من موضع في خطابه من إعزاز و احترام للزعيم ياسر عرفات رمز الفلسطينيين و قائد نضالهم التاريخي . و لامس القلوب بما عّبر عنه من اقتناع بحقيقة تاريخ الشعب العربي الفلسطيني وثقافته (المتجذرين في أرضه) ، و توج ذلك كله بتعبير موجز محكم عن الظلم الذي وقع على الفلسطينيين حين قال : " لقد أصبح الفلسطينيون و هم ضحايا تاريخ لم يكن تاريخهم شعباً بلا أرض " ! و هذه العبارة القصيرة تصلح للإهداء إلى كل ذي ضمير حي في الغرب خاصة و في العالم قاطبة !

كان كل ذلك تعبيراً مباشراً عن عاطفة الود و التقدير و المشاركة الوجدانية تجاه الفلسطينيين . أما التعبير غير المباشر عن هذه العاطفة فهو ما يستقرئه المرء ، بعد قليل من التأمل في حرص شيراك على إسداء نصائح منبعثة من الحدب و العناية . " لا ترضخوا أمام الصعوبات ! تحلوا بالأمل ! " و " لابد من التصرف بهدوء و رباطة جأش و التحلي بالتعقل على الرغم من خيبات الأمل " . إنها نصائح ثمينة ، تخطر أيضاً للفلسطيني الغيور على قضيته و شعبه . و هي دليل عميق على أن الناصح معني بأمر المنصوح . و كم نصيحة هي أثمن من جمل بل و من دبابة .

و لم يفت الرئيس شيراك أن يخص المجلس التشريعي بملاحظات تدل على متابعة رجل الدولة الكبير لأعمال مجلسنا و للمواضيع التي تشغل أذهان أعضائه . فأثنى على محاولات المجلس سن أفضل القوانين ، في إشارة تعني غالباً القانون الأساسي الذي أقره المجلس بالقراءة الأولى .

ووصف عمل المجلس بالنموذجي ، و تلك مجاملة كريمة تبعث على الثقة والاعتزاز . كما أن التفاتة شيراك إلى كل من رئيس السلطة الوطنية ورئيس المجلس التشريعي مخاطباً إياهما بما يتمناه من توصلهما للقواعد التي من شأنها تأمين التوازن بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية ، هي التفاتة ذات مغزى ،من رئيس دولة عريقة في تجارب الحكم والسلطة . لقد وضع شيراك أعضاء المجلس التشريعي أمام ضخامة المسؤولية حين جسّد أمامهم حقيقة كونهم (يمسكون بجزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية) . و حين وصف مسؤوليتهم أمام الشعب و أمام التاريخ بأنها (أساسية) . كذلك وضع السلطة التنفيذية و التشريعية أمام عظمة الخيار الديمقراطي قائلاً أن هذا الإختيار يشرف الطرفين ، منبهاً إلى أن ذلك يعد من الوسائل الكفيلة بتأمين أوسع الدعم لهما . إن ملاحظات شيراك دليل - كما قلنا - على أن الرئيس الفرنسي يتابع أعمال المجلس التشريعي متابعة دقيقة . و قد برهن على مدى تقديره لمهمة المجلس التاريخية حين أوجزها بأنها في المرحلة الراهنة : (إرساء الأسس في كل الميادين) . و بذلك أكد للجميع صدق التصور والشعور الذي يسيطر على المجلس و أعضائه .

أما المواقف الفرنسية من العملية السلمية ، فلعل خطاب شيراك جاء مرجعاً شاملاً لها . و في هذه المواقف بسط شيراك و جهات نظر متوازنة وفقاً للمفهوم الأوروبي للتوازن ، و كان خطاب شيراك موجهاً للإسرائيليين بقدر لا يقل عن مخاطبته للفلسطينيين فمنذ أشار إلى آخر الضحايا الذين سقطوا في هبة البراق في الشهر الماضي تحدث عن (النساء و الرجال و الأطفال الذين لاقوا حتفهم : فلسطينيين وإسرائيليين) ، علماً بأنه لم يسقط من الإسرائيليين أي نساء و أطفال ، و لكننا قدرنا حرص

الرجل على انتهاج سبيل توازنه الخاص . و هو لم يدع مناسبة في خطابه إلا دعا الفلسطينيين لالتزام ضبط النفس والرد على العدوان بلزوم جانب السياسة و اجتناب العنف : " حاربوا إغراء الانكفاء و الحقد " و " استمروا في رفع غصن الزيتون " و " علينا أن نكافح معاً إغراء العنف الذي قد يظهر من جديد في المنطقة في أية لحظة ، و أن نصد التطرف و نضعف قوى الحقد " . و من قبيل ذلك أيضاً دعوته إلى أن يكون الماضي " مصدر معرفة متبادلة يجب أن تتحول إلى تفاهم و تعاون .. بدلاً .. من أن يكون عبئاً لا يكاد يطاق " . و دعا شيراك أيضاً إلى " تعلم العيش معاً ". ودعا إلى " أن يفهم الجميع و يقبلوا تطلع إسرائيل المشروع للأمن " بل أنه وصل إلى حد المغامرة غير المستندة إلى دليل حين قال : " إذا ما اطمأنت إسرائيل للنوايا السلمية لجيرانها العرب ستقتنع بأن قيام دولة فلسطينية لا يشكل تهديداً على الإطلاق " . و نحن لن نعمد إلى بيان رأينا في هذه المقولة ، فإنما أوردناها فقط لاثبات الحقيقة الواقعة ، و هي أن جاك شيراك لم يرتد الكوفية و العقال كما صوره رسام الكاريكاتير الإسرائيلي ، بل ربما خطر للبعض منا أنه ارتدى قبعة الطرف الآخر في كثير من المواضع ، إلا أن هذه الخاطرة ليست من الشيوع بحيث تحجب صورة شيراك رجل السلام الحريص على إرضاء الطرفين متزوداً بقدر معقول من الحياد بينهما .

نعم . و لا نحسب أن شيراك الذي انتدب نفسه لمهمة " جندي السلام " على حد تعبيره ، سيدع الحساسية التي يريد المتطرفون الاسرائيليون أن يوجدوها لديه بواسطة مثل هذه الكاريكاتيرات تؤثر على أفكاره أو على مسعاه . لقد قدم أمامنا سجلاً بمواقف فرنسية لا تطابق و لا تقارب ما نراه حقنا وطموحنا ، و لكننا ندرك على الأقل صدق الرجل

ونزاهته في لعب دور الوسيط المحايد ، الذي يسعى إلى إحلال السلام حقاً وصدقاً .

تحدث جاك شيراك عن ضرورة توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات ، و كذا ضرورة توقفها عن تغيير الوضع القائم في القدس وعن طرد الأهالي ، و عن إقامة الطرق الالتفافية(و قد أطلق عليها الطرق المحصورة الاستعمال) ، و ضرورة كفالة حرية التنقل في الضفة الغربية وبينها و بين قطاع غزة ، وضرورة ممارسة حق الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية ، و تنمية المبادلات التجارية الخارجية للأراضي الفلسطينية .

إن هذه المواقف كلها تخص اتفاقيتي المرحلة الأولى . و ليس فيها شيء أكثر من توكيد البنود المقرة و الموقعة من قبل . و بصورة عامة أكد جاك شيراك أنه لا ينبغي أن يطول أمد الوضع الانتقالي بشكل تعسفي و أكد الحاجة في هذه الأثناء إلى توطيد الحكم الذاتي . إن مجرد تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بحسن نية ، كان كفيلاً بإغناء جاك شيراك عن ذكر هذه الأمور كلها ، فهل لجوء إسرائيل للمماطلة والتسويف ، أمر مقبول ؟ وهل يصبح الوسيط متحيزاً إذا لم يقبل المماطلة و التسويف ، و اذا رفض الخرق الواضح و المتعمد للاتفاقيات ؟ أم أن الوسيط الوحيد المقبول لدى المسؤولين الإسرائيليين هو الذي يتواطأ لتمرير الوقت ، حتى تفرض الجرافات الإسرائيلية جنبا إلى جنب مع غلاة المستوطنين أمرا واقعا من طرف واحد يغير صورة الوضع بأسره ؟ إن وسيطا كهذا يعد مسخرة الوسطاء ، و يخادع نفسه دون أن يخدعنا ، و يتحمل مسؤولية إقامة سلام هش قابل للانهيار في كل لحظة .

و بعد ، فإن وساطة جاك شيراك ، و دخول أوروبا إلى حلبة التأثير في العملية السلمية ، لا يجئ من فراغ . ففرنسا وأوروبا مشاركتان مشاركة فعلية في العملية من خلال تحملهما النصيب الأوفر من المساعدات المالية تجاه الأطراف . و لفرنسا و أوروبا من المصالح في المنطقة ما لا يقل - أن لم يزد - عن مصالح غيرهما . أضف إلى ذلك أن فرنسا و أوروبا جزء من الغرب و التحالف الغربي الذي ما زال قائماً حتى اليوم . و ما من سبب معقول - و ذلك بمنطق السياسة الدولية - لاستبعاد فرنسا و أوروبا عن العملية السياسية الجارية في الشرق الأوسط ، و هكذا كان جاك شيراك محقاً بالبداهة حين تحدث المرة تلو المرة عن المفارقة الصارخة بين تحمل أوروبا معظم الأعباء المالية و بين استبعادها من دائرة القرار السياسي .

نحن العرب ليس لدينا أي أوهام فيما يتعلق بصداقة مجانية في السياسة . و نحن نفهم أن أوروبا - شأن غيرها - إذا قدمت مساعدة ما ، فهي تقوم باستثمار بعيد المدى . و كل ما في الأمر أن مأساة الوساطة في الصراع العربي - الإسرائيلي ، تمثلت في أن الوسيط المقبول لدى الإسرائيليين ، هو الوسيط الذي يدع للطرف الإسرائيلي حرية استخدام أسلحته ، بما فيها الاستفادة من الوقت لأبتزاز الطرف العربي ابتزازاً مستمراً حتى و إن أدى ذلك إلى تعطيل العملية بأسرها و نقض الاتفاقات السابقة بل و العودة إلى حالة اللاحرب و اللاسلم ، و أسوأ من ذلك : وضع الفلسطينيين في حالة ضائقة لم يشهدوها من قبل تؤدي حتماً إلى انفجار العنف ، و من ثم إلى مزيد من القمع و التضييق ، و تلك دائرة شيطانية يعتقد الطرف الإسرائيلي إنها سترغم الفلسطينيين في نهاية المطاف على

(ترانسفير) اختياري في الظاهر ، اقتلاعي إرغامي في الجوهر والحقيقة . ويعتقد العقلاء عربا وغير عرب ، إنها ستؤدي إلى تفجير المنطقة بأسرها .

و الفارق الأساسي بين أوروبا و غيرها ، أن أوروبا تفهم المنطقة فهماً عميقاً ، و تعرف أن المقامرة التي يقوم بها الاسرائيليون قد تقلب الطاولة على رؤوس الجميع ذات يوم ، و قد تشعل النار في كل مكان . وأن القدرة التي يعتمد عليها المغامرون في السيطرة على الوضع و عناصر الحركة و الفعل في المنطقة ، لا يمكن أن تكون ضماناً مطلقاً دائماً .

من هنا تطرق جاك شيراك إلى ما هو أبعد من المرحلة الانتقالية كأنما يريد أن يلغي المقامرة من أساسها عن طريق التداول في نقاط المرحلة النهائية و إخضاع التزامات المرحلة الانتقالية المتعثرة للإنجاز السريع ، دون تلكؤ و دون مراوغة .

فبالإضافة إلى مناداته بحق تقرير المصير للفلسطينيين وتأييد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فقد دعا إلى صون وحدة الأراضي الفلسطينية وفقاً للاتفاقات . و هذه العبارة هي المرادف الأكثر جذرية لعبارة " وقف الاستيطان ووقف بناء المستوطنات " و مع أن صون وحدة الأراضي الفلسطينية وفقاً للاتفاقات إنما تقلب صفحة قرارات دولية اقل إجحافاً بحق الفلسطينيين في أرض بلادهم ، و منها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، فان في عبارة شيراك رفضاً واضحاً لسياسة الجرافة و سياسة الفصل بين الشعب الفلسطيني و الأرض الفلسطينية .

و ينطبق هذا القول بصون وحدة الأراضي على موضوع القدس ، التي أدان شيراك قيام السلطات الإسرائيلية بما دأبت على القيام به فيها ، من تغيير للوضع القائم و هدم البيوت و طرد الأهالي . أما مضمون الموقف

الفرنسي من هذا الموضوع ، فهو أن الوضع النهائي للمدينة المقدسة يتقرر بالمفاوضات وفق ما نصت عليه اتفاقات أوسلو ، و ان الحل لا يمكن أن يكون دينياً و حسب و لا وطنياً فحسب ، و إنما حل خليط من هذين العاملين .

كما تطرق شيراك إلى مسألة اللاجئين ، وهي بدورها بند من البنود التي تركت للتسوية النهائية. و جدير بالذكر أن هذه النقطة هي الوحيدة التي أشار الرئيس الفرنسي لدى ذكرها إلى القرارات الدولية القديمة فقد قال : " يجب أخذ حقوق اللاجئين بعين الاعتبار ، و هي الحقوق التي أكدتها منذ قرابة نصف قرن، الأسرة الدولية " . ثم أردف الرئيس الفرنسي فوراً " و التي لم تمارس يوماً من الأيام " . و نحن نعقب من جانبنا " لم تمارس هي ولا غيرها من الحقوق التي أكدتها الأسرة الدولية ".

إن الجديد في النقاط التي أثارها الرئيس الفرنسي الصديق هو التوقيت و حسب . و ذلك مع عدم تقليلنا من أهميته . فسياسة الحكومة الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقات أوسلو تستخدم الوقت لإلحاق التآكل بالنصوص السابقة ، و لفرض وقائع على الأرض تتخطى تلك النصوص . و هذه هي المرة الأولى التي يقول فيها رئيس دولة عظمى أن الاتفاقات الدولية وجدت لتحترم ، و ان انتهاكها لن يؤدي للاعتراف بالأمر الواقع المفروض من طرف واحد .

هذا كله جيد . و لكن : ماذا عن جميع الخطوات التي أقدمت عليها إسرائيل حتى الآن ، و استولت بموجبها على الأراضي و شردت المواطنين العرب ؟ هل سيكون في مقدور الأسرة الدولية و دول الاتحاد الأوروبي أن توقف هذه الجرائم بأثر رجعي ؟

بل ، و قبل ذلك ، هل ستستطيع أوروبا على الرغم من الممانعة الأمريكية و الإسرائيلية أن تقوم بدور في سياسات المنطقة يتناسب مع حجم مساعداتها و التزاماتها المالية ؟

إن شيراك مفعم بالأمل ذاته الذي دعا الفلسطينيين إلى التحلي به . ولا بد أن الأوروبيين يعتمدون على حسابات دقيقة وتقدير عقلاني للموقف، و لابد أن هناك قاعدة صلبة لوعد شيراك بالاستمرار في تعبئة الاتحاد الأوروبي ليتمكن من (لعب دوره في رعاية عملية السلام) كما يقول الرئيس شيراك .

و أياً ما كان الحال ، فان وعود الأوروبيين أصدق من وعود غيرهم . هكذا برهنت حصيلة تجربة الأعوام الثلاثة الماضية ، ففي حين اضطلع الأوروبيون بالعديد من مشاريع البنية التحتية و الفوقية اكتفى آخرون بعقد ورشات العمل ، و إقامة مئات المنظمات غير الحكومية للتغلغل في شتى قطاعات الحياة الاجتماعية والثقافية وجمع أكبر قدر من الاستعلامات .

و الفارق كبير بين شيراك الذي اختتم زيارته لدينا بإرساء حجر الأساس لميناء غزة ، و بين آخرين لا يتذكروننا إلا حين يتحدثون عن الإرهاب ، و يطلبون منا دائماً أن ندفن قتلانا في هدوء حضاري !!

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٨م

بعد رحلة نيابية

شيء من ألف شيء في ألمانيا !

قال لنا موظف البندستاج (البرلمان الاتحادي لعموم ألمانيا) وهو يشرح لنا هندسة المبنى الزجاجي الذي ساهم نواب البلاد في الموافقة على تصاميمه : لقد أريد منه تحقيق مبدأ الشفافية، فانتم ترون قاعه المجلس ، و تشاهدون النواب في مقاعدهم ، كما أن الجمهور في الخارج يمكنه من خلال الزجاج أن يبصر ما وراء الجدران .

و في ولاية رينانيا الشمالية ـ و ستفاليا ، قال لنا الدكتور جروبه ـ زندر كلاما مشابها عن مبنى برلمان الولاية . و شرح لنا بفخر أفضلية نظام هندسة الصوت هناك على مثيله في مبنى البرلمان الاتحادي ، معللا ذلك بأن مهندسي القاعة حرصوا أن يتجنبوا استخدام السطوح المستوية في بناء السقف ، و إنما جعلوها مائلة ، محدبة أو مقعرة ، قليلة العرض ، ليحولوا دون تشكل الصدى في القاعة ، و أضاف : انهم حاولوا تنبيه مهندسي المبنى الاتحادي الذي انشىء في العاصمة في وقت مقارب ، ولكن هؤلاء الآخرين أخذتهم العزة بمكانتهم المهنية ، فلم يستمعوا إلى نصح مهندسين من الأقاليم !

في الحالتين كلتيهما لمسنا ولع الألمان بحديث العمارة و الهندسة. ولا عجب . فالنشاط العمراني و الحمية العمرانية شيء متجذر في شعب أقام بعضا من أفخم و أجمل القصور القديمة و الكاتدرائيات عبر تاريخه . وهو مازال بعد خمسين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية ـ التي

هدمت أكثر من ثمانين بالمائة من مجمل مباني ألمانيا ـ يضع أمامه أهدافا عمرانية طموحة ، بعد أن نجح حتى الآن في إعادة بناء ما تهدم في ألمانيا الغربية . ففي برلين ورشة عمل جبارة ، تعمل في نطاق المشروع الذي يستهدف إلحاق القسم الشرقي الأدنى في المستوى الحضاري ، بالقسم الغربي ، لكي يصبحا على سوية واحدة . وقد تطلب ذلك وفقاً للتصميم الألماني ، تهديم معظم الكتل الاسمنتيه في برلين الشرقية ، و إقامة عمارات حديثة بديلة لها . أما الأحياء الأثرية التاريخية ، فقد بنيت من جديد بصورتها الأولي ، كما نقلت عمارات بأسرها من أماكن إلى أماكن . و ربما ارتفعت أصوات ـ لاسيما في ألمانيا الشرقية التي تعاني رقة الحال ـ تنادى بأن لاداعى لكل هذا الإنفاق على الجمادات ، و بأن تحسين حال البشر أهم من تحسين حال الحجر . و لكن من ذا يسمع ؟ و من ذا يجيب ؟ أن الآلة الجبارة ماضية في الهدم و البناء ، و في استنطاق الجماد حتى يفصح عن معالم أخرى ... معالم ألمانيا الجديدة التي يراد لها أن تقوم . انهم ينقلون نهر (اشبريه) من مجرى إلى مجرى .. إنهم يحفرون أنفاقا لتصريف المياه التي تنز من التربة كما حفروا اساساً يمتد طوابق متعددة تحت الأرض .. إنهم يقيمون الجسور .. إنهم يوسعون الشوارع .. و في كل مكان تنتصب السلالم الحديدية الشاهقة في السماء فهنا سيكون مجمع العمارات التي تبنيها شركه مرسيدس ، و هو اكبر مجمع عمارات في العالم ، و هنا في مقابله مجمع سوني ، و هناك ستكون أكبر محطة قطارات في أوروبا . و غير بعيد فندق (ادلون) الذي سيكون أغلي الفنادق تكلفةً في العالم .

كان الدليل هينشل يشرح لنا ، و فجأة ضحكت المترجمة و قالت : هو يقول إن جنون العظمة ركب الألمان ، فهم يريدون أن يقيموا الأضخم و الأغلى في كل شيء !

إلا أننا نستذكر قول المتنبي :

و لم أر في عيوب الناس شيئاً كنقص القادرين على التمام

فنقول لأنفسنا : ليس كثيرا على الألمان أن يفعلوا ذلك كله في عاصمتهم التاريخية التي ستنتقل إليها الحكومة الاتحادية من بون مع حلول عام ٢٠٠٠ . و لابد أن هؤلاء الناس المعروفين بجديتهم واجتهادهم وجدهم يبنون الآن عاصمة تلبى احتياجات القرن الحادى و العشرين ، فليس في كل يوم تبنى الشعوب لنفسها عاصمة للبلاد . و حين يتخيل المرء مبلغ دقة الألمان و براعتهم في صناعاتهم ، يمكنه أن يحدس بأن المنشآت الجديدة سوف تشتمل على اعتبارات لا تخطر ببال أحد ، و أنها ستكون مؤهلة لمسايرة زمن الفضاء و ثورة الإلكترون و أشعة الليزر ، و لهذا فإن ما يبدو في اللحظة الحاضرة بذخاً لا مبرر له سيثبت مع الأيام أنه كان اقتصاداً و تدبيراً .

هذا ما نظنه نحن الذين نقارن بين الصناعات المختلفة و ننظر إلى العالم عن بعد ، و لكن بعض الألمان أنفسهم ينظرون نظرة مختلفة . و أذكر أنني كنت أتحدث إلى السيدة النائبة كاترين جروبر في برلمان و ستفاليا بمدينه دوسلدورف ، عن صورة الفلسطيني في العالم ، و عن حقيقته الإنسانية ، فقالت معلقة : و ماذا عن صورتنا نحن ؟ أن بعض الناس يظنون أن كل شيء عندنا على غاية من الإتقان .. ولكن ذلك ليس صحيحا !

إن هذا يثبت على كل حال أن الأمور نسبية و أن لكل مكان صوابه وخطأه . أما نحن فقد ترسخ في نفسنا الانطباع الذي نعرفه منذ زمن بعيد : إن الألمان يمتازون بالنظام و بالإتقان و ان الوقت عندهم هو مادة الحياة ، و أن معنى الحياة هو العمل .

كان برنامج زيارة وفد المجلس التشريعي الفلسطيني يبدأ في الثامنة صباحا (على أقصى تقدير) و لا ينتهي قبل العاشرة مساء ، طوال مدة الزيارة التي استغرقت خمسة أيام متتالية بين الخامس والعشرين والثلاثين من الشهر الماضي . و في هذه المدة المحدودة طفنا بالباص أوبالطائرة خمس ولايات ، و التقينا بإحدى و عشرين شخصية رئيسية ، وبعدد اكبر من الشخصيات الأخرى .

لقد استمعنا إلى الآراء ذاتها من رجالات السياسة تقريباً ، و ذلك على الرغم من اختلاف مذاهبهم و الوانهم السياسية . فألمانيا اليوم تتوزعها خمسة أحزاب هي : الحزب الديمقراطي المسيحي ، و الحزب الاشتراكي الديمقراطي، و حزب الأحرار ، و حزب الخضر ، و الحزب الشيوعي (في ألمانيا الشرقية) . وقد كان برنامج زيارتنا خلواً من اللقاء مع نواب الحزب الأخير . و هو أمر يتعلق بالذين وضعوا برنامج زيارتنا وكانوا مضيفينا مشكورين ، و أعنى بهم مؤسسة فريدريش ايبرت .

ليس للشيوعيين وزن يذكر في البرلمان الاتحادي .

ويتفق الآخرون - مع تفاوت في التفاصيل - في عدد من النقاط حول الشرق الأوسط .

فهم جميعا يعرفون القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة ، ويرغبون في عقد علاقات مع دولها .

وهم جميعا يريدون أن يروا نهاية للصراع بين العرب و إسرائيل .

وهم جميعا ملتزمون بسلامة إسرائيل و بالصداقة معها بصرف النظر عن طبيعة الحاكم فيها .

وهم جميعا على يقين من أن نتنياهو هو السبب في تعطيل عملية السلام .

و أخيراً هم جميعاً يتعاطفون اليوم ضد الوضع السيئ الذي يمر به الفلسطينيون في مناطق السلطة الوطنية ، و يريدون مساعدتهم ضمن حدود معينة .

أما من حيث العلاقات مع دول المنطقة ، بما يناسب دولة صناعية كبيرة كألمانيا ، فان هذه المسالة ترتبط بالحدود التي يرى كل حزب أن تمضي السياسة الالمانية حتى تبلغها . و ربما كان التقدير المختلف لمدى هذه الحدود راجعا إلى اختلاف بين جيل الكبار و جيل الشباب بأكثر مما يرجع إلى اختلاف الأحزاب .

فجيل الكبار المشبع بتجربة الحرب العالمية الثانية و ما سببته لالمانيا من كوارث ، يميل إلى سياسة خارجية حذرة ، تجتنب اللعب مع الكبار ، لاسيما الولايات المتحدة ، في ما تعتبره هذه الأخيرة مجالاتها الحيوية . و لإدراكهم أن من يتوقف عن الحركة تماما يموت و تموت مصالحه فأنهم يريدون الحركة ، مع مراعاة الحذر كما قلنا ، و دون أن يذهبوا بعيدا في خطوطهم . و هم قد وجدوا في الواجهة الأوربية ضالتهم المنشودة . إذ توفر لهم الغطاء اللازم و تتحمل المسؤولية مجتمعة ، فيصعب أن يقع الملام على الألمان وحدهم أو أن تفسر خطواتهم تفسيراً من النوع الذي يخشون . أما جيل الشباب (و هو قد يشمل رجالا في

أربعيناتهم و ربما في خمسيناتهم) فإنهم لا يجهلون تاريخ ألمانيا الحديث ، و لكنهم مع ذلك يريدون أن يتحرروا من قيد يعتقدون أن الكبار صاروا يقدسونه و أصبحوا أسري له . و ينظر جيل الشباب إلى واقع وطنهم من خلال حجمه و مركزه في أوروبا و من خلال قوته الاقتصادية بصورة خاصة . و ربما يعتقدون أن الغطاءالأوروبى ، على مزاياه ، فانه في الوقت نفسه يتيح لبعض الدول ، كفرنسا مثلا ، أن تربح فرصا للمستقبل ، وتكسب سباقات في مجال العلاقات الدولية و ذلك على حساب ألمانيا . إنهم إذاً يقللون من شأن الأخطار ، و يريدون أن يركبوا المغامرة .

و مازال قياد ألمانيا بين أيدي جيل الكبار ، المحافظين ، الحذرين و يمثلهم الحزب الديمقراطي المسيحي ، و ان لم يكن من النادر أن يوجد بين صفوفهم من ينتمي إلى جيل الشباب و نظرة الشباب كما بيناها .

و هناك تفاوت آخر في طبيعة النهاية التي تريد الأحزاب المختلفة أن تراها للصراع العربي - الإسرائيلي . فالبعض لا يعبأ بطبيعة هذه النهاية المطلوبة ، لأنه يريد أن يريح رأسه من صداعه التاريخي و حسب والبعض معنى بأن يكون في الحل السلمي شيء من التوازن لا لأنه يحقق عدلا نسبيا فقط ، وإنما لأنة يحول دون إمبراطورية إسرائيلية تغلق المنطقة أمام الآخرين . و يدرك هؤلاء أن الإسرائيليين الذين اعتادوا على الأخذ ، لن يعطوا شيئاً لأحد و لن يقبلوا مقاسمة أحد ، لاسيما إذا تكلموا من موقع القوة المطلقة .

كذلك تختلف الأحزاب المختلفة في مدى الصداقة التي تربطها بإسرائيل و مدى التزام هذه الأحزاب نحو إسرائيل . و يبدو أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي قد أقام أوثق العلاقات مع حزب العمل و المابام من

خلال الدولية الاشتراكية . أما الليكود و الأجنحة الدينية فمن المفهوم أن لا يقيم حزب اشتراكي علاقة معقولة معهم . إن ذلك هو ما حاول الديمقراطي المسيحي أن يفعله . و قد علمنا أن أقطابا من الديمقراطي المسيحي سبق لهم أن اجتمعوا بنتنياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية ، و أنه تعهد أمامهم أن يمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات التي عقدتها حكومة العمل مع الفلسطينيين إلا أن الطريقة التي انتهجها نتنياهو لدى وصوله إلى الحكم كانت اكثر مما تتحمله معدتهم ، فهم لذلك قلقون على مشروع السلام .

و الديمقراطيون المسيحيون و غيرهم متيقنون اليوم أن نتنياهو هو الذي يضع العصي في عجلات السلام . و إنما يقع التفاوت بين الشخصيات المختلفة في ردة الفعل و في التفسير الذي يقدمونه لذلك . فبعضهم يؤمن أن نتنياهو مخادع و ماكر و لا يختلف في مقاصده عن العناصر التي ائتلف معها في وزارته ، و انه إنما ينوى الانقلاب على مجمل عملية السلام مستغلا الوقت لوضع الأمر الواقع الذي يريد موضع التنفيذ . و بعضهم يقول أنه أمام معضلة كبيرة تتمثل في أن وعوده للناخبين كانت متطرفة في حين أن دواعي الحكم و المسؤولية الدولية تتطلب التراجع عن تلك الوعود . أن هذا على الأقل هو ما سمعناه ، و لكن أحداً قط لم يقل أن نتنياهو ليس السبب في تعطيل عملية السلام و تخريب الاتفاق الدولي .

و من خلال رغبة الألمان جميعاً في تكوين علاقات مع المنطقة ، سواء المحافظين أو غيرهم ، فان تقديم مساعدة للفلسطينيين يندرج في إطار تلك الرغبة التي تخطط للمستقبل . و لكن إلى أي مدى تكون هذه المساعدة ؟ هذا هو موضع الخلاف . و لنذكر أولا أن هذه المساعدة مشروطة لدى الجميع بعدم قيام عناصر فلسطينية بعمليات مضادة لإسرائيل.

و كان إلحاحهم واضحا على ضرورة الالتزام بالعلاقات السلمية و دعوتنا إلى الصبر وعدم فقدان الأمل في تحقيق السلام . و لديهم على كل حال صوره واضحة عن الوضع الفلسطيني بأبعاده المختلفة ، و بعضهم سبقت له زيارة بلادنا ، و الجميع راغبون في القدوم إلينا لينظروا بأنفسهم .

لقد قالت لنا السيدة ريتا زويسموت رئيسة البندستاج - أي البرلمان الاتحادي - : أنتم بحاجة لبناء علاقات شخصية في ألمانيا . إن أية مساعدة لا تغني عن العلاقات الشخصية . و من السهل أن نفهم معنى كلامها ومغزاه ، إذا عرفنا أن المتغيرات و الترجيحات في ألمانيا ، تعتمد على أشياء عديدة ، من بينها - دون شك - القدرة على إيصال الحقيقة لمن يريدونها ، بعيدا عن الكذب و الافتراء و تهاويل الدعايات الجبارة التي نجحت من قبل في إلصاق جميع الرذائل بالعرب بما فيها رذيلة الإرهاب وتعكير صفو الجماعة الدولية .

لقد نضجت الديمقراطية الالمانية . و لا أدل على ذلك من رغبة الصفوة في سماع الرأي الآخر و تمحيص الأمور بنظرة مستقلة . و من أبرز الدلائل على نضجها أن ثمة قدراً من التنسيق وتبادل الأدوار بين الحكم و المعارضة ، و بحثا مستمراً عن القواسم المشتركة ، لئلا تصبح الديمقراطية معركة مجانية بين عصبيات تنظيمية تنسى في غمار معركتها العصبية شيئا اسمه المصلحة العليا للوطن .

الغريب مع ذلك ، إننا شاهدنا في مدخل البندستاج لوحة كاريكاتيرية علقها بعض الذين لا يعجبهم العجب ، تظهر رجل شرطة يشهر عصاه في وجه الجميع ، و إلى جواره رجل مخابرات يطلق تحذيراً للجميع، مطالباً إياهم أن يخرسوا و لا ينبسوا ببنت شفة !!

نشر في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨م

ألمانيا من التعويضات إلى اوركسترا الحرب الدينية

قال لي مسؤول الماني معنى بالعلاقات الأجنبية ، و ذلك أثناء رحلة قام بها وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ألمانيا قبل حوالي ستة شهور ، أن الرئيس الألماني هيرتزوغ ، كان قد وجه تعميماً رئاسيا إلى جميع المنظمات غير الحكومية في ألمانيا - ربما قبل عام من ذلك التاريخ - بوجوب الشروع في شن الحرب على الإسلام ، بوصفه العدو القادم للحضارة الغربية بعد انهيار الشيوعية . و اذكر أن الرجل ذكر بالنص كلمة " الإسلام " و لم يقل " الأصولية " أو " الإرهاب " أو أي شيء من هذا القبيل ، و آنذاك أرجعت إلى اختلاف اللغة بيننا ، و بالتالي صعوبة التفاهم من خلال إلمامنا المحدود بالإنجليزية ، التي كانت واسطة الحديث ، ما ظننته تجاوزا لفظياً غير مقصود . فقد كان من الصعب منطقياً أن أتخيل رئيس دولة حريصة على الاتصاف بالديمقراطية إلى حد التمسح ، حريصة في الوقت ذاته على مد الجسور مع هذه المنطقة من العالم ، و هو يعطي إشارة بدء بشن حرب ضد دين المنطقة ، حتى و إن لم يؤمن انه دين سماوي . فالديمقراطية الغربية جعلت من حرية العقيدة و العبادة واحدة من أركانها النظرية واشتراطاتها العملية .

أما بعدما طالعتنا وكالات الأنباء في الشهر الماضي بتصريحات مسئولين في الأجهزة السرية الألمانية ، تقول أن الخطر على ألمانيا خلال الخمسين سنة المقبلة يتمثل في الإسلام (هكذا مباشرة !) ، فقد بات جليا أن المقصود هو الدين الإسلامي ، أي العقيدة بمعناها الاعتقادي الفكري الروحي الثقافي الحضاري . و هو معنى من الاتساع . بحيث يتجاوز

الأحزاب و التنظيمات المنخرطة في برامج سياسية معترض عليها ، ويتجاوز الدول المصنفة على لائحة الإرهاب الأمريكية ، ليصادر الكتاب الإسلامي و يلاحق أفراد المسلمين ، و يهدم الآثار الإسلامية ، و يغلق المدارس الإسلامية ، و أكثر من ذلك . ليضع نصف قارتي آسيا و أفريقيا في شبة معزل و ستار حديدي مفروض . فهذه هي " المشاريع " التي تتبادر إلى الذهن حتما حين يلاحظ المرء الصيغة المطلقة التي صيغ بها الخبر .

و قبل أن نستطرد في المقال ، نتساءل : هل انهارت الشيوعية حقاً ، إذا كانت الصين التي يشكل أهلها ثلث سكان العالم ما زالت تدين بالشيوعية . و إذا كانت نتائج الانتخابات العامة في روسيا قد أثبتت أن الشيوعية مازالت قوة يعتد بها هناك ؟ و بالتالي : هل الحملة المركزة على الإسلام راجعة حقاً إلى السبب المعلن . أم أن هذه الحملة راجعة إلى أسباب أخرى علينا أن نبحث عنها و نسلط عليها الأضواء ؟

ذلك أنه ما من أحد يرغب في عداء بين ألمانيا و هذه المنطقة من العالم بأسرها . بل أن سعي السياسة الألمانية إلى أقامه علاقات متمايزة مع المنطقة ، يلقى ترحيباً حقيقياً من معظم الناس فيها . ففضلا عن الإعجاب بالصناعات الألمانية و الثقة فيها ، و هو مزاج عام راسخ ، يترجمه اتساع سوق السلع الألمانية في معظم البلدان العربية و الإسلامية ، فإن خلو سجل ألمانيا من ماض استعماري أليم في هذه البلاد ، ساهم في إيجاد حالة الترحيب التي أشرنا إليها . و قد عبر المسؤولون الألمان ، من رجال دولة و رجال سياسة و أعضاء في البرلمانات المختلفة ، ممن أتيح لوفدنا الاجتماع بهم في ألمانيا ، عن تفهم و متابعة لحقيقة المشكلات في المنطقة ، لا سيما لأسلوب حكومة نتنياهو في التعامل مع مشروع السلام

الدولي . و من هنا فإن التوجيه الصادر عن الرئيس هيرتزوغ ، و كذا التصريحات المفاجئة لمسؤولين استخباريين ألمان مؤخرا ، تبدو متناقضة مع المناخ الذي لمسناه و الانطباعات التي سجلناها في تلك الرحلة . فهل ألمانيا كيان مزدوج ؟ و هل فيها حكومتان قائمتان ؟ أم أن هناك اتجاهاً متفقاً عليه في السر لفصل المنطقة عن ماضيها الحضاري ، و لاستيعابها بعد تجريدها من دينها ؟ .

لا يمكن تصور غباء أشنع من هذا الافتراض . إذ ليس من المقصود معاداة دين الإنسان دون معاداة الإنسان نفسه . و إذا كان الدين في بعض البلدان مسألة محدودة بحدود العلاقة بين الفرد و بين السماء ، فإن الإسلام يختلف عن ذلك اختلافاً هائلاً : لأن دوره الأساسي في تشكيل الأمة العربية ، وتشكيل النسيج المترابط لمجموعة الدول القائمة فيما بين المحيط الهندي و المحيط الأطلسي ، على الرغم من اختلاف مكوناتها الأخرى ، يجعل من الغباء و قصر النظر حقاً أن لا ينتبه أحد إلى مكانة الإسلام و قيمته وتغلغله في الضمير العام للمنطقة و في تحديد شخصيتها ومفاهيمها العليا و مثلها الأخلاقية و حياتها العقلية و العاطفية .

لقد ركبت الحكومة الألمانية مركبا دفعها إليه آخرون ، بدوافع بعيدة تماماً عن خير ألمانيا و مصالح ألمانيا على المدى الطويل . و أشك تماماً في أن تكون ألمانيا قد قبضت ثمن هذا الموقف، أو حتى مجرد وعد بثمن آجل ممن يحتكرون نفط المنطقة مثلاً . و يغلب على الظن أنه موقف آخر من المواقف التي اتخذتها ألمانيا رضوخاً للابتزازات التي بدأت بدفع التعويضات لإسرائيل ، و لم تتوقف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم . و يبدو أنها باتت تحتاج إلى عامل دراماتيكي يضمن استمرارها

وتجددها ، و هكذا جرى تلفيق عدو مشترك ، بغية وضع ميزانية مشتركة لمحاربته ، و مطالبة ألمانيا بتمويل هذه الميزانية ، و ذلك دون اثارة مشاعر الجمهور الألماني دافع الضرائب . و جرى تصوير الإسلام بوصفه ذلك العدو المشترك .

حقاً إنها قضية مفتعلة من أولها إلى آخرها . على أنها حظيت بتمهيد إعلامي حافل ، بدأ بالتحدث عن الأصوليين الإسلاميين الذين تمارس بعض فصائلهم الإرهاب ، ثم انتقل إلى الترويج لعبارة " الإرهاب الأصولي " و " الإرهاب الإسلامي الأصولي " ، ثم خطا خطوة جديدة نحو الهدف، بترديد عبارة " الإرهاب الإسلامي " التي قرنت مباشرة بين الإرهاب و الإسلام ، و ها نحن أخيراً و ليس آخراً نسمع من يقول أن الإسلام هو الخطر . أي أن المشكلة ليست في مجرد ممارسة قام بها حزب ما ، و لكنها مشكلة في الدين نفسه .

ما أشد صدمة الإنسان حين يقال له دون داع ، أن دينه الذي هو صلة الوصل مع السماء ، معدود بين أفدح الأخطار ، عند أناس لم يكن في سجل علاقته معهم عداء سابق . ما أغرب الشعور الذي يستحوذ على الإنسان إذا كانت فضائله و مثله العليا حصراً هي موضع بغض الآخرين وتحاملهم .

إن المسلم العادي ، أعني المسلم الذي لا ينتمي إلى حزب سياسي قائم على أساس الدين ، هو النموذج الذي يشكل غالبية سكان المنطقة . وعموماً أن غالبية الناس في مختلف بلدان العالم ، شرقية أو غربية ، لا تلتزم بانتماءات حزبية . و هو الحال نفسه في بلاد العرب و المسلمين . وثمة مسلمون غيورون على دينهم يختارون الإنتماء إلى أحزاب سياسية

غير دينية ، و ثمة أحزاب سياسية إسلامية ، تخالف أحزاباً سياسة إسلامية أخرى في طبيعة قواعد الاجتهاد حول التحليل السياسي و الأحكام السياسية و التحالفات السياسية . و لا نعتقد - على ضوء وجود العديد من الأحزاب السياسية المسيحية في أوروبا - أن الألمان يجهلون هذه الظواهر ، لا سيما أن الفترة التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، شهدت صعود نجم الحزب المسيحي الديمقراطي ، و جلوسه على مقاعد الحكم معظم الوقت .

و لا يعني الإسلام بالنسبة للمسلم العادي أقل مما يعنيه أي دين أخر بالنسبة لمعتنقيه . فهو - كما أسلفنا - صلة الإنسان الأرضي بالسماء . وصلة المحدود بالمطلق . صلة المسعى بالدينونة . صلة العمل بالمثل الأعلى . و ذلك كله - كما أثبت التاريخ - حاجة بشرية كبرى ، لا يمكن تجاهلها . و يعرف العالم كله أن سبعين سنة متواصلة من الحكم الشيوعي المضاد للدين في الاتحاد السوفييتي ، لم تستطع أن تستأصل العقيدة الدينية من حياة الناس . و قبل ذلك بزمان بعيد ، لم يستطع الملوك الرومان أن ينتصروا على المسيحية مهما قدموا المؤمنين الأوائل فرائس للأسود الضارية .

يتولى الإسلام أشباع هذه الحاجة الإنسانية لدى معتنقيه عن طريق الصلاة المفروضة التي هي واحدة من أركانه الخمسة . وتمثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الركن الأول والأساس . و يمثل كل ركن من الأركان الثلاثة الباقية و هي : الزكاة و الصيام و الحج داعما رئيسيا لهذا البنيان الإيماني الذي يمزج مزجاً فريداً بين حياة الفرد وحياة الجماعة ، و بين المسعى العملي و التوق الروحي ، و ينظم الإسلام

المعاملات بين الناس على أسس من المساواة و العدل ، و يعد نفسه بعثة لإتمام مكارم الأخلاق .

و بينما لا يحظى الإسلام بوصفه عقيدة سماوية باعتراف أتباع الديانات الأخرى ، فإنه يعترف من ناحيته بالرسالات التي سبقته ، بل انه يعد الأنبياء ، منذ عهد آدم ، حلقات في السلسلة المتصلة التي اشتملت في الأساس على فحوى واحدة ، هي الإيمان بوجود الخالق ، و وجوب التعامل بين البشر بما يحفظ حقوقهم الأساسية و يمنعهم من العدوان و الظلم .

فما هو الخطر على ألمانيا ، بل على أي بلد وعلى أي إنسان ، من عقيدة لها هذه العناوين و الخطوط الرئيسية ؟ .

نحن لا نجهل طبعاً أن الإسلام تعرض و ما زال يتعرض لحملات تشويه متعمدة صارخة ، وصلت إلى حد توزيع نسخ مدسوسة مختلطة تضيف إلى نصوص القرآن ما ليس في القرآن ، و لا نجهل أيضاً أن بعض الذين جعلوا من أنفسهم ناطقين باسم الإسلام قد شوهوه و أساؤوا إلى تعاليمه ، أما لأنهم هم بدورهم مدسوسون عليه ، أو لأنهم ببساطة - لم يفهموه على حقيقته . لا نجهل أخيراً أن الاستنباط السياسي الذي ينسب إلى العقيدة الإسلامية هذا الرأي أو ذاك ، كان من بين أكثر المجالات احتمالاً للخطأ و الإساءة بالنظر لوعورة طريق الاستنباط السياسي دون الإحاطة البعيدة العميقة بعلم السياسة و الممارسة السياسية .

هذا كله صحيح ، و لكن ظاهرة الإساءة إلى روح الدين باسم الدين نفسه ، ليست ظاهرة إسلامية أو شرق أوسطية بأكثر مما هي ظاهرة عالمية . و لا يمكننا - على سبيل المثال - أن ننسب إلى المسيح عليه السلام فظائع محاكم التفتيش في القرون الوسطى في قلب أوروبا و لا

الاضطهاد الذي مارسته المراجع الدينية آنذاك ضد رواد العلم و طلائع المكتشفين و المخترعين ، مثلما أنه لا يمكن أن تنسب إلى تعاليم السيد المسيح حروب العنف التي جرت أو تجري بين أناس من الكاثوليك و أناس من البروتستانت في ايرلندا و إنجلترا ، أو بين أناس من الأرثوذكس وأناس من الكاثوليك في يوغسلافيا السابقة ، و لماذا تقترن كلمة الإرهاب بفعل متهوس مسلم ، و لا تلحق بفعل منظمة أوروبية تشل الحياة والمواصلات في عاصمة كبرى من الحواضر الغربية ؟ ثم لماذا يلحق فعل المتهوس المسلم بالإسلام كله ، جملة وتفصيلا ؟ .

بالأمس ، عندما اتخذت صحوة المنطقة العربية في وجه الظلم الواقع عليها شكل حركة قومية عربية بقيادة جمال عبد الناصر ، اتجهت سهام الهجوم إلى رمي الرابطة القومية العربية بتهم الشوفينية والتخلف ، وإلى قذف هدف الوحدة العربية بعبارة "الأحلام الإمبراطورية لعبد الناصر" ، و الى مهاجمة شخص عبد الناصر و وصفة بالديكتاتور و الوحش والضابط المتهور .

و اليوم ، و بعد أن بلغت عملية النهب المنظم لموارد المنطقة درجة تكبيلها بالديون سنوات طويلة قادمة بعد استنزاف مدخراتها في حروب مفتعلة ، و بعد أن انتشرت الصراعات الأهلية في كل مكان ، بفعل المؤامرات المحبوكة ، و بعد أن عم الشقاء و الإحساس بالظلم و معاناة الفوضى ارجاء المنطقة ، و هرع الناس إلى الدين يستمدون منه شيئا من التوازن النفسي على الأقل(و ذلك أمر مألوف في حياة سائر البشر في سائر الأزمات الفردية و الجماعية التي يتعرضون لها) ، إذا بهذا الملجأ الذي لجأوا إلية ، وهذا المصدر الأخير لاستمداد القوة الذي توجهوا نحوه ،

يصبح في نظر البعض خطرا على المجتمعات الأوروبية طوال خمسين سنة قادمة ! و لماذا خمسين سنة ؟ لا أحد يدري ، و ربما لا يدري حتى أولئك الذين صدر عنهم هذا الإعلان !

إن في ذلك إهانة مجانية ، فظة و خطيرة ، للملايين في بلادنا عدا عن الاستهتار بالعقول ، والعودة بالإنسانية إلى التعصب الذميم ضد العقيدة الدينية السمحة التي كان انتشارها رحمة للناس وقفزة للعلوم و المعارف والتنوير العقلي و التعايش السلمي .

و سبق أن استمع المسلمون في المنطقة إلى التنديد بالإسلام من الكونجرس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية ، و استمعوا إلى ذلك على لسان العديد من القادة الإسرائيليين بمناسبة و بغير مناسبة .

أما الألمان ، فما لهم و لهذه القضية ؟

أم أن للعالم مايسترو واحدا ، هو الذي يحرك جميع العازفين ؟ !!

نشر في جريدة الحياة الجديدة ١٩٩٧/٤/٢٤م

هـذا الكتـاب ...

أول كتاب يصدره ناهض منير الريس بعد عودته إلى الوطن من غياب قسري دام سبعة و عشرين عاماً قضاها مناضلاً في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية . و كان قد نشر في الخارج كتبا سياسية و مجموعات شعرية و قصصا للأطفال و ترجمات عن الإنجليزية .

يواصل المؤلف في هذا الكتاب رسالته الفكرية التي يعدها جانبا من عمله النضالي فيسلط الأضواء على المسائل الخاصة بالمهمة الوطنية الراهنة ، مهمة تأسيس و تطوير السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين ، و ما يواجه هذه المهمة من قضايا و صعوبات ، و على الموقف الإسرائيلي المتنكر لعهود السلام و اتفاقاته المعقودة .

و يستخدم ناهض منير الريس تجربته الطويلة و خبرته الواسعة بهذا الصراع الطويل ليضع النقاط على الحروف بوضوح و شجاعة . يساعده على ذلك بيان طيع ، يرقى بالكتاب إلى مستوى الأدب السياسي .

المؤلف
ناهض منير الريس

- من مواليد غزة في ١٤ / ١٠ / ١٩٣٧م .
- أنهى دراسته الثانوية في غزة و تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة و ساهم في تأسيس الإتحاد العام لطلبة فلسطين .
- مارس العمل القانوني في سلك النيابة العامة و القضاء في غزة ، و في إطار القضاء الثوري بمنظمة التحرير الفلسطينية .
- تلقى دراسة عسكرية و تخرج من كلية ضباط الإحتياط بمصر الشقيقة و اضطلع بمهمات نضالية مختلفة .
- أصدر مؤلفات متنوعة من شعراً و نثراً للكبار و الصغار و نشر مئات المقالات في صحف فلسطينية و عربية معروفة .
- لحنت بعض قصائده و أناشيده و غنيت في الإذاعات المسموعة و المرئية .
- انتخبته دائرة غزه عام ١٩٩٦ عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني .
- أب لأربعة أبناء و ثلاث كريمات .